الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي في رسم السياسات العامة ومعوقاته

تقرير حول الأعمال في المديرية العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

في المدة الزمنية الواقعة بين 16 – 2 – 2021 و – 29 – 5 – 2021

أعد لنيل شهادة الماستر المهني في العلوم السياسية والإدارية قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد الطالب

محمد محمود شحادة

لجنة المناقشة

الدكتور مجتبى مرتضى	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور البير رحمة	أستاذ	عضواً
الدكتور علي يونس	استاذ مساعد	عضوا

العام الجامعي: 2020 –2021

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي في رسم السياسات العامة ومعوقاته

تقرير حول الأعمال في المديرية العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

في المدة الزمنية الواقعة بين 16 – 2 – 2021 و – 29 – 5 – 2021

أعد لنيل شهادة الماجستير المهني في العلوم السياسية والإدارية قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد الطالب

محمد محمود شحادة

لجنة المناقشة

الدكتور مجتبى مرتضى	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور البير رحمة	أستاذ	عضواً
الدكتور علي يونس	استاذ مساعد	عضوا

العام الجامعي: 2020 –2021

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة

وهي تعبِّر عن رأي صاحبِها فقط

الإهداء

اتوجه بالإهداء الى كل غد

إلى أولادي وعيوني و كل طموحاتي موسى ورقية

اللذان يحملان في مقلتيهما ماء الأمل،

وفي ثناياهما لغز السعادة و سر الإبتسامة.

الشكر

بعد شكر الله وحمده على نعمه ومواهبه الثنية،

اتوجه بالشكر **لأبي وأمي** في عليائهما، اللذان قدما كل التضحيات لتأمين البيئة التربوية والإمكانيات التعلمية، فزرعا حبهما لفضيلة العلم في أعماق قلوب أبنائهما، فكان الهدية الأسمى والإرث والحَكمي الذي لم يحتج الى وصية.

وكذلك اتوجه بالشكر **للعلامة الشيخ قاسم قبيسي** الذي كان دائماً في مقام الأب الروحي فكان الضمان للإستمرارية في المسار العلمي.

والشكر الكبير للأستاذ المشرف **الدكتور مجتبى مرتضى** على مساندته التوجيهية ومتابعته لأدق تفاصيل الرسالة.

و الشكر موصول لمدير عام ألمجلس الإقتصادي والإجتماعي **الدكتور محمد سيف الدين** الذي قدَّم كل الإمكانيات المتاحة في مرحلة التدريب في المجلس.

وإلى من تقاسَمت معي المُهمَّات والمشَقَّاتِ، فخفَّفت الأعباءَ،

ريحانةَ قلبي ***زوجتي*** *الغالية لها مِّني جزيلَ الشُكرِ*

والإمتنان الوَدود.

المقدمة:

من المُتعارف عليه أنَّ المواطنةَ تقتضي أن تمنحَ الدولةُ مواطنيها الحقوق الطبيعيةِ من الأمنِ والغذاءِ والتعلمِ والطبابةِ ومن ثم الحقوق الكماليةِ والترفيهيةِ وغيرها كحقوق المشاركة السياسيةِ، ولكن بالمقابلِ يتوجبُ على المواطنِ بموجَبِ أُصول هذه المواطنة أيضاً الدفعِ قُدُماً في مساعدةِ بلادِهِ بتحقيقِ التقدم والإزدهار وما غيرَ ذلكَ من متطلباتٍ وطاقاتٍ جسديةٍ ومهنيةٍ وفكريةٍ.

فإيماناً منا بهذه ألمواطنة، نلجأُ مثل المواطنين الطلبة الى الدراسات المتتالية التي تصب في خدمة الصالح العام ومن خلال يتم تقديم الموجبات التي تقع علينا كمواطنين عبر الجهد الفكري والإداري، وانما هذا الجهد غالبا ما يكون إبتدائياً أي تقديم مقترحات لمعالجة خلل ما قائم في أنماط إدارية معينة، وهنا تكون المهمة أصعب من غيرها ولكنها من المتطلبات الضرورية على كل مواطن يعتبر ان مستقبل أبنائِه سيكون في هذا الوطن، وهذا ما نصبو إليه من خلال هذا التقرير وكذلك كلنا ملء الأمل بان تلقى الأفكار الواردة أذاناً صاغية من قِبَل المسؤولين فيما بعد تكاملاً لمبدأ المواطنة.

ففي حقبةٍ يُعاني فيها بلدُنا الأزمات تلو الأزمات السياسية والإقتصادية، بات واضحاً ان مكمن الخلل الأساسي هو في غياب التصميم والتخطيط المسبق وبالتالي غياب السياسات العامة الإستراتيجية، وفي ظل غياب وزارة للتخطيط واقتصار دور مجلس الإنماء والإعمار وباقي المجالس الإنمائية على المشاريع الغير منظمة، لجئنا الى المجلس الإقتصادي والإجتماعي كمجلسٍ إستشاري تابعاً لرئاسة مجلس الوزراء حتى ندرس ما قام به وما يمكن ان يقدِّمَه في هذا المجال مروراً بواقع حاله بالدرجة الأولى وتبيان دوره، وابراز المعوقات التي تواجه هذا الدور متمسكين به للنهوض بسياسات حكومية تأخذ بيد المواطن اللبناني الى بَرّ الأمان الإجتماعي والإقتصادي والوطني .

وبلادنا المصابةُ بالفسادِ الإداريْ بين كبارِ موظفيها وصولاً الى عامةِ مواطنيها، وهذا ما اثْبَتَتهُ التجربة الفعلية إبان الأزمة الإقتصادية الكبيرة التي يمر بها لبنان منذ 2019 حتى يومنا هذا وبشكل تصاعدي، حيث ان الفساد ظهرَ في البرِ والبحرِ وبين كل بائع وتاجر ومستهلك في السوق السوداء بمختلف المواد الضرورية، وتبين ان هكذا مواطن هو الذي انتج السلطات المتعاقبة التي أغرقت البلاد بالفساد والإنهيار فتحقق القول المأثور "كما تكونوا يولّى عليكم" .

إنَّ هذا الواقع المأزوم دفعنا للبحث عن علة إستمراره وتفاقمه عبر العقود الأخيرة، و قد تبين أنَّ غياب الشفافية والرقابة الفعَّالة هي التي سمحت بجعل الفساد شبه مقوناً في لبنان، دون تبرئة الجهات الخارجية التي لها مصالحها بإخضاع البلاد، إلاَّ انَّهُ لو لم تجدْ من يُنفِّذ لها مطالبها لما طمحت بالبلاد.

إنَّ غياب السياسات العامة تعني الفوضى، فالفوضى بإستخدام الموارد الطبيعية لمختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والتربوية وغيرها وحتى المالية والنقدية، وكذلك سوء استخدام الموارد البشرية التي تُعتبر من أهم أصول المؤسسات في العصر الحديث، فغياب السياسات العامة يحتِّم غياب الشفافية والنزاهة وبالتالي أصبحنا هنا بحاجة الى إدارة رشيدة تتبع لحوكمة رشيدة على كافة المستويات الداخلية والخارجية لقوننة القرارات وبرمجتها و تحقيق الشفافية والرقابة في تنفيذها وبالتالي تطويق الفساد شيئاً فشيئاً حتى تذليله. فأمامنا دولة الإمارات العربية المتحدة وهي ليست بدولةٍ بعيدة عنا إلاَّ أنها "احتلت مرتبة الصدارة إقليمياً للعام الخامس على التوالي، وللعام الثاني في المركز 21 عالمياً على «مؤشر مُدرَكات الفساد» الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية «ترانسبيرانسي انترناشونال» الألمانية غير الحكومية وغير الربحية المعنية بمكافحة الفساد، ويرصد أكثر دول العالم شفافية ونزاهة وأقلها فساداً[1]". متفوقة على فرنسا وأمريكا وإسبانيا وكوريا الجنوبية والصين، وهذا مردَّه الى إتباع التخطيط المتقن في رسم السياسات العامة وحوكمة الإدارة في تنفيذها والرقابة عليها.

لذلك من ابرز القضايا المثارة في العصر الحديث للإدارة ومن أكثرها أهمية في عوامل نجاحها ونموها وتطورها وإنفتاحها على العالم الخارجي للدولة هي قضية الحوكمة الرشيدة والشفافية في الإدارة. فالحوكمة هي الحكم وتسمى (governance)، ولكن الحكم هنا عبر قواعد و معايير للإدارة الجيدة والرشيدة يتم تثبيتها ثم العمل على اساس قواعدها في الأنظمة والدول وحتى المؤسسات وتتم رقابة التنفيذ على اساسها. فالحوكمة تكفل استمرار العمل وعدم الإنهيار أمام المتغيرات والازمات .

ولكن ونحن في صدد إختيار موضوع دراسة تدريبية حول المجلس الإقتصادي والإجتماعي وحول دوره في رسم السياسات العامة من حيث المشاركة، يتولد السؤال ومنه الإشكاليات عن الربط بين الحوكمة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي، وكيف يمكن تحقيقها في ظل حدود الصلاحية الإستشارية للمجلس؟ ومدى ضمان تحقيق المجلس لدوره في ظل النظام السياسي اللبناني المعقد.

إن الجواب على هذه الإشكاليات سوف يُعرض عبر فرضيات في مطالب المبحث الثاني، ويمكننا من خلال المقدمة هذه أن نعرض الربط الرئيسي والمسار الرابط بينهما إذ أنَّ دور المجلس الإقتصاي والإجتماعي كما سوف يتبين معنا في أقسام التقرير هو دور إستشاري للحكومة، حتى تكون السياسة العامة للحكومة قد أخذت بعين الإعتبار آراء أصحاب كل إختصاص في كل قطاع سواء كان قطاعاً خاصاً أو عاماً وله علاقة بأي بند من البنود المُدرجة في السياسة العامة او قرار

1 – الامارات الاولى اقليميا و 21 عالميا في الشفافية وانخفاض الفساد، موقع البيان الاماراتي ،28 – 1 – 2021 ، تاريخ التصفح 15 – 8 –2021

جديد تأخذه الحكومة في ترشيد الإنفاق او إلغاء اوإنشاء او إستحداث أي مورد في أي قطاع من القطاعات.

وعليه فان بذلك تضمن الحكومة رشدها بالدرجة الأولى، ومن ثم يمكنها ترشيد الإدارة وفق المشورات والأراء المعطات من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي ضمن سياسة عامة وبنود مدرجة لها .

فبهذه الطريقة تكون الحكومة قد ضمنت معيار المراقبة فتتدخل إذا ما حدث خلل ضمن بنود واضحة مدرجة في السياسات العامة حتى تحدد الخطأ والصواب الحاصل اثناء التنفيذ.

هنا تكمن أهمية إختيارنا لموضوع التقرير الذي تم إنجازه، وخاصة أنَّ بلدَنا لبنان يعاني من غياب وزارة التخطيط التي تم استبدالها بمجلس الإنماء والإعمار الذي أنشئ عام 1977 بعد إنتهاء حرب السنتين "بموجب مرسوم اشتراعي رقم 5 بتاريخ 1977/10/31"[2] وكان هدفه إعادة إعمار ما دمرته حرب السنتين، وثم أُوكلت اليه مهمة إعادة إعمار ما دمَّرَته الحرب الأهلية التي دامت 15 عاما وانتهت بنظام سياسي نقل لبنان الى الجمهورية الثانية عرف بإسم إتفاق الطائف و "هو اتفاق تم التوصل إليه بوساطة المملكة العربية السعودية في 30 سبتمبر 1989 في مدينة الطائف وأنهى هذا الاتفاق الحرب الأهلية اللبنانية"[3].

ونظراً لتخصُصِنا في الماستر 2 علوم سياسية وإدارية في اختصاص- الإدارة العامة والتخطيط، فقد وجدْنا أنَّه من المهم إختيار الدراسة حول المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي وكما سيُثبت لدينا في أقسام البحث أنَّ له دوراً أساسياً في السياسات العامة وأنَّه ركن جوهري في عملية الإدارة والتخطيط.

فلذلك قمنا بما هو مطلوب في الماستر المهني، وبعد موافقة العمادة في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية بأعمال التدريب في المجلس الإقتصادي والإجتماعي، بمشاركة الموظفين في المجلس بدوام بقدرة 250 ساعة عمل، وتدوين كافة الأفكار الرئيسية والملاحظات العملية، وإجراء المقابلات المهمة التي تغني بتفسيرها أعمال التقرير.

---

2 – انشاء مجلس الانماء والاعمار ، موقع الجامعة اللبنانية ، مركز الابحاث والدراسات في المعوماتية القانونية، تاريخ التصفح 15 – 8 –2021

3 – اتفاق الطائف ، موقع المعرفة، تاريخ التصفح 15 – 8 –2021

أهمية وسبب اختيار الموضوع:

نظراً لما يحمل المجلس الإقتصادي والإجتماعي دوراً في التدخل إستشارياً اذا ما شاءت الحكومة إدارة الأزمة ومن ثم الخروج منها نحو توجهات تنموية مستدامة، جاء إختيارنا لرسالة الماستر حول المجلس الإقتصادي والإجتماعي بارزاً دور المجلس في رسم السياسات العامة وعارضاً فيه المعوقات والحلول، فكان إختياراً متكاملا من جهات ثلاث: 1- الدافع الشخصي 2- فالتوجه والتخصص العلمي 3- وثم المرحلة الزمنية التي تكوَّن فيها التقرير وهي مرحلة الأزمة الاقتصادية اللبنانية التي عصفت بالبلاد. ومن خلال هذه الأهمية سنعالج الإشكاليات والفرضيات عبر طرحها في متن هذا التقرير .

الإشكالية:

إن للمجلس الإقتصادي والإجتماعي دوراً قيِّماً في تقديم الإستشارة الحكومية تجاه السياسات العامة وكذلك من ناحية أُخرى له الدور البارز في إرساء عملية المشاركة لأفراد المجتمع بمختلف القطاعات، فهو يُعتبر من المجالس الآتية من فكرٍ ديمقراطي عصري و مدني و علمي و موضوعي، ولكن لا يمكن عزله عن البيئة السياسية في لبنان التي يدور في مجالها وهي القائمة على التوافق المسمى بالديمقراطية التوافقية وبالتالي للتوازنات الطائفية والمناطقية والمحاصصات الحزبية والعائلية والشخصية عاملاً مؤثراً في صناعة القرار الحكومي، التي لطالما أعاقت العديد من أدوار المؤسسات العامة في لبنان وخاصة الحديثة منها، فتقوم **الإشكالية** على مدى إمكانية المجلس التوفيق بين تحقيق دوره العصري وأهدافه التنموية بشفافية متكاملة وبين مجاراة السياسيين الذين يغلِّبون مواقفهم على أراء المجلس في بلد الطائفية والمحاصصة.

المنهجية المعتمدة :

ولمعالجة هذه الإشكالية، سنعتمد على المنهج الوصفي، الذي يعرّفه البعض بالمنهج التحليلي إذ يهدف الى وصف الظواهر والأحداث المراد دراستَها وجمع المعلومات والبيانات والوقائع ذات الصلة عبر الملاحظة والمقابلة وغيرها من الادوات. فمن خلال المنهج الوصفي سنلجأ الى توصيف واقع الحال بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ولأن هذا المنهج يتميز بالمرونة والقدرة على دراسة وتحليل الواقع دراسة دقيقة ومُتكاملة عبر تحديد الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث المُشكلة أو الظاهرة محل البحث ومقارنتها مع غيرها من المُشكلات أو الظواهر المُشابهة ومن ثم التوصل للنتائج والحلول ذات الصلة، عليه تم اعتماده في تقريرنا لمعالجة الإشكاليات المطروحة وتقديم الإقتراحات لتفعيل دور المجلس .

خطة التقرير :

بعد المقدمة التي نفتتح بها التقرير تم تقسيم التقرير إلى قسمين :

القسم الأول يتم فيه عرض ووصف واقع حال المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان وتم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول حول قانون الإنشاء ومجمل الأعمال التدريبية في المجلس في المبحث الأول، وأمَّا المبحث الثاني من هذا القسم حول المشاركة بنشاطات المجلس سيما جلسات ترشيد الدعم وإصدار الورقة التشاركية .

أما **القسم الثاني** لهذا التقرير فهو القسم التحليلي في المنهج الوصفي، سنتطرق فيه الى عرض المعوقات والحلول في مبحثين: ففي المبحث الأول نقدم بعض التعريفات والنماذج التي سنستخدمها في المبحث الثاني الذي سنعرض المعوقات الإدارية والسياسية التي يواجهها المجلس في تحقيق دوره في المطلب الأول، وأمَّا في المطلب الثاني سنقدم الحلول والإقتراحات المعالجة، وكذلك اقتراحات عصرية لتفعيل دور المجلس مستقبلياً.

وينتهي التقرير بخاتمة تتبلور فيها نتيجة معالجة الإشكاليات المطروحة.

الصعوبات التي واجهت مرحلة اعداد التقرير:

لا يمكن ان تخلو عملية إعداد بحث او تقرير من صعوبات ومفاجآت قد تعيق عملية الوصول الى المعلومة او التحقق منها، ففي لبنان وسيما في هذا العام الذي رافق مرحلة الإعداد قد تعددت الأزمات وتنوعت فشكلت الصعوبات التي تم بحمد الله تجاوزها، نذكر أهمها :

1 – إنتشار فايروس كورونا الذي أعاق حركة البلاد بشكل عام وأدخلها في تعبئة عامة وانتقل بنا من إقفال الى آخر التي تسببت بإغلاق المراكز فكان المجلس وبعض المكتبات التي اعتدتُ على زيارتها .

2 – إغلاق الطرقات وتعطيل التنقل من والى المجلس بسبب الإعتصامات والمظاهرات رفضاً للأوضاع المعيشية والترددات السياسية .

3 – إنقطاع التيار الكهربائي بشكل متواصل وتام في البلاد لفترات طويلة و متكررة ما أعاق العمل سيما على جهاز الحاسوب المخصص لإعداد التقرير .

4 – انقطاع internet شبكة الإنترنت مراراً الأمر الذي أخَّرَ عمليات البحث الإلكترونية.

القسم الأول : توصيف واقع حال المجلس من خلال المرحلة التدريبية

يشكل القسم الأول من هذا التقرير الجزء العملي حول المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي تمت الدراسة المهنية في ارجائه، ففي المبحث الأول سنعرض بالتفاصيل قانون الإنشاء والمهام المحددة للوحدات الإدارية وهيئة المكتب والهيئة العامة واللجان. أمَّا في المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى المرحلة التدريبية في المجلس الإقتصادي والإجتماعي عبر الحضور والمشاركة بالأنشطة سيَّما نشاط جلسات ترشيد الدعم.

المبحث الأول: واقع حال المجلس الإقتصادي والإجتماعي

من خلال هذا المبحث الأول للقسم الأول سندخل مباشرة الى عنوان بحثِنا ومركز التقرير وهو المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان، وذلك من خلال تقرير توصيفي منظم لأعمال تدريبية ومشاركات بنشاطات من خلال مرحلة الحضور في حرم المجلس، وأثناء دوام العمل في المجلس الذي تعرَّفنا من خلالها على المبنى والموقع والأقسام وقانون الإنشاء وتاريخ المجلس والعمل الحالي للمجلس وكافة التقارير والمراسيم المقررة والمعدلة وزارياً، وذلك من خلال التدريب في المديرية العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي بشخص مديرها العام الدكتور محمد سيف الدين ومتابعة تفصيلية في مصلحة امانة سر المجلس مع رئيسها سمير نعيمة .

المطلب الأول: نشأة وواقع المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

بعدما بحثنا مراراً لم نجد تعريفاً مباشراً للمجلس الإقتصادي والإجمتاعي، لذلك لن نُقدِّم تعريفاً صريحاً ولكن سنعتمد بتعريف المجلس على المفاهيم لتي استخدمها المشرِّع وقام بنصِّها في قانون الإنشاء بأنه "مجلس إستشاري للدولة تتمثل فيه كافة القطاعات الرئيسية" وسندخل الى المطلب الأول من الأعمال التدريبية بتفصيل و شرح موجَّه ومفصَّل لقانون إنشاء المجلس الذي أخذناه من مصلحة أمانة سر الرئاسة، وذلك من خلال الفقرة الأولى، أمَّا الفقرة الثانية فستكون فقرة توصيفية لواقع حال المجلس من خلال الأعمال التدريبية .

الفقرة الأولى: ماهيَّة وغاية وتاريخ قانون المجلس الإقتصادي والإجتماعي:

سنعرض الأفكار الرئيسية لقانون إنشاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان والمأخوذة من نص "القانون ذاته"[4] ولكن هنا سنعرضها بشكل مائزاً عن النصوص المعتادة في القوانين الصادرة مع المراعاة للأرقام والأعداد بدقة.

بعد خروج لبنان من أزمة حرب اهلية دامت 15 عاماً، انتهت بعقد وفاق وطني في الطائف، اتجهت السياسات اللبنانية نحو مأسسة العمل الوطني او بتعبير آخر بناء دولة المؤسسات، فتم إعادة بناء وهيكلة كل المؤسسات العامة للدولة، وتأهيل وتوسيع مهام بعضها الاخر، كمجلس الإنماء والإعمار الذي حل مكان وزارة التخطيط عام 1977 بغية إعادة إعمار ما هدَّمته حرب السنتين ولكن بعد انتهاء حرب 15 عاماً توسعت صلاحياته ليلعب دور الإنماء في البلاد كافة، وهو مجلسٌ تابع لرئاسة مجلس الوزراء مباشرة، وكذلك مجلس الجنوب لإعادة إعمار الجنوب على أثر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. وأما بعد مرور خمسة سنوات على اتفاق الطائف تم إنشاء المجلس

4 – قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2000 / 389 الصادر في 1 – 12 – 1995.

الإقتصادي والإجتماعي بقانون 389 في تاريخ: 1995/12/1 في عهد الرئيس الياس الهراوي وحكومة الرئيس رفيق الحريري، وذلك في إطار تحديث المؤسسات اللبنانية وتطويرها وهو مجلس يتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء. فكانت الغاية من إستحداث هذا المجلس هي تقديم المشورة والإقتراحات والتوصيات في رسم السياسات الحكومية ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي. لذلك تمثلت في الهيئه العامة مختلف القطاعات الإنتاجية اذ أنَّ هذا التمثيل يهدف الى مشاركة فاعلة وتكاملية في رسم وصياغة السياسة الإنتاجية والخلاقة، على أن تتولى إدارته هيئة مكتب تتمثل برئيس ونائبه ومديرعام وأعضاء هيئة المكتب.

وحتى يتأمن أصدق تمثيل للقوى الفاعلة والعاملة في الميدان الإقتصادي والإجتماعي كان لا بد من اشراك الهيئات المعنية والمحددة في هذا المشروع بحيث تقدم قائمة بأسماء مرشحيها على ان يتم تعيين أعضاء المجلس بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيسِهِ .

وفيما تبقى الهيئة العامة للمجلس هي التي تنتخب الرئيس ومكتب المجلس المؤلف من 12 عضواً، واما المدير العام فيتم تعيينه بموجب مرسوم حكومي. إضافة الى توزيع المهام تم تشكيل لجان متخصصة تنتخب أعضاءها الهيئة العامة، وذلك بالإضافة الى اللجان الدائمة .

الفقرة الثانية: فحوى وتوجُّهات مواد قانون الإنشاء:

لقد تم تقسيم القانون الى 4 فصول يتميز كل فصل منها بعنوان جوهري خاص به حيث كان الفصل الأول لتحديد مهام المجلس واختصاصه عبر ثلاثة مواد:

أولاً: قرار الإنشاء والتمثيل والتسمية: جاء في المادة الأولى أنه يُنشأ مجلس إستشاري يُدعى المجلس الإقتصادي الإجتماعي تتمثل فيه القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والمهنية الرئيسية، يسمى في سياق هذا القانون المجلس. وأمَّا في المادة الثانية تم تحديد عمل المجلس وهو تأمين مشاركة القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والمهنية بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الإقتصادية والإجتماعية للدولة و تنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والمهنية.

أما بخصوص آلية المشورة التي يجب أن تصل للحكومة فقد حددتها المادة الثالثة بإحالة رئيس مجلس الوزراء، باسم الحكومة، الى المجلس طلبات إبداء الرأي وإعداد الدراسات والتقارير في القضايا ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والمهني وتحدد عند الإقتضاء في قرار التكليف المهلة المعطاة للمجلس للنظر في القضايا المكلف بها، أما في الحالات التي تعتبرها الحكومة مستعجلة وطارئة، على المجلس أن يبدي رأيه في مهلة شهر واحد و للمجلس إبداء الرأي تلقائياً في القضايا والمهام المحددة في المادة الثانية من هذا القانون، وذلك بأكثرية ثلثي مجموع اعضائه باستثناء مشاريع القوانين المالية والنقدية بما فيها مشاريع الموازنات العامة وملحقاتها.

أما الفصل الثاني من القانون كان معنياً في تأليف المجلس وتنظيمه فجاء في المادة الرابعة المعدلة بحيث يتألف المجلس من (واحد وسبعين) عضوا موزعين على الوجه الاتي:

1- عن أصحاب العمل: ممثلان عن كل من: القطاع الصناعي -القطاع التجاري - القطاع الزراعي - القطاع المصرفي - القطاع السياحي. وممثل واحد عن كل من: قطاع النقل - قطاع المقاولين - قطاع التأمين القطاع الاستشفائي الخاص - عن القطاع التربوبي الخاص .

2- عن المهن الحرة : ممثلان عن كل من :المحامين المسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس - المهندسين المسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس - الاطباء المسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس. وممثل واحد عن كل من أصحاب الصحف والمحررين المسجلين في نقابتي الصحافة والمحررين و ممثل واحد عن كل من نقابة الصيادلة ونقابتي اطباء الاسنان في بيروت وطرابلس و نقابة خبراءالمحاسبة المجازين.

3- عن النقابات :اثنا عشر ممثلا عن العمال بما فيهم الزراعيين والمستخدمين المسجلين في نقابات العمال والمستخدمين - ممثلان عن الاساتذة الجامعيين و ممثلان عن الحرفيين.

وممثل واحد عن المعلمين في كل من القطاعين العام والخاص

ممثل واحد اتحاد الكتاب.

ممثل واحد عن اتحاد الناشرين.

ممثل واحد مالكي الابنية.

ممثل واحد عن المستأجرين.

4- عن الجمعيات التعاونية: - ممثلان عن الجمعيات التعاونية.

5- عن المؤسسات الاجتماعية :

- ثلاثة ممثلين عن المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية.
- ممثلان عن الاتحادات النسائية .

6- عن اصحاب الفكر والكفاءة والاختصاص في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية والثقافية والبيئية والفنية , عشرة ممثلين.

7- عن اللبنانيين المغتربين في مناطق الانتشار الاغترابي اللبناني - ستة ممثلين.

وأقرت المادة الخامسة بأن يحدد مجلس الوزراء بمرسوم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، الهيئات الأكثر تمثيلاً للقطاعات التي يتألف منها المجلس والمحددة حصراً في المادة الرابعة من هذا القانون.

وفي المادة السادسة المتعلقة بالأحوال الشخصية للأعضاء حيث لم يجوّز القانون أن يسمى أو يعين عضواً إلاّ من كان لبنانياً منذ عشر سنوات على الاقل، أتمَّ الخامسة والعشرين من عمره، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، متعلما وغير محكوم عليه بجناية أو بجنحة شائنة.

ثانياً: حول تشكيل الهيئة العامة نصت المادة السابعة عن تشكيلها على الوجه الآتي:

1- تقدم كل من الهيئات الأكثر تمثيلاً للقطاعات التي يتألف منها المجلس والمحددة حصراً في المادة الرابعة من هذا القانون قائمة بأسماء مرشحيها تضم ثلاثة أضعاف عدد المراكز المخصصة لها على الأقل ليختار مجلس الوزراء العدد المحدد بكل من هذه الهيئات .

2- يجري تعيين أهل الفكر والاختصاص والكفاءة بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

وحول مدة ولاية الأعضاء جددت المادة الثامنة أن تكون مدة ولاية العضو ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ نشر مرسوم تعيين أعضاء الهيئة العامة. وأما المادة التاسعة نصت على ان اذا فقد أحد أعضاء المجلس خلال هذه المدة الصفة التي عين على أساسها، يعتبر مستقيلاً حكما. يجري تعيين بديل منه وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابعة في حال وفاة او استقالة احد اعضاء المجلس او شغور مركزه لاي سبب كان قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدة الولاية، يجري تسمية او تعيين بديل منه بالشروط ذاتها التي تمت بموجبها تسمية او تعيين العضو المتوفي او المستقيل. وفي حال تغيب أحد الأعضاء عن حضور جلسات الهيئة العامة او اجتماعات لجانه اكثر من ثلاث مرات متتالية دون عذر شرعي، يعتبر مستقيلا حكما ويجري تسمية او تعيين بديل منه وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابعة. ومدة ولاية العضو مع مدة ولاية المجلس حيث تنتهي ولاية العضو الجديد لدى تجديد المجلس بأعضائه كافة.

ثالثاً:حول تشكيل هيئة مكتب المجلس

حدد ألقانون ان تكون هيئة المكتب منتخبة من قبل الهيئة العامة.

اذ نصت على أن تنتخب الهيئة العامة مكتبا للمجلس يتألف من تسعة اعضاء. يتم انتخاب اعضاء المكتب بالاقتراع السري وبالاكثرية المطلقة من مجموع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً في الدورة الأولى, ويكتفي في الدورات اللاحقة بالأكثرية النسبية للأعضاء الحاضرين.

تحدد مدة ولاية أعضاء المكتب بثلاث سنوات. خلال مهلة خمسة عشر يوما من تاريخ صدور مرسوم تسمية او تعيين اعضاء المجلس. توجه الدعوة لإنعقاد هيئته العامة من قبل أكبر أعضائها سنا وبرئاسته ويحدد فيها مكان الانتخاب وزمانه. وحول انتخاب الرئيس ونائبه نصت المادة الحادية عشر من القانون التالي : فور انتخاب مكتب المجلس يجتمع اعضاؤه لانتخاب رئيس ونائب للرئيس ويكون رئيس المكتب رئيساً للمجلس.

يتم الإنتخاب بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المكتب في الدورة الاولى وبالأكثرية المطلقة في الدورة الثانية وبأكثرية الحاضرين في الدورة الثالثة. وأما المدير العام فقد جاء في المادة ذاتها: يعين مدير عام للمجلس بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

وحول عمل اللجان حددت المادة الثانية عشر التالي: تنبثق عن المجلس عند الاقتضاء لجان متخصصة لدراسة المواضيع المختلفة المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

في مسالة انعقاد الجلسات وقانونية النصاب في الجلسات راعت المادة الثالثة عشر أحكام المادة الثالثة من هذا القانون، اعتبرت انه تنعقد جلسات الهيئة الاكثرية العامة بدعوة من رئيس المجلس بحضور الاكثرية المطلقة من مجموع عدد اعضائها وتتخذ آراءها وتوصياتها بالاكثرية المطلقة ذاتها.

رابعاً: حول النظام الداخلي الفصل الثالث وهو الفصل المتخصص في النظام الداخلي للمجلس ، ففي المادة الرابعة عشر اوليت الهيئة العامة وضع مشروع النظام الداخلي ذلك بناء على اقتراح المكتب على ان يصدر النظام الداخلي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبعد استشارة مجلس شورى الدولة.

وحول جلسات الهيئة العامة ورفع التوصيات، فرضت المادة الخامسة عشر بان تكون جلسات الهيئة العامة واللجان المتخصصة غير علنية وترفع التوصيات والاقتراحات الى مجلس الوزراء مرفقة بمحاضر الجلسات في مهلة خمسة ايام من تاريخ اتخاذها.

والمادة السادسة عشر قد منحت الصلاحية لأعضاء الحكومة أو مندوبيها حضور جلسات الهيئة العامة للمجلس او إجتماعات اللجان، ويجري الإستماع اليهم عندما يطلبون ذلك.

وفي حق التصويت فهو شخصي في الهيئة العامة وفي اللجان ولا يجوز التصويت وكالةً وفقا للمادة السابعة عشر. واما المادة الثامنة عشر نصت برفع رئيس المجلس الاراء والتقارير والدراسات الصادرة عن الهيئة العامة الى رئيس مجلس الوزراء خلال المهلة المحددة عند الاقتضاء من قبل رئيس مجلس الوزراء. وعلى الحكومة نشر اراء المجلس في الجريدة الرسمية.

وحول التعويضات أقرت المادة التاسعة عشر من القانون عدم تقاضي أعضاء المجلس اي تعويض من اي نوع كان وأما مدير عام المكتب فتحدد مخصصاته بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح رئيس مجلس الوزراء.

وحول نفقات المجلس نصت المادة العشرين على ان تؤمن نفقات المجلس بواسطة إعتمادات تلحظ في فصل خاص ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء. توضع هذه الاعتمادات بتصرف مكتب المجلس وتكون خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة.

وفي الفصل الرابع والأخير من هذا القانون تم تحديد بعض الأحكام المختلفة حول المهل في التعينات:

فحددت المادة الواحدة والعشرون مهلة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون ، وحددت دقائق تطبيق احكامه، ولا سيما لجهة شروط تعيين المدير العام وصلاحياته وشروط تعيين الاجهزة الادارية ورواتب وتعويضات الموظفين، بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبعد استشارة مجلس شورى الدولة.

و المادة الثانية والعشرين أوجبت تأليف الهيئة العامة الاولى للمجلس في مهلة خمسة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون. و المادة الثالثة والعشرون الختامية نصت : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

المطلب الثاني: التوصيف وواقع حال المجلس

في اطار المشاركة التدريبية التي قمنا بها في المجلس الإقتصادي والإجتماعي حيث بلغت ما يعادل 250 ساعة تدريب وقد اتطلعنا من خلالها على واقع حال المجلس وطريقة العمل الوظيفي والنمط الاداري و التواصل المؤسساتي فيما بين الدوائر والمصالح وبين المجلس و المؤسسات الأُخرى وعلى رأسها رئاسة مجلس الوزراء و وزارة المالية .

الفقرة الأولى : موقعية مبنى المجلس:

يشغل المجلس الإقتصادي والإجتماعي الطابقين الاخيرين (الرابع والخامس) من مبنى رقم 200 في سوليدر وسط بيروت، وهو المبني المجاور من الجهة البحرية لساحة النجمة و بالتالي لمقر مجلس النواب ويبعد مسافة لا تزيد عن 300 متراً غرباً من السراي الحكومي، وهو مقر رئاسة مجلس الوزراء، ويقابل هذا المبنى بشكل مباشر ومواجه مبنى بلدية بيروت من الجهة البحرية، وتستطيع الإطلالة من شرفاته على مرفأ بيروت وكذلك على الواجهة البحرية للعاصمة. بالرغم من ان الموقع ليس له دور من ناحية صناعة القرار الإستشاري إلا أنَّه يُعتبر موقعاً مُميزاً نظراً لحيوية البقعة في صناعة القرار على المستويات الإدارية والسياسية والوطنية، فإن قرب موقعه من السلطتين التنفيذية والتشريعية يحافظ على روحية وفحوى العمل المرتجى من المجلس.

يضم الطابق الرابع من المبنى (وهو الطابق الأول للمجلس) مكتب رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومكتب مصلحة أمانة سر الرئاسة اضافة الى قاعة اجتماعات هيئة مكتب المجلس وهي تقع بين غرفة مكتب الرئيس وغرفة امانة السر، إضافة الى مكتب نائب رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومكتب المدير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي وعدة مكاتب تخص الموظفين اضافة الى قاعة إستقبال وإنتظار وكذلك مطبخ للخدمات والضيافة وإستراحة الموظفين.

اما الطابق الخامس من المبنى (وهو عملياً الطابق الثاني للمجلس) حيث يضم قاعتين أساسيتين وهما قاعة إجتماعات اللجان وفيها طاولة مستطيلة بطول 15 متراً، على شاكلة قاعة إجتماعات مجلس الوزراء (ملاحظة اشر اليها المدير العام : أنه قد إستُخدمت هذه القاعة لإجتماعات مجلس الوزراء عام 2005 إثر الأزمة السياسية عقب إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري فكان السراي الحكومي محاصراً من قبل المتظاهرين و المعتصمين وكان هناك قطيعة وزارية مع الرئاسة الأولى في عهد الرئيس اميل لحود، فاختارت رئاسة مجلس الوزراء هذه القاعة من مبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي لعقد الإجتماعات فيها)، فبالتالي هي يمكنها ان تستوعب كل اعضاء اللجنة الواحدة التي لا يتجاوز عددهم ال11 عضوا اضافة الى ضيوفهم، وبجانبها مكتب خاص لإجتماعات اللجان .

وايضا يضم الطابق ذاته قاعة اجتماعات الهيئة العامة وهي على شكل مصغر لقاعة الهيئة العامة لمجلس النواب التي تستوعب 71 عضوا وهم اعضاء الهيئة العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي حيث يقابلون مدرجاً صغيراً يجلس فيه الرئيس ونائبه والمدير العام في جلسات الهيئة العامة اضافة الى الضيوف اذا ما وجدوا في احدى الجلسات، وكذلك هناك قاعة استقبال كبيرة تستوعب وفوداً ويمكن ان يُقام بها إحتفالات وكلمات ترحيبية وعرض أفكار ومشاريع على شاشات كبيرة عبر تقنيات حديثة.

الفقرة الثانية: العمل في المجلس :

بعد اطلاعنا على ارشيف مصلحة امانة سر الرئاسة ومراجعة رئيسها سنعرض المرحلة التأسيسية بناء لهذه المعلومات. تأسس المجلس عام 1995 وتم إنتخاب روجيه نسناس الذي إستمر حتى عام 2002 وهو يُعتبر المؤسس لإنطلاقة عمل المجلس وهو الذي أشرف بنفسه على تفاصيل تقسيم البناء ووضع مداميك الهيكلية التنظيمية والإدارية للمبنى، وانتخب معه نائبه السيد سعد الدين صقر الذي هو مستمر بتجديد انتخابه حتى يومنا هذا، وكان عُيَّن المدير العام السيد فاروق ياغي حتى عام 2017 حيث تم تعيين الدكتور محمد سيف الدين مديراً عاما للمجلس من بعده.

في تاريخ 2017/11/23 صدر مرسوم ولاية جديدة للهيئة العام من 71 عضوا تم انتخاب 9 اشخاص يشكلون مكتب المجلس، ثم اجتمع مكتب المجلس مباشرة لانتخاب الرئيس شارل عربيد الآتي من ممثلي أصحاب الفكر والكفاءة العشرة في الهيئة العامة المعينة من قبل مجلس الوزراء، وانتخاب نائب الرئيس السيد سعد الدين صقر لولاية جديدة الآتي هو ايضا من ممثلية الإتحاد العمالي العام وهو أميناً عاماً له.

وفي جلسة الهيئة العامة لإنتخاب اللجان رفع عدد اللجان من ثمانية الى عشرة لجان وكذلك تم تحديد اعضاء كل لجنة لتكون بين 7 و 11 عضوا، ثم انصرفت كل لجنة لإنتخاب رئيساً لها ومقرِراً ومن

هنا انطلق العمل لإجتماعات الهيئة العامة و اللجان وهيئة مكتب المجلس في شهر تشرين الثاني من عام 2017.

أما الآن فولاية المجلس قد انتهت في تشرين الثاني 2020 وفقا لمدة ولاية المجلس المحددة ب ثلاث سنوات في قانون الإنشاء و بالتالي هو اليوم في حالة تصريف أعمال ريثما يتم تعيين هيئة عامة جديدة من قبل مجلس الوزراء ولكن بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد وغياب الحكومة لم يتم ذلك حتى الآن.

ومن خلال فصول و مواد المرسوم رقم 3759/2000 المعني بالنظام الداخلي للمجلس سنعرض روحية البنود بشكل مقتضب وبصورة واحدة. حيث جاء في الفصل الأول منه بأن مكتب المجلس هو المخول له بالدرجة الأولى إنتخاب رئيس ونائب رئيس له ويكون رئيس المكتب هو رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي، فيتولى رئيس المجلس تمثيله والتكلم بإسمه وترؤس الجلسات ومتابعة تنفيذ قرارات المكتب والإشراف على الجهاز العامل في المجلس والإشراف على تنظيم وحفظ السجلات وتوقيع أوامر الصرف والدفع وفق النظام، يكلف الرئيس واحد او اكثر من اعضاء المجلس حضور جلسات مجلس النواب و الوزراء عندما يطلبون الاخرون ذلك بغاية إبداء الرأي ويحق للرئيس الحضور معهم.

وكما يحق للرئيس بعد موافقة مجلس الوزراء تلقي الهبات والمساعدات من حكومات الدول ومؤسَّساتها والهيئات الدولية والقطاع الخاص ويُطلع الهيئة العامة على ذلك في أول إجتماع تعقده كما يعقد المجلس إتفاقات ومعاهدات مع سواه من المجالس العالمية المماثلة والمؤسسات الدولية لفترة محدودة ولا تصبح نافذة إلاَّ بعد تصديقها من الهيئة العامة.

بينما يمارس نائب الرئيس المهام المنوطة بالرئيس في حال غيابه او شغور المركز و في حال شغور الإثنين يتولى الأكبر سِناً رئاسة مكتب المجلس والهيئة العامة.

كما "يجتمع مكتب المجلس كل 15 يوم مرة بعد تحديد الموعد باليوم والساعة من قبل الرئيس ولكن يمكن له الإلتئام بجلسات عادية كلما دعا الرئيس لذلك او بناء لطلب ثلث اعضائه"[5].

ويتولى مكتب المجلس الإشراف على نشاط المجلس ووضع جدول أعمال إجتماعات الهيئة العامة ودعوتها للإنعقاد وتقرير الإستعانة بخبراء ومختصين للمساعدة بوضع الآراء كما يتولى مكتب المجلس الطلب من المدير العام رفع مشروع الموازنة والبحث بالمسائل التنسيقية التي تشترك بها اكثر من لجنة.

تجتمع هيئة المجلس العامة كل شهرين بدعوة من رئيسه وبحضور الأكثرية المطلقة ويتخذ آرائه وتوصياته بالأكثرية المطلقة وكما تنبثق عن المجلس عند الإقتضاء لجان مختصة لدراسة المواضيع

5 – مرسوم رقم 2000 / 3759 النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المختلفة أما بالنسبة للنظام الداخلي فقد وضعته الهيئة العامة كمشروع بناء على إقتراح المكتب وصدر بمرسوم أُخِذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. وذلك بعد إستشارة مجلس شورى الدولة .

تتم عملية المشورة بآلية حددها القانون المُنشِئ له في المادة الثالثة منه حيث حددت المادة عملية وآلية المشورة بأن يُحيل رئيس مجلس الوزراء بإسم الحكومة الى المجلس مجموعة من الطلبات تطلب من المجلس الإقتصادي والإجتماعي إبداء الرأي من خلال جواب يرِد الى الحكومة بعد إعداد الدراسات والتقارير في القضايا ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والمهني ضمن مهلة محددة تحدد عند الإقتضاء بقرار التكليف، وإذا كانت الحالة تعتبرها الحكومة مستعجلة أو طارئة تحدد المهلة بشهر واحد. تجتمع الهيئة العامة للمجلس كل شهرين في عقد عادي في أول يوم عمل من الشهر الأول منهما بحضور الأكثرية المطلقة و تستمر الإجتماعات مفتوحة حتى اقرار جميع بنود جدول أعمال الجلسة وتتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة.

يضع رئيس المجلس جدول أعمال جلسات الهيئة العامة ويبلغه قبل إسبوع من موعد إنعقاد الجلسة وتكون الجلسات غير علنية، ومن ثم يحيل رئيس المجلس النقاشات الى اللجان المختصة ما عدا طلبات إبداء الرأي المحالة اليه من الحكومة والتي ترتدي طابع العجلة تدرس اللجنة المشروع وتقوم بالتعديل المناسب ثم تحيله الى الهيئة العامة مجددا لاقراره.

يكوّن المجلس تلقائيا الرأي في القضايا والمهام المحددة في القانون بأكثرية ثلثي اعضائه، أما في حال طلب الرأي من الحكومة يكتفي بالنصف زائداً واحداً (وسوف تثار هذه النقطة في مطلب تفعيل دور المجلس في القسم الثاني من البحث) بإستثناء مشاريع قوانين النقدية والمالية بما فيها مشاريع الموازنات العامة وملحقاتها لا يتدخل المجلس بإبداء الرأي فيها.

إن جلسات الهيئة العامة سريَّة غير علنيَّة وترفع توصياتَها واقتراحاتَها الى مجلس الوزراء مرفقة بمحاضر الجلسات بواسطة رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي في مهلة تحدد عند الإقتضاء كما يحق لأعضاء مجلس الوزراء او مندوبيهم حضور جلسات الهيئة العامة وإجتماعات اللجان ويجري الإستماع اليهم عندما يطلبون ذلك وتنشر الحكومة آراء المجلس في الجريدة الرسمية كما تؤمن نفقات المجلس بواسطة إعتمادات تلحظ في الموازنة الخاصة لرئاسة مجلس الوزراء توضع بتصرف مكتب المجلس وتخضع لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة .

أولاً:في أللجان

إذا أردنا أن نمركز الدور الهادف للمجلس الإقتصادي والإجتماعي فعلينا ان نتجه الى التصويب على عمل ودور اللجان المنبثقة عن الهيئة العامة، وذلك لما لها من تخصص في مجال الدراسات المعمقة في القطاعات المعنية به كل لجنة حسب إختصاصها، ومنها تصدر الإقتراحات والمشورة

وولادة النواة الأولى لإبداء الرأي الأول في المشاركة الفعالة في رسم السياسات العامة للحكومة قبل عرضها على التصويت في جلسة الهيئة العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ومن ثم رفعه الى رئاسة مجلس الوزراء.

أ - سنعرض هنا أسماء اللجان التي تقوم بهذه العمليات.

تنبثق عن الهيئة العامة اللجان التالية:

لجنة القضايا الاقتصادية العامة (تخطيط سياسات اقتصادية ومالية)

لجنة القضايا الصحية العامة (صحة و إسكان وتعاونيات)

لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان (تربية/ تعليم /ثقافة /تدريب/ مراة ومعوقين)

لجنة الانشطة الانتاجية (صناعة/ تجارة /مال/ تامين و طاقة)

لجنة العلوم التكنولوجية والمواصفات

لجنة البيئة والسياحة .

لجنة قضايا المناطق وشؤون الزراعة .

لجنة قضايا العمل والمهن والحرف (ضمان و بطالة و قطاع مصرفي) .

لجنة التكنولوجيا .

لجنة الشباب والرياضة .

يمكن لكل لجنة إنشاء لجان فرعية كما ويعود للهيئة العامة إنشاء لجان اخرى دائمة عند الضرورة.

ب - عمل اللجان:

ينحصر عدد اعضاء اللجنة بين 7 و11 عضوا، وعلى كل أعضاء الهيئة العامة الإنتساب الى لجنة واحدة كحدٍ ادنى ولجنتين كحدٍ اقصى، ولا يمكن لأحد الأعضاء ان يرأس أكثر من لجنة، يُنتخب رئيس اللجنة ومقرر بالإقتراع السري و بالاكثرية المطلقة، وتكون الإجتماعات الدورية للجنة كل 15 يوما.

تنعقد اللجنة بطلب من رئيسها أو بطلب ثلث الأعضاء ويتوجب عليها عقد إجتماع طارئ بدعوة من قبل مكتب المجلس، ينظم موظف إداري يقوم بمهام أمين السر محاضر الجلسات ويرفقها خلال 48 ساعة الى مكتب المجلس.

حين يتلقى الرئيس الطلبات الواردة من الحكومة لإبداء الرأي يعرضها على هيئة مكتب المجلس ثم اللجان للدراسات في مهلة أقل من 15 يوماً. ثم تحيل اللجان الى هيئة المكتب نتيجة الدراسات، بعدها تحال الى الهيئة العامة لإتخاذ القرار المناسب ثم يرفع رئيس المجلس بدوره الى رئيس الحكومة قرارات الهيئة العامة مرفقة بالمحاضر في مهلة 5 أيام من صدورها للمساهمة برسم سياسة عامة للحكومة سيما بالمجال الإقتصادي والإجتماعي.

ثانياً: في الجهاز الإداري:

إن للمجلس الإقتصادي والإجتماعي جهازاً إدارياً يترأسه المدير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي يتم تعينه بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الحكومة، وتحدد له مخصصات بمرسوم أيضاً بينما أعضاء الهيئة العامة للمجلس لا تحدد لهم مخصصات ولا يتقاضون اي تعويض.

يشترط في المدير العام ان يكون حائزاً على الإجازة في الحقوق او الإدارة العامة أو العلوم السياسية او إدارة الأعمال او العلوم الإقتصادية أو العلوم الإجتماعية مع خبرة 5 سنوات في هذه المجالات ويُعتبر المدير العام هو الرئيس التسلسلي لجميع الوحدات الإدارية التابعة للمجلس ويُخصص له تعويض شهري وتضاف إليه زيادة درجة الفئة الأولى كل سنتين، وكذلك سائر الموظفين في زيادة بالنسبة للدرجات والفئات كلٌ حسب وظيفته التي ذكرت في الجدول 3 المرفق لمرسوم 3760 عام 2000.

إنَّ للمديرية العامة 52 موظفاً ل 52 وظيفة رسمية، ينقسم الموظفون بين موظفين دائمين وموظفين متعاقدين، أما الدائمين فهم من يتولَّوْن وظيفة ملحوظة في ملاك المجلس، بينما المتعاقدون هم من يتولَّوْن اعمالاً تتطلب معارف ومؤهلات لمدةٍ محددةٍ.

تُعتبر هذه الوظائف سِلكاً إدارياً، وتنقسم الوظائف الدائمة الى فئات والفئات الى درجات و على الموظف ان يكون حائزاً على الشروط العامة للوظيفة العامة في لبنان مثل الجنسية والعمر بين 20 – 35 والسلامة الصحية والحقوق المدنية بالإضافة الى شروط خاصة لكل وظيفة كالشهادة والخبرة ووفق جدول رقم 2 المرفق بمرسوم 3760 عام 2000 و يعتبر رئيس المجلس هو الرئيس الاعلى للموظفين.

"يتكون الجهاز الإداري للمجلس من مديرية عامة يرأسها المدير العام وثلاثة مصالح تابعة له هي:

- مصلحة الشؤون الإدارية والمالية،
- مصلحة الإحصاء والمعلوماتية والنشر
- مصلحة أمانة سر الرئاسة.

تتألف مصلحة الشؤون الإدارية والمالية من دائرتين: دائرة الشؤون الإدارية والموظفين واللوازم ودائرة المحاسبة. وتتالف مصلحة الإحصاء والمعلوماتية من 3 دوائر: دائرة الإحصاء ودائرة المعلوماتية ودائرة المكتبة والمنشورات.

واما مصلحة أمانة سر الرئاسة تتالف من مكتب أمانة سر الرئيس ومكتب أمانة سر المجلس واللجان[6].

أما في المهام فتتولى مصلحة الشؤون الإدارية والمالية مهام تأمين الصادر والوارد وتامين توزيعه وأعمال التحرير والإستكتاب وشؤون الموظفين وملفاتهم الشخصية وشؤون اللوازم والتجهيزات وتحضير مشروع الموازنة وتنظيم مشاريع عقد النفقة وتنفيذ معاملات التصفية وحسابات الموازنة والقيام بالدراسات القانونية.

أما مصلحة الإحصاء والمعلوماتية فتتولى تامين الخدمات الإعدادية والادارية التي يتطلبها عمل اللجان والخبراء والدراسات الفنية و التعاون مع إدارة الإحصاء المركزي في شؤون الإحصائات اللازمة لسير العمل في المجلس ووضع وتنفيذ نظام المعلوماتية التي تحتاجها أعمال المجلس وتأمين أعمال التوثيق الخاصة بالمكتبة والمنشورات. كل هذه المصالح تعود بالتبعية الى المديرية العامة وكذلك كافة الموظفين. ولكن يعمل في مكتب المديرية العامة 4 موظفين: مديرعام فئة 1 ومحرر فئة 4 وحاجب فئة 5 وسائق فئة 5. وثم يتوزع باقي الموظفين على المصالح الثلاث بالشكل التالي:

لمصلحة أمانة سر الرئاسة 15 موظفاً: رئيس مصلحة فئة 2، وثمانية مجازين فئة 3 وثلاثة محررين فئة 4 اثنين حاجب فئة 5 سائق فئة 5. أمَّا لمصلحة الشؤون الإدارية والمالية 15 موظفاً ايضاً: رئيس المصلحة فئة 2 ورئيس دائرة الشؤون الادارية والموظفين واللوازم ورئيس دائرة المحاسبة فئة 3 ومجاز واحد فئة 3 ومحاسبين اثنين فئة 4 و5 محررين فئة 4 وموزع مخابرات فئة 4 وثلاثة حاجب فئة 5. بينما لمصلحة الاحصاء والمعلوماتية 18 موظفاً: رئيس مصلحة فئة 2 ورئيس دائرة المكتبة فئة 3 وكذلك في الفئة الثالثة مهندس معلوماتية واحصائي ومبرمجين اثنين ومحررين. وهناك محررين فئة 4 واربعة مدخلي معلومات فئة اربعة واربعة حاجب من فئة 5.

ولكن في الواقع اليوم، يعمل حاليا في المجلس سبعة موظفين إثنين منهم في الملاك الحكومي وهما المدير العام الدكتور محمد سيف الدين ورئيس مصلحة أمانة سر الرئاسة سمير نعيمة والخمسة الآخرين تم تعينهم كموظفين بالفاتورة منذ عام 2001 وهم:

الموظف الأول بالفاتورة هو رئيس دائرة المحاسبة في مصلحة الشؤون الإدارية والمالية و(اما المحتسب يتم الإستعانة بدوره من قبل رئاسة مجلس الوزراء وكذلك مراقب عقد النفقات)، والموظف الثاني المعين بالفاتورة هو رئيس دائرة الشؤون الادارية والموارد البشرية في المصلحة نفسها، والموظف الثالث هو المحرر والموظف الرابع هوالسائق و الموظف الخامس هو الحاجب هؤلاء الموظفون ينتمون الى المديرية العامة للمجلس .

6 – مرسوم رقم 2000 / 3760 تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهذه محاولة لتلبية أهم نقاط ومفاصل العمل اليومي في المجلس ريثما يتم ملء الشواغر بشكل فعلي ويتم التعيين بالملاك بدلاً عن الفاتورة عبر إتاحة التوظيف قانونياً .

هؤلاء الموظفون يعملون بالدوام الرسمي من الإثنين الى الجمعة من الساعة 8:00 صباحا لغاية الساعة 3:30 عصراً يعطلون وفق العطلة الرسمية وتنطبق عليهم مواصفات الموظف العام وهم ملتزمون بقانون الوظيفة العامة من ناحية الواجبات والحقوق .

إضافة الى الحضور اليومي للموظفين فإن رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي شارل عربيد يحضر بشكل يومي ويتابع كل الملفات وتفاصيل ومجريات العمل من إجتماعات هيئة المكتب و إجتماعات اللجان وإجتماعات الهيئة العامة التي يترأسها ويتابع تنسيقيا كل المجريات مع المدير العام من خلال التنسيق المباشر، ومتابعة مصلحة أمانة سر الرئيس التي تقوم بدورها في تبويب إجتماعات هيئة المكتب و اللجان والهيئة العامة، إضافة الى حضور نائب الرئيس السيد سعد الدين صقر.

إذاً، من أصل 52 مركز وظيفي، لدينا 45 مركزاً شاغراً وهم:

في مصلحة أمانة سر الرئاسة 14 وظيفة شاغرة وهي: 8 مجاز و 3 محرر و 2 حاجب وسائق1.

أمَّا في مصلحة الشؤون الإدارية 13 وظيفة شاغرة وهي: رئيس المصلحة 1 ومجاز1 ومحاسب 2، ومحرر، 5 وموزع مخابرات 1 وحاجب عدد 3.

أمَّا في مصلحة الإحصاء والمعلوماتية يوجد شغور كامل في 18 وظيفة وهي: رئيس المصلحة 1 ورئيس دائرة الاحصاء 1 ورئيس دائرة المعلوماتية 1 ورئيس دائرة المكتبة والمنشورات 1 ومهندس معلوماتية 1 و احصائي 1 ومبرمج محلل عدد 2 و محرر عدد 2 ومدخل معلومات عدد 4 وحاجب عدد 4.

ثالثاً: في الموازنة والنفقات :

"يتولى المدير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي إعداد مشروع **الموازنة** للعام المقبل قبل شهر تشرين الأول من كل سنة وذلك بواسطة الوحدات الإدارية المختصة في المجلس ويعرضه على مكتب المجلس مشفوعا بالمستندات والإحصائات والإيضاحات التي تبرر الإعتمادات المطلوبة"[7].

ثم يقرها مكتب المجلس خلال 15 يوماً من تاريخ عرضها عليه ثم تعرض على رئيس الحكومة بواسطة رئيس المجلس. تتكون الواردات من الموازنة المرصدة له من الحكومة والإعتمادات والمساعدات وتقسم الى اجزاء وثم فصول وبنود في جدول نموذجي.

أما النفقات فهي على جزئين، الجزء الأول نفقات عادية لسير العمل كالرواتب والأجور وملحقات نفقات الادارة، وأما الجزء الثاني كنفقات الإنشاء وتجهيز وصيانة وإستثمار. يجوز نقل الإجراء من

7 – مرسوم رقم 2000 / 3762 النظام المالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جزء الى جزء شرط موافقة رئيس مجلس الوزراء بينما النقل من باب الى باب بقرار من رئيس المجلس بعد موافقة مكتب المجلس، وكل ذلك وفق ما ورد في مرسومالنظام المالي للمجلس.

المبحث الثاني: المشاركة بنشاط جلسات ترشيد الدعم

إلتزاماً بواجباته الوطنية في التدخل إستشارياً لمعالجة الأزمات الطارئة، والتزاماً بدوره الإستشاري للحكومة والتدخل في رسم سياسات عامة للحكومة سيما سياسة عامة في إدارة الأزمات ومعالجة الأزمة التي وقعت بها البلاد بعد تشرين الأول 2019 وهي أزمة إرتفاع مستمر في سعر صرف الدولار المؤدي الى التضخم والتضخم المفرط نتيجة تقليص تدريجي في كمية كتلة العملة الصعبة في المصارف والمصرف المركزي منذ 2017 بسبب إرتباط العملة الوطنية (الليرة اللبنانية) والإقتصاد اللبناني ككل بالدولار، وما تطلبه من تدخل الدولة عبر البنك المركزي بسياسة دعم الدولار الذي يؤمن المواد الغذائية الضرورية والمحروقات والطحين والدواء للمحافظة على سعر الصرف الرسمي 1,500 ليرة وهذا ما ادى الى مزيد من صرف الدولارات المتبقية في الإحتياطي الإلزامي في خزينة المصرف المركزي لمساعدة المواطن اللبناني بالحصول على احتياجاته الضرورية المذكورة، وإلتزاما بدوره التشاركي وإيماناً منه بضرورة تحقيق المشاركة لكافة القطاعات وممثليهم وممثلين الشعب والجهات الإقتصادية والمعنيين، عَزَمَ المجلس الاقتصادي والإجتماعي على التدخل إستشاريا على خط هذه الأزمة لرسم سياسة لترشيد الدعم لهذه المواد وذلك حفاظا على ما تبقى من العملة الصعبة في البنك المركزي وأموال المودعين اللبنانيين وبالتالي إنقاذا لمعيشة المواطن اللبناني مع مراعاة عدم الوصول الى الغلاء الفاحش الذي قد يذهب بالمجتمع الى الهاوية وخاصة في ظل ثبت الحد الأدنى للأجور بمبلغ 675,000 الف ليرة لبنانية فقط لا غير، وذلك عبر إجراء جلسات مفتوحة استمرت قرابة الشهرين التقى بها الخبراء الاقتصاديين والإجتماعيين و ممثلي القطاعات والاحزاب والجهات السياسية في حوار ونقاش معمَّق ومركَّز للخروج بالنتيجة الضرورية للمرحلة القادمة .

المطلب الأول : الجلسات الحوارية

لقد قمنا بالمشاركة في جلسات ترشيد الدعم والتعويض عنه بالبطاقة التمويلية، حيث أن الدعم الحاصل من قبل مصرف لبنان يشكل نزيفاً مالياً مفرطاً من الإحتياطي الإلزامي وجزءاً كبيرا من اموال المودعين في المصارف والمصرف المركزي، فكانت الجلسات بهدف وضع حد للنزيف الحاصل في المصرف المركزي وكذلك وضع حد للتهريب الحاصل بحراً وبراً وجواً، وأيضاً من أجل محاصرة البيع بالسوق السوداء الحاصلة في داخل الاراضي اللبنانية، وذلك عبر خلق أسعار

تنافسية قريبة من الأسواق المجاورة كسوريا ومصر والعراق وتركيا وغير جاذبة للتهريب، وهذه الجلسات التي دعا إليها رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي تُعتبر نشاطاً طارئاً وضرورياً للمجلس وليس عبر اللجان والهيئة العامة التي سيعرض عليها القرار بعد نهاية الجلسات وصدور الورقة التشاركية.

هدفت الجلسات الى ضخ آراء الخبراء الإقتصاديين والسياسيين في مجرى عمليات الدراسات المعمقة والمفصلة بكافة قطاعات الدولة وكيفية رفع دعم السلع والمواد التي يمكن رفع الدعم عنها، واستبدال قيمتها في بطاقة تمويلية تقوم بتعويض مالي للفئات الأكثر فقراً والعاجزة عن دفع أثمان السلع والخدمات بعد رفع الدعم عنها.

وأما مسالة الترشيد فهي ماكنة في عملية إختيار الأصناف التي يمكن أن يُرفع الدعم عنها بشكل كلّي وإستبدال قيمتها المالية بالبطاقة، ولذلك كان لا بد من التركيز على أهمية أن تكون القيمة التمويلية بالدولار بدلاً عن الليرة لأن الأخيرة غير مستقرة وعملياً قد تخسر من قيمتها إزاء الدولار مع مرور الوقت.

إن تفريق هذه الأصناف عن تلك التي لا يمكن تعويضها في بطاقة تمويلية وهي ضرورية ولكنها ليست ضرورية لكافة الناس مثل أدوية الأمراض المزمنة وكذلك بعض الأصناف التي هي لعموم الناس ولكنَّها لا تكلف الخزينة أثمانا باهظة مثل دعم الطحين المستخدم لإنتاج ربطة الخبز العربي ورفع الدعم عن طحين الكعك وباقي المنتجات والحلويات، وكذلك التفاضل بين المازوت والبنزين فإن رفع الدعم عن البنزين وإستبداله بالبطاقة التمويلية أمر ممكن لأنه يوفِّر على المصرف المركزي هدر الدولار الحاصل من خلال دعم بنزين السيارات التي يكون أصحابها من الأغنياء وهم الأغلبية وأمَّا الفقراء من أصحاب السيارات وهم القلَّة الذين لا يستفيدون من هذا الدعم إلاَّ بمعدل 30% ستعوَّض عليهم قيمة الدعم المرفوع في البطاقة التمويلية .

أما مسالة المازوت فلا يراد لرفع الدعم عنه كما حصل بالبنزين نظراً لحاجاته المسيسة في التدفئة والتبريد والإنارة والقطاع الصناعي خاصة في ظل عجز شركة كهرباء لبنان عن تأمين التيار الكهربائي بشكل ملحوظ في الفترات الأخيرة بسبب مشاكل تقنية لا يمكن معالجتها لأنها تحتاج الى قطع غيار وإجرائات صيانة تُدفع بالدولار الفرش، ومشاكل غير تقنية تحتاج الى حكومة إصلاحية لمعالجتها من خلال إعادة هيكلة القطاع .

عُقِدت هذه الجلسات على ثمانية مراحل بواسطة شبكة الإنترنت من خلال تطبيق الزوم وليس بالحضور المباشر في قاعة المجلس الإقتصادي والإجتماعي كما جرت العادة، وذلك لسببين: الأول الظروف الصحية بسبب إنتشار جائحة كورونا ودخول البلاد في الإقفال العام والإلتزام بقرارات

التعبئة العامة، وأمَّا السبب الثاني فهو عدم جهوزية المبنى و وقاعات المجلس بسبب تضرُرِها بعد إنفجار مرفأ بيروت في 4 اب 2020.

وقد إمتدت هذه الجلسات من تاريخ 23 شباط 2021 حتى 5 نيسان 2021 بإدارة وحضور رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي شارل عربيد و المدير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي محمد سيف الدين ومشاركتي كطالب ماستر في هذا الملف قد عملت على تفريغ المناقشات وتبويبها خلال الجلسات والمتابعة بأرشفتها بعد وقبل كل جلسة بالتعاون مع امانة سر رئاسة المجلس .

و كان حضور الوزراء المعنين في ملف ترشيد الدعم والبطاقة التمويلية في الجلسة الإفتتاحية، والنواب الممثلين لكافة الأحزاب السياسية في الجلستين الإفتتاحية والختامية فقط وهم: من الوزراء حضر نائب رئيس الحكومة ووزيرة الدفاع زينة عكر ووزير الإقتصاد والتجارة راؤول نعمة ووزير الشؤون الإجتماعية رمزي مشرفية.

ممثلو الكتل النيابية والأحزاب السياسية : فريد البستاني، فريد الخازن، هادي ابو الحسن، محمد الحجار، امين شري، نقولا نحاس، هاكوب تارازيان، الياس حنكش، شوقي دكاش و علي بزي.

إضافة الى الدكتور خالد حنفي وزير التموين المصري السابق، لعرض التجربة المصرية في مسالة ترشيد الدعم حيث حضر في الجلسة الافتتاحية فقط وحضور ممثلين عن الهيئات الاقتصادية والقوى العمالية : محمد شقير و بسام طليس و نبيل فهد.

ومجموعة من الخبراء طيلة الجلسات الثمانية الذين شكَّلوا محاور النقاشات وهم :

هازار كركلا، شربل قرداحي، كريم سويسي، ناصر ياسين، خليل جبارة، رافاييل ديباني، غسان شلوق، ليلى داغر، روي بدارو، باتريك ماردیني، عبدالحليم فضل الله، كمال حمدان، محمد بصبوص، روجيه ديب، نايلة ابي كرم، جان طويلة، سوزي سيمرديجيان، نديم منلا و شوقي دكاش. وكذلك حضرت حنين السيد (عن البنك الدولي)، وأعضاء الهيئة العامة في المجلس الخبراء: صادق علوية، انس ابو دياب وعدنان رمال. كانت إدارة الجلسات لرئيس المجلس حيث إفتتح الجلسة الأولى بمقدمة حول هدف وغاية الجلسات، عارضاً حجم الازمة موضوع المعالجة .

وقُدمت **كلمة لوزير الاقتصاد راؤول نعمة** حيث طرح فيها الخطة الإقتصادية لوزارة الإقتصاد و خطة البنك الدولي عبر ورقة تصوُّر وزارة الإقتصاد والتجارة لإستبدال برنامج الدعم بالعملات الأجنبية الحالي ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين جاء في فحواها :

انه اذا استمر الدعم على ما هو عليه سنصل لتكلفة تفوق ال 7 مليار دولار اخر سنة 2021 بين كهربا وغاز وسلع اساسية وادوية، وكذلك شدد التصور على ضرورة البحث بعدد ادوات الإستهلاك مثل السيارات وتصنيف المستهلكين. واقترح إعطاء بطاقة تمويلية لكل شخص ناضج

مبلغ 50 $ شهريا و كل طفل مبلغ 25$ في البطاقة التمويلية. اما في الادوية المزمنة : اقترح التصور الإبقاء على دعم الادوية وليس إعطاء مال بدلاً عنه لأنه لا يُطلب الاَّ عند الضرورات الملحة. وتسائل الوزير هل نعطي البطاقة بالليرة ام بالدولار؟ فاذا كان بالليرة فإن 18 الف مليار ليرة سينصرف بالسوق لمصلحة السوق السوداء و عليه سيرتفع الدولار، أمَّا إذا كانت بالدولار ستحافظ البطاقة على قيمتها مهما ارتفع سعر الصرف. وحول مصادر التمويل عرض تصور الجهات المانحة: البنك الدولي (IMF) عبر قروض ESSN Social (The Emergency Safety Net) وهي قروض شبكة الأمان الإجتماعي الطارئة ضمن نظام التقريض في البنك الدولي إضافة الى المنح المقدمة من الإتحاد الأوروبي وألمانيا، أي بمجموع 300 مليون دولار لتغطية 240 الف أسرة فقيرة بمقدار 1.3 مليون مواطن لبناني[8].

فيما ركزت **زينة عكر - نائب رئيس الحكومة ووزيرة الدفاع** – على أنَّ مسالة موافقة البنك الدولي على تقديم المساهمة مشروطة بترشيد الدعم وتخفيضه عبر إرساله الى مجلس النواب.

وأمَّا **وزير الشؤون الإجتماعية رمزي مشرفية** الذي أوضح عبر عملياته الإحصائية في وزارته أنَّ 74% من اللبنانين أصبحو دون خط الفقر، وعليه يجب إجراء دراسة لإستثناء الأغنياء ومن يعتمدون على التامينات الصحية وغيرها وإعطاء باقي اللبنانيين في عمليه تحديد المستفيدين من البطاقة، واعتبر أن الحديث عن رفع الدعم ضروري لأن هناك مليون ونصف نازح سوري يستفيدون من الدعم و 350 الف فلسطيني بحيث أن الدعم يجب ان يخصص للبنانيين المقيمين فقط

خالد حنفي وزير التموين المصري السابق:

قال إنه لبَّى الدعوة من منطلق حبِّه للبنان والهدف نقل التجربة المصرية للإستفادة منها في معالجة الأزمة اللبنانية.

فإن الثورة المصرية 2011 التي خلقت تداعيات مثل إنقطاع ألكهرباء ونفاذ الوقود وظهور طوابير العيش (الخبز) وشح النقد الأجنبي والعملة الصعبة، هناك 100 مليون مصري عاشوا الكوارث الأسرية وهواجس الإصلاح كانت موجودة .

وعليه فإن خلاصة التجربة المصرية مفادها :

- انه يجب الإلتزام بالأسماء وتسمية الأمور بمسمياتها تحديداً أسماء المهربين و المحتكرين ومداهمة مواقع الإحتكار بشكل واضح وشفَّاف، وعدم أخذ ألأمور بالعناوين العريضة و الطلب والتحذير والتمني .

8 – ورقة تصور وزارة الاقتصاد والتجارة لاستبدال برنامج الدعم بالعملات الاجنبية الحالي ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين . وزارة الاقتصاد والتجارة 8 كانون الثاني 20121

- إن السوق يعني السوق اي يجب تحديد الأسعار بقاعدة العرض والطلب ويجب عدم اللعب بالأسعار عبر الإحتكار والوكالات الحصرية، فان تثبيت الأسعار مهم جداً لعملية الترشيد قبل كل شيء.

-استهداف الفقراء بالبطاقة مباشرة و بطريقة واضحة، وذلك يكون عبر رقم نقدي يجب أن يحصل من خلاله المواطن على الدعم المباشر من خلال آليَّة واضحة وغير مشروطة.

- العملة المحلية هي الأساس وليس العملة الأجنبية، وذلك كي لا يدخل الإقتصاد بالدولرة غيرالمستقرة، فإن إحترام العملة ضروي لذلك الدعم يجب ان يكون بالعملة المحلية .

- المبادرات الخاصة بالدعم تترافق مع أفكار مثل تحويل الزيت المستعمل الى وقود حيوي، تبدأ الآن بالتفكير بتزويد المدخول مثل تدوير المخلفات و دعم كبار السن .

- الحِزَم (الحصة المالية) ستقدم بشكل مختلف لإنعاش الإقتصاد .

- تقليص ما هو سينفق على الدعم كي لا يستفيد منه الاغنياء، دعم نقدي مع برامج تحفيزية تحقق مصلحتها مع مصلحة المجتمع اسعار سوق الدعم بالعملة المحلية ثم الإصلاح الإقتصادي الذي له مجال آخر وكبير جداً.

ومن خلال إطِّلاعنا على التجربة مع صندوق النقد الدولي فقد حدّد الصندوق شروطه لمنح مصر قرضاً بقيمة 12 مليار دولار، بإصلاحات على ثلاثة محاور:

الأول على المستوى النقدي: إعتبر البنك الدولي ان تعويم الجنيه ضروري لمواجهة السوق السوداء.

الثاني على المستوى المالي: من أجل تصحيح العجز في الميزانة العامة لا بد من عملية متوازية بين خفض النفقات و زيادة الإيرادات للخزينة، فكان خفض النفقات عبر خفض الرواتب والأجور وكذلك تخفيض نسبة المستفيدين من دعم المواد الغذائية عبر إستبعاد الطبقة الغنية وتمويل الفقراء عبر بطاقة الكترونية وهذا ما يسمى الدعم النقدي المباشر للأسر.

الثالث إصلاحات هيكلية: من أجل جذب الإستثمار الأجنبي تم تخفيض شروط الإستثمار التجاري والإقتصادي في البلاد لأي شركة أجنبية ترغب في العمل الإستثماري .

وإجراء إصلاحات على القوانين التي تسهّل إعلان إفلاس الشركات .

في النتيجة: بعد تعويم الجنيه في بلد يعتمد على الإستيراد إرتفعت نسبة الفقر بمعدل 5 % بين 2015 و 2019 بسبب التضخم الحاصل في الأسعار نتيجة تعويم العملة التي نزلت قيمتها إزاء الدولار.

يقول الإقتصادي ماهر سلامة في تعليقه على هذه النتائج "إنها كلاسيكية في إطار البرامج مع صندوق النقد الدولي الذي لا يُعطي أهمية كبيرة للمشاكل الإجتماعية الناشئة بسبب سياساته التقشفية، بل يهتمّ بمعالجة المشاكل البنيوية من وجهة مالية بلا أبعاد اجتماعية. تقتصر نصائح

الصندوق، في الشأن الاجتماعي، على إنشاء «شبكات أمان اجتماعية» لحماية الفقراء، أي أنه ينظر إلى «مساعدة الفقراء» بدلاً من إزالة أسباب وقوعهم في الفقر"[9].

ثم **كلمة لمحمد سيف الدين- مدير عام المجلس-** في فلسفة المشروع يجب البحث عن توافقات لمشروع إعادة توجيه الدعم وألهدف منه هو تصحيح مستحقيه وتحقيق النمو المستدام، وأما في ظل غياب السياسات الإجتماعية هناك إنفاق فوضوي ونحن الآن بصدد تصحيح الإنفاق عبر اليات تحفيز نمط الإستهلاك والقيود والرقابة على مسار الدعم .

فالدعم لا يمكن أن يتحول الى حالة دائمة، وهدف ألدعم هو المستهلك النهائي، و ان تحديد الدعم من دولار الى لبناني ضرورة للبيئة السياسية فهي بيئة شديدة الحساسية، و التوافقات والتضامن والوطني ضروري لتحقيق نتيجة للقرارات التي ستنتج عن الجلسات الحوارية التي تحتاج الى جرأة ومسؤولية.

الفقرة الأولى :خلية البحث والحوار

افتتح **ناصر ياسين** النقاشات في خلية البحث الحوار معتبراً أننا نعيش في ظل غياب إستراتجية واضحة في كيفية إدارة الأزمة وإنَّ مخطط الخمس سنوات القادمة هدفه تخفيف الفقرا القدامى وفرملة قدوم الفقراء الجدد. أمَّا الأسئلة المطروحة هي من أين نبدأ بترشيد الدعم؟ هل عبر إلغاء قطاعات والإبقاء على قطاعات؟ و ما هو التطور التدريجي؟ من هي الشرائح الاجتماعية ؟

وعلَّق **كمال حمدان** منتقداً مسألة ألدعم واعتبر أنه نتاج للمشكلة ألبنيوية، وهذه ألمكشلة ممتدة منذُ عقود، فإن البلد مليءٌ بألألغام في مسألة المعالجة حسب رأي حمدان غامزاً من البنية ألسياسية، مصرَّاً على مبدأ تعليم ألمواطن على العمل و ألإنتاج بدل تعليمه على الإستعطاء.

بينما **باتريك ماردني** إعتبر أن أللحظة لحظة إنقاذ، ويجب تخفيف ألتكلفة فإن البطاقة لا تكلف أكثر من عشرة ألاف مليار ليرة لبنانية، بينما تكلفة ألدعم الحاصلة على السلع تجاوزت السبعة والأربعين مليار ليرة. فإذاً هناك تكلفة وهدر بقيمة سبعة وثلاثين مليار ليرة تذهب الى التهريب و الأسواق الموازية الإحتكارية ولمستفيدين هم ليسوا بمستحقين. فألبطاقة سيستفيد منها 80% من الشعب اللبناني المقيم .

وتوافق **كريم سويسي** مع رأي حمدان بأننا نحن في بلد غير منتج وهذه ليست طريقة مستدامة ولا تعالج المشكلة. ان التخفيف من صرف إحتياط البنك المركزي أمر ضروري ولكن المؤشر

---

9 – سلامة، ماهر، التجربة المصريّة مع صندوق النقد: تصحيح العجز الخارجي على حساب الفقر الداخلي، موقع صحيفة الأخبار، 15 اذار 2021، تاريخ التصفح 30آحزيران 2021، رابط المقال:
https://al-akhbar.com/In_numbers/301834

الإقتصادي سيستمر بألهبوط، و المعيشة ستزداد صعوبة ايضاً وبنفس الوقت الدولة لن تحصِّل الضرائب ولن تعالج اي أزمة إجتماعية بسبب رفع ألدعم عن بعض الأدوية والسلع.

فحل ألمشكلة يبدأ بإعادة إدخال الدولار للبلد عبر الإستثمار والإنتاج و ألسياحة وتوافد المغتربين، فالمطلوب هو الإستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعية خاصة والعمل على تعزيز القدرة على التصدير وعليه المطلوب سياسة تصريف الإنتاج .

إستغرب **محمد بصبوص** إعتراف كافة الوزراء بأن الدعم الحاصل كان يقدم للمهربين و المحتكرين والسماسرة والأغنياء، وسأل لماذا كان مستمراً طيلة هذه الفترة ؟ فمن الأن يجب إيجاد طريقة سريعة لإقافه، وألإسراع بإراء ألإصلاح بقطاع الكهرباء ليس عبر ضبط التعرفة .

وقال **صادق علوية** أن ما نريده تزامناً مع مراقبة السلع والاسعار و رفع الدعم و توزيع التغذية الصحية للحالات الفقيرة و ترشيد الإستهلاك و ثم الغاء الوكالات الحصرية والرقابة ويجب تحويل صيغة وزارة الإقتصاد إلى إقتراح قانون .

وليلى داغر رأت أنه يجب وضع إستراتجية إقتصادية، فإنَّ توزيع الدولارات مباشرة على الناس عبر آلية واضحة أفضل بكثير من اي طريقة اخرى. و في تعليق **لبسام طليس** فضَّل تقسيم النقاش الى قطاعات فكل قطاع يعرف اخصائيوه بمجاله ما لديه وما عليه أكثر من غيره، ورأى أن المشكلة الدائمة في لبنان أننا نفكر وقت الأزمة او بعد وقوعها وليس قبل حصولها، وفي تعليق له على التجربة المصرية ان القرار في مصر لشخصٍ واحد والكل ينفذ اما في لبنان من الصعوبة تنفيذها وإقرارها.

وأوضحت الخبيرة في البنك الدولي **حنين السيد** عن علاقة البنك مع الدعم والقرض المقدم للحكومة أللبنانية هو هدفه أن يمأسس لشبكة أمان إجتماعية عبر المعلومات (DATA) بنظام الشكاوى وعليه يجب توحيد قواعد البيانات. ولكن من الواضح جداً بأن لبنان يفتقد لبرنامج وأنظمة إدارية لتنفيذ ألبرامج بطريقة شفافة عبر قاعدة المعلومات (Data base) موحدة يعتمد على معايير موحدة.

وقال **عدنان رمال** اننا بالموضوع الإجتماعي وصلنا الى هنا نتيجة لإعلاء الفوائد لتغطية العجز، معتبراً أن هذا مردَّه الى السياسة النقدية والمصرفية المتبعة من قبل المصرف المركزي و الحكومات المتعاقبة و المشكلة الكبرى بالسياسات العامة. فاليوم لدينا صرف مبلغ 6 مليار على دعم سلع غير منضبطة و تهريبها وقد استفاد منها الكل حتى الأغنياء والسواح والنازحون وأقل من استفاد هم ألفقراء فالجريمة اليوم هي في دعم السلع فنحن بحاجة لإصدار بطاقات تمويلية وحماية القطاع الخاص.

ولم يرى **روجيه ديب** بأن دعم الفقير هو الهدف المنشود بقدر ما أن الإصلاح الإنتاجي للإقتصاد الزراعي والصناعي من أجل عمليات ألتصدير، فنحن نجرّب وقف الهدر بالدعم المالي هذا قد يؤثر على السيولة النقدية ومشاكل التضخم .

هذه كانت المداخلات في الجلسة الإفتتاحية التي اختصرت بشكل عام وموجز أكثر الهواجس التي تراود الخبراء والمسؤولين من الإستمرار بالدعم او رفعه دون ترشيد متقن، ومن كيفية التعامل مع البطاقة التمويلية والمتطلبات الإدارية لها، والعلاقة مع البنك الدولي والقروض والمنح الدولية. وضعت الأهداف المرجو تحقيقها ولكن علَقَت الأمور في تفاصيل مهمة حول كيفية وضع الحلول والاليات الأصح، فلذلك امتدت اللقاء لثماني جلسات تجاوزت كل جلسة اربع ساعات و إحداها وصلت الى 5 ساعات ونصف التي كانت مخصصة لرفع دعم المحروقات ومعالجة ازمة الكهربا، ولكن بعد مشاركتنا بترتيبات الجلسات ومعاونة رئيس مصلحة أمانة سر الرئاسة سمير نعيمة في أرشفة المحاضرات وإنجاز التقارير والتحضيرات المسبقة للجلسات اللاحقة، وحيث انه لا يتسع المجال في رسالتي هذه لعرض مناقشة كامل الحوار والمداخلات والتعليق عليها، لذا سأقوم بإجاز مختصر جداً عرض مفاصل النقاشات والمباحثات بروحية واحدة وتكون تحضيرية لإبراز طريقة إنتاج الورقة التشاركية الختماية للمجلس في هذا الإطار.

في البداية تم تحديد منهجية العمل (كخلية التفكير) التي وضعت عدد من الأسئلة للمساهمة ببداية النقاش ورسم وعملية التفكر الكل هنا متفق على أن الدعم ليس منطقياً، ولا يجب ان يكون مستداما، ولكن أيضاً رفع الدعم بشكل عشوائي سيؤدي الى كارثة إجتماعية وشعبية بتعبير أغلب الحاضرين، فإن اكثر من 80 في المئة من اللبنانيين أصبحو تحت خط الفقر، والنقل والتعليم والصحة والغاز تشكل عدد كبير من ميزانية العائلة التي كانت 40 بالمئة، والسؤال المهم من أين نبدأ بترشيد الدعم؟ ومن هم الفقراء القدامى؟ ومن هم الفقراء الجدد؟ والكلام هنا لناصر ياسين وخليل جبارة.

تقدم **روي بدارو** بالتعليق رافضاً منذ البداية استخدام كلمة ترشيد وإقرار بطاقة تمويلية، إذ أنه مطالباً بدراسة شبكة أمان اجماعية كاملة، واعتبر أن المشكلة تبدأ في أننا في بلد اللا قرار. وسألعن غياب عناصر النمو في الموازنات، وطلب مراجعة الحد الأدنى للأجور وأن يكون ليس دون 150$. وفي هذا السياق أجابت **حنين السيد** بموافقتها لإقتراح روي بدارو في شبكة الأمان، وثم حول البداية بالترشيد فاعتبرت أنَّه من المكان الأكثر نزيفا وتهريباً وهي المحروقات. وهنا جاء تعليق **غسان شلوق** ان هناك إرتباك في تحديد المشكلة وليس الحل بالبطاقة، بل الحل أكثر بإتجاه السياسة المالية حول نفقات الدولة، وليس بالنظر لبيع أملاك الدولة او مخزون الذهب.

ويقول **باتريك ماردیني** يجب تعديل آلية الدعم من خلال إعطاء المبالغ لتغطية حاجات 80 % من الشعب لأنها بحاجة ل 10 الاف مليار ليرة بالسنة فقط بدل 50 الف، اليوم يدفع 5 اضعاف ولا حل فكل نفقات الدولة 18 الف مليار. يجب توقيف الهدر بسرعة الذي هو بقيمة 40 الف مليار ليرة، خطوات التعديل البقاء على دعم القمح هو 3% من الدعم الكلي، اما دعم المواطن صحيً يكون عبر توسيع لوائح الضمان ووزارة الصحة بدل دعم الدواء الذي يمكن تهريبه والبنزين الذي يستفيد منه ألأغنياء بدل الفقراء فإن 80% من الفقراء ليس لديهم سيارات ولذلك لا يستفيدون من الدعم فترشيد دعم البنزين عبر تحديد صنف المشتري مثل اصحاب السيارات الفخمة، وبالنسبة للسلة الغذائية كمقطوعة المطلوب زيادة للعائلات الأكثر فقرا.

ووافق **كريم سويسي** على الرؤية العامة والقرار السياسي ولكن سأل عن بداية رفع ألدعم من خلال إيقاف ألنزيف و ذلك يكو من اكثر مكان ينزف فيه، فهناك أصناف مدعومة بلا عنوان مثل 1,300 دواء لا يمكن رفع الدعم عنهم المطلوب وقف التهريب. ويجب قلب الإقتصاد اللبناني من إستهلاكي الى إنتاجي، و يجب ترشيد تشجيع الصناعة والسلع اللبنانية، فإن الجرح الأساسي هو أن الدولار يخرج من البلد فيمكن اللجوء للسلع المحلية وتوجيه المستهلك نحو شرائها.

في مداخلة **عبد الحليم فضل الله** واصفاً المرحلة القادمة إأنها ستكون وفق ثلاثة سيناريوهات متوقعة: إما رفع ألدعم وإما الإبقاء عليه وإما الموائمة. فإذا إفترضنا السيناريو الأول فسيتم رفع الدعم وتبني خطة وزارة الاقتصاد، واستبداله بالبطاقة، 800 الف عائلة تكلف 1.4 مليار دولار، هذا الخيار سيفعل رافعة للأسر لكن سيؤدي الى تداعيات تضخمية لأنه سيرفع الدولار لل 15 الف او 18 الف (اليوم هو 9000) في حال أخذهم البنك المركزي وضخ مقابلهم كتلة نقدية من 9000 مليار ليرة إضافة ل 30 الف إضافة لضخ المودوعين إضافة لعجز المالية العامة لتصل الكتلية النقدية الى 60 الف مليار ليرة في السوق. ما يعني أن حجم التضخم 350 بالمئة ودورة تضخمية لا يمكن السيطرة عليها في إرتفاع الأسعار بأضعاف غير محدودة، وهنا حذَّر **فضل الله** من تكرار سيناريو الثمانينات لأن المرحلة أسواء بسبب تقليص حجم أموال المودوعين بالدولار وهذا سيعرّض الهيئات الضامنة كالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ووزارتي الصحة والشؤون الإجتماعية للخطر .

إذا ما حصل السيناريو الثاني وهو إبقاء الوضع كما هو عليه اي إبقاء الدعم كما هو، وهذا أمر لا يمكن بسبب إستنزاف 5.4 مليارددولار سنويا و 1,850 مليون دولار على القطاع العام فلا يمكن تحمله.

ويعتبر فضل الله ان الحل ألأمثل ب تحقيق السيناريو الثالث وهو ما تبنته عملياً الورقة التشاركية الختامية، وهو الموائمة بين الخيارين الأوليين، القاضي بإقرار البطاقة التمويلية مع رفع تدريجي

وترشيدي للدعم. وان إحصاء عائلات الأكثر فقراً سيستغرق شهوراً فالأفضل برأي فضل الله إعتماد آلية الإستبعاد والإستثناء في قاعدة بيانات تحدد من لا يستحق الدعم ويتم دعم عائلات بقيمة 850 مليون دولار. فالإكتفاء بدعم السلع الأساسية مثل البنزين والغاز والمازوت أولى من دعم نمط الحياة.

أما من ناحية التمويل سيكون عبر إستعمال الفائض من المصرف المركزي بقيمة مليار دولار و إضافة الى مليار من المصارف من خلال فوائض سنوية والهندسة داخل الموازنة، و مليار واحد لا تعتبر ضخ نقدي، إضافة الى معونات بقيمة مليار. وذلك مع تخفيف حجم الاستيراد الذي يُخرج الدولار من البلد و فصل السوق النقدي عن اموال المودعين .

وشرح **فضل الله** العوامل المؤثرة بسعر الصرف هي المناخ السياسي اولاً ثم الطلب للإستيراد، لكن العامل الإساسي المؤثر بصرف الدولار هو الضخ النقدي لتلبية سحوبات المودعين. وأبدى **فضل الله** تخوفه من رفع الدعم بشكل سريع دون ترشيد منظم لأنه سيكون له تداعيات خطيرة جدا (هجرة العائلات والشباب و الأدمغة والمهارات الطبية والعلمية وتبديد رأس المال) إضافة الى تداعيات سياسية وفوضى أمنية و إجتماعية.

هنا علق **المدير العام سيف الدين** على مسألة إستخدام الدعم أو إعادة توجيهه يجب أن يتم بالمحافظة عليه في الفترة ألإنتقالية. وكذلك حول مسألة ضرورة الوقف الفوري للنزيف من مكان النزيف حيث إعتبره سيف الدين كلاماً منطقياً من ناحية الحسابات، إلاَّ أنه شدد على أن الإقتصاد هدفه الإنسان و وهذا المجلس إقتصادي إجتماعي، فالهدف الأسمى هو إستمرار الإنسان وليس إيقاف نزيف المال كيفما اتفق. هنا طالب **رئيس المجلس شارل عربيد** بإقتراح رفع الدعم عن جزء والإبقاء على جزء أجاب **فضل الله** أنه علينا أثناء الترشيد ممارسة عملية الرفع التدريجي للدعم وذلك بالتزامن مع رفع قيمة البطاقة تدريجيا ايضاً .

وحول مسألة التهريب الحاصلة للمواد المدعومة إعتبرت **ليلى داغر** أن التهريب سببه الفرق بالسعر وهذا ألأمر موجود بين كل دولتين في العالم اذا ما اختلفت الأسعار بينهما بشكل ملحوظ، فعندها السوق السوداء لا يمكن ان تقف بهذه البساطة. وحذَّرت **داغر** من تقليل كمية الأصناف ألمدعومة إلى النصف لأنه سيزيد العراك بين المواطنين في ألأسواق والمحال التجارية، ولكن إعتبر **عربيد** أنه يجب لجم شهية المهربين عبر أسعار تنافسية، ويجب إنهاء النقاش بقرار حول طريقة رفع الدعم بشك تدريجي او كلي. هنا اصر **فضل الله** على ان الإشكال الحقيقي هو على المازوت بينما البطاقة التمويلية بديل عن السلع الغذائية. فإن حلول المازوت يكون بردم الفرق بالسعر بدون رفع الدعم بصورة عشوائية. هناك عشرة آلاف مولِّد في لبنان، فيكون دعم مازوت المولدات من مليار الى 570 مليون دولار .

في مسألة العائلات، قد يتم إعتماد 220 الف أسرة للبطاقة، أمَّا الذين تسجلوا أصبحوا 700 الف وسيصل عدد العائلات 920 الف. وهنا اعطت **حنين السيد** ارقام العائلات على ما هو موجود على قاعدة ألمعلومات 150 الف عائلة، بينما يوجد على المنصة (Impact) 460 الف طلب لكنها كلها بحاجة لمراجعة. وهناك إحصائات الجيش وكذلك هناك أيضا منصة وزارة الشؤون الإجتماعية ومن غير المعروف إذا هم كلهم أفراد أم عائلات. هناك مشكلة في توحيد المعلومات، ولكن في التجربة المصرية الوزير المصري إقترح البصمة، عملياً يوجد مليون و 125 الف عائلة لبنانية يجب إما إختيار المستحقين منهم و إما إستبعاد غير ألمستحقين منهم .

واستمرت الحوارات بالارقام والآراء طيلة الجلسات حتى وصل النقاش الى مفاصل مهمة متعلقة بتفصيل الاصناف المدعومة وكيفية التعاطي معها بين ترشيد ورفع وإبقا ألدعم، وسنعرض مسار المناقشات والمحطات المفصلية والنقاط التحويلية في كل مادة وملف من مواد وملفات الدعم .

الفقرة الثانية: نقاشات في المواد المحددة

أولاً: في المحروقات :

لا شك بأن المحروقات بمختلف أنواعها من غاز ومزوت وبنزين تشكل القلق الرئيسي لدى المواطن في حال رفع الدعم عنها وكذلك للدولة في حال بقي ألدعم لها، وهذا نظراً لضروريتها بألدرجة ألأولى ولتكلفتها على المواطن إذا ما رفع ألدعم عنها. يقول **عبد الحليم فضل الله** بان موضوع البنزين قد يكون ملحوظاً بالبطاقة التمويلية ولكن لا داعي للتقيد بعبارة رفعه بعد عام فالقول بالمرحلة الأولى وحسب سعر المنصة ومن ثم يرفع نهائيا بناء على النتائج، ولكن تمنى **بدارو** بقضية البنزين ان يبقى على سنة ويمكن تعويضه بزيادة ببدل النقل. أما بموضوع الغاز الذي يكلِّف بين ال 100 و 110 مليون دولار في السنة فبألحقيقة في حال تحرير الغاز سيكلف نصف الحد الادنى للاجور وفق رأي **فضل الله** .

أما في قضية ألمازوت وهي في رأس سلم المحروقات تكلفة و إحتياجاً، حيث أخذ النقاش حول ألمازوت لوحده جلسة كاملة وكان **غسان شلوق** قد أعرب بشكل صريح أنه مع رفع الدعم على كل السلع بما فيها المازوت بإستثناء الصناعات التي يجب أن يُخصَّص لها برنامج دعم محدد. وإعتبرها **باتريك ماردیني** اكثر السلع التي تهرب حالياً لذا يجب معاملته مثل باقي السلع كالبنزين والغاز مع توجيه دعم خاص للمازوت الصناعي.

وأوصى **شارل عربيد** بذهاب الشركات الغذائية إلى رفع الحد الأدنى للأُجور بشكل فوري، ويجب الذهاب للمناقشة بين اصحاب ألعمل والعمال والإتحاد العمالي على تصحيح الأجور تزامنا مع رفع دعم المحروقات، فلا أحد يستطيع ان يعيش في بلدٍ حده الأدنى أقل من 40$.

ولكن تطرَّق **روي بدارو** لمسألة المهل ففي حال لم يتم و ضع حد زمني للنواب والوزراء ستغيب قضية البطاقة في الدهاليز والمشكلة في لبنان ليست مشكلة لا افكار بل مشكلة لا قرار، ونحن مجرد مقترحين بشكل إستشاري ويبقى القرار لهم (السلطة).

ثانياً: في الدواء

إن الخطورة في موضوع الدواء أنه قد يتعلق بمصير حياة إنسان لذلك خطورة فقدانه من الأسواق بسبب ألإحتكار أشد من خطورة إرتفاع سعره ولكن ليست كل الأدوية معرَّضة للضرورات الطارئة لذلك أعلن **ناصر ياسين** الإبقاء على دعم أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية فقط وهذا لفترة مؤقتة وضمن سقف محدد للإنفاق. أمّا الأدوية الرديفة ستكون حسب سعر المنصة ويُرفع الدعم عن الأدوية الأُخرى وتدرس الآلية المخصصة من قبل وزارة الصحة والمصرف وسيكون بقيمة 350 مليون دولار في السنة. ولكن فضَّل **عبد الحليم فضل الله** موضوع الدواء لأنه متشابك وتقني أن يحصر عند وزارة الصحة الذي هو قيد البحث عندها اليوم وفي مختلف الأدوية يجب عدم سحق الهيئات الضامنة مثل الضمان وزارة الصحة. حيث يمكن تخفيض الفاتورة من مليار و 200 مليون دولار الى 600 او 800 مليون دولار .

فاقترح **غسان شلوق** أخذ لائحة مصغرة من وزارة الصحة للأمراض المزمنة التي تعتبر أدويتها واسعة ومكلفة، مع التوجه لإحياء الصناعات اللبنانية التي تنتج الأدوية ولديها إمكانيات هائلة فيجب توفير دعم مركز لها. واعتبر **محمد بصبوص** بأن عملية تصنيع الأدوية لا تتجاوز قيمتها 60 مليون دولار.

إذاً وفق كلام **ناصر ياسين** سيبقى الدعم على لائحة أساسية من أدوية الامراض المزمنة ضمن سقف محدد لا يتعدى 500 مليون دولار سنوياً مع دراسة آلية المفْصلة من قبل الوزارات الصحة والإقتصاد و المصرف المركزي. لكن إعترض **عبد الحليم فضل الله** و قال لا يمكن النزول عن 600 مليون دولار حفاظاً على الهيئات الضامنة، فأعقبه **روي بدارو** بتبيان أن هذا الرقم بدون تكلفة المعدات الذي وصلت معها العام الماضي الى 1.2 مليار .

ثالثاً: في القمح

لم يأخذ ملف القمح الكثير من النقاش فالكل اتفق على أن يبقى دعم القمح كماهو مع التشديد على الرقابة بخصوص إستخدامه لصناعة الخبز العربي فقط وهو يقدر بقيمة 150 مليون دولار سنوياً .

رابعاً: في الكهرباء

اولاً يجب التمييز قبل عرض النقاشات أنَّه ليس هناك شيء إسمه دعم للكهرباء كشركة أو مؤسسة بهيكليتها أو معداتها او صيانتها، بل الدعم للفيول الذي تحتاجه المؤسسة لتشغيل المعامل المنتجة للكهرباء، وتبقى مشكلة تكاليف الصيانة في ملف أخر. ولكن دعى **ناصر ياسين** للإصلاح في ملف

الكهرباء، فذلك عبر تصحيح تعرفة الكهرباء حتى تصل مالية المؤسسة الى توازن مالي آخذة بالإعتبار قوة العدادات و الإستهلاك لتراعي الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل مع ترافق وقف فوري للهدر غير التقني مع إعلان برنامج زمني ملزم لوقف الهدر التقني للمعالجة في مدة وجيزة. و يجب أن لا يتعدى الدعم 450 مليون دولار سنوياً. بينما **شارل عربيد** لم يقتنع عبر التجارب التاريخية بتصحيح التعرفة وسعر الكلفة مع الهدر وربطه بساعات التغذية، لذا يجب ان يدفع مع دعم الأسر غير المقتدرة. وأعترض **محمد بصبوص** على هذه النقطة فاقترح أن تبقى دون تحديد سقف ويرخص للمؤسسة ألبقاء على العجز القائم تساءل كيف تم تحديد الرقم 450. وكذلك استفسر **عبد الحليم فضل الله** حول 450 مليون هل هم الفيول المدعوم؟ فمن اين ستاتي الشركة بالباقي؟ وكذلك يجب وضع مستوى محدد من التغذية لتعتبر الأسرة لديها فاتورة واحدة وليس فاتورتين، فالمؤسسة والحكومة ملزمة بالقيام بالإصلاحات اللازمة وهذا ليس على عاتق المستهلك. هذا عامل ضغط للإصلاح وتحديد مستوى التغذية. إذاً موضوع التعرفة ورفعها وحتى بشطور ليست محل تواق بين الخبراء لذلك ملف الكهرباء أيضاً من الملفات التي أخذت حيزا طويلاً في النقاش وكان النقاش حاداً أحياناً على المستوى العلمي والنقدي.

وطلبت **سوزي سميريجيان** الحديث في موضوع الكهرباء واعتبرته متشعب، فإقترحت ضرورة وضع سقف للتعرفة وتصحيح التعرفة اذا كان هناك إحتمال زيادتها نسبياً، فقبل تحديد مصدر ألموارد لن يعرف كمية الفيول التي ستحتاجها الشركة لصرفها في 2021. ولكن **شارل عربيد** أوضح ان المجلس متخصص بالكهرباء فهذا دور السلطة التنفيذية نحن نتكلم بإطار عام لسلة متوازنة. أجاب **باتريك ماردينى** اذا لم نضع سقف ستبقي على المليار دولار، اذا تم ربطها بزيادة التغذية فلن يتوقف الدعم فسيكون هذا الكلام غير قابل للتطبيق، في حال تمت التغذية 12 ساعة بدون بواخر سيتم توفير 200 مليون دولار.

وأوضح **عبد الحليم فضل الله** أن هناك فارق بين توازن موازنة كهرباء لبنان بالليرة اللبنانية وحاجاتها من العملات الصعبة فيجب العمل على توازن في ميزانية كهرباء لبنان وتوقف الحكومة الدعم، اذا توقف الهدر ستأخذ المؤسسة مكانه تعرفات مناسبة، ولكنها ستبقى بحاجة للدولار لتشغيل المعامل، الضغط على دولار السوق سيرفع سعر الصرف فماذا سنكون قد فعلنا، بتقديره موضوع الكهرباء، لا يستطيع المجلس وضع سقف كي لا تشتري المؤسسة دولاراً من السوق، كيف سيتم الضغط بفاتورة الكهربا وللشركة تآكل بالمداخيل، النقاش بالاحتياط من الدولار، فلنقول للوصول الى مستوى محدد من التغذية بدون ذكر ساعات. بينما **جان طويلة** لم يقتنع بالمنطق الذي تحدث به **فضل الله** حول عدم وضع سقف، خاصة بغياب ثقة الشعب بالسلطة، أجاب **ناصر ياسين** أن منطق

الورقة (الورقة النهائية) فيه صدمة، والناس فلتشعر بصدمة الحلول خاصة بعد صدمة الأزمة نفسها وعليهم قبول الوجع في مكان معين.

يقول هنا **محمد بصبوص** يجب عدم الخلط بين أمرين مدى السقف لا يكون مرتبط بساعات التغذية بل بوقف الهدر التقني وغير التقني، فقيمة ساعة الكيلوواط ليست 9 سنت بل 18 سنت مع الهدر، فالهدف من عملية التصحيح التدريجي للتعرفة الوصول للتوازن، واذا اعتبرنا أنه يجب وضع سقف فنحن نفشل العملية كلها. ويمكن أن لا تتعدى مساهمة الخزينة بالسنة الأولى 450 مليون دولار، فستصل حتماً الى توازن دون الحاجة للدعم، فمؤسسات الكهرباء تربح ولا تخسر في كل دول العالم.

وأراد **عبد الحليم فضل الله** أن يوضع شيئ واقعي قابل للتطبيق، ولا يراد دعوة المؤسسة لتخفيض التغذية بهذه الظروف والإتكال على المولدات الخاصة، يجب وضع رقم واقعي. يتابع **فضل الله** بأن يجب التصحح التدريجي بعد التعرفة حتى الوصول الى مستوى معين من التغذية، وهو موافق على عبارة ان لا تتعدى مساهمة الخزينة في السنة الاولى 1200 مليار ليرة .

ويقول **محمد بصبوص** أن هناك واجبات على المؤسسة بغياب الحكومة مثل استرداد متاخرات الجباية الذي هو بقيمة 4019 مليار ليرة، فتقاعص وزارة الوصاية لا يبرر للمؤسسة اهمالها كمسؤولية مؤسسة عامة قائمة.

وبحسب رأي **هازار كركلا** إن فكرة زيادة التعرفة على الشطور العليا فورا أمر ضروري، وتوجهت بسؤال حول وضع سقف للمؤسسة في مسالة الإتفاقية مع العراق حيث أن الفيول مقابل السلع اللبنانية الذي يوفر عملياً الإفراط بخروج الدولار من البلد.

و طلب **روي بدارو** زيادة التكلفة على ألمنازل التي تستخدم خط كهرباء ثلاثي (three phase power line).

أما الفيول العراقي سيكلِّف دولار من خلال استيراد المواد الصناعية ولكن التكلفة اقل بكثير، انما الفيول العراقي يحتاج لتكرير في الخارج والا سيزيد نسبة الامراض وبالتالي تكاليف صحية. الابقاء على السقف ليس اكثر من 450 يجب التأقلم مع نمط عيش جديد. يجب تقبل التكاليف بكل الوسائل كي لا تنسف الورقة التشاركية.

أجاب **عبد الحليم فضل الله** بأن حماية المؤسسات أهم من ميزانية مؤسسة كهرباء لبنان والخوف الحقيقي هو يكمن من تسكير المؤسسات. أشار **شارل عربيد** أنه ليس دور المجلس تحقيق دعم مؤسسات تجارية فلتدفع المؤسسات ثمن تشغيلها، وإلا تكون عبئ على الإقتصاد اذا لا تستطيع ان تستمر بسبب كلفة الكهرباء فماذا ستقدم للبلاد، يكفي ما اخذوه الأغنياء من الدعم فلتدفع المؤسسات على الشطور الكبيرة بشكل فوري. أمَّا في مسألة التبادل ألتجاري في الإتفاقات اذا علم المستوردون

بموضع دعم الكهرباء على الصناعة سيعرضها لعدم التنافسية في الاقتصاد. و هنا إعتبر **روي بدارو بأن** هذه الورقة اصبحت اشتراكية، لا نستطيع ان نعمل على خط واحد. وأعطى **محمد بصبوص** رأيه القاضي بأن زيادة التعرفة لا يمكن ان تتم قبل معالجة الهدر.

وسأل **روي بدارو** اذا وصل الدولار الى اكثر من 20 الف ليرة ماذا ستصبح قيمة 1000 مليار؟ كي لا تتعدى 2 مليار دولار فلنبقي على 450 مليون دولار سنوياً. أجاب **عبد الحليم فضل الله** بأن الصرف من الخزينة وليس من مصرف لبنان.

يرد روي بدارو بأنه لا يوجد مال في الخزينة بينما سيكون التخريج من دولارات مصرف لبنان.

حتى رأى **فضل الله** أنه سيصبح الدعم بقيمة 650 مليون دولار، وجدد دعواه هنا لخفض التغذية و تأسف لأنها ستزيد عمل الموتيرات وبالتالي ستزيد تكاليف اضافية على المازوت.

خامساً: في المواد الغذائية

تم الإتفاق على الرفع الكلي للدعم دون إستثناء مع الحاظ قيمة الوحدات الحرارية التي يحتاجها الإنسان المتوسط يومياً ليقوم بنشاطه بشكل طبيعي و ضرب القيمة النقيدية المقدرة ب 30 وإدخال المحصلة في البطاقة التمويلية الشهرية .

واستمر النقاش لمعالجات تنموية محيطة في بيئة الأزمة وتم الطلب برفع الأجور ولكن معوّق الأمر كان بأنه سوف يخلق مزيدا من التضخم بسبب تاثير إرتفاع الأجور على إرتفاع الكتلة النقدية لما فوق 40 الف مليار ليرة، وطلب **روي بدارو** بجعل الحد الادنى 150$ ودعم الإقتصاد المنتج الذي يصار الى تصديره وادخال الدولار به الى البلاد او توفير اكتفاء للسلع بالسوق المحلية بالتالي ما يوقف عمليات الإستيراد وذلك يؤدي الى تخفيف إخراج الدولار من البلاد، وكذلك في مسالة الكهرباء فبدل دعم المازوت لأصحاب الإشتراكات فلتدعم شركة الكهربا من خلال مدها بالصيانة اللازمة و الفيول المطلوب. ثم انتقل النقاش الى قيمة و طريقة الدفع في البطاقة التمويلية الذي سيتم عرض نتائج البحث بها في الورقة التشاركية ضمن الفقرة الثانية من هذا المطلب .

المطلب الثاني : إصدار "الورقة التشاركية"[10]

وهكذا استمرت النقاشات بالأرقام والتفاصيل حتى انتهت الى ورقة تشاركية قدمت الى مجلس الوزراء بعدما تم عرضها على الرؤساء الثلاثة وجائت صياغتها على الشكل التالي:

سميت الورقة (مدخل لاعادة توجيه الدعم : الورقة التشاركية – نيسان 2021)

في خضم الواقع الحالي وتراكم الازمات المتداخلة التي يعاني منها لبنان، بادر رئيس المجلس الاقتصادوالاجتماعي الى دعوة مجموعة من خبراء متخصصين وممثلين عن المؤسسات الدولية

10 – مدخل لإعادة توجيه الدعم : الورقة التشاركية – نيسان 2021.

بحضور ومشاركة واسعة من الوزراء المعنيين وممثلي الكتل النيابية والاحزاب السياسية للبحث عن توافقات حول اعادة توجيه الدعم الى مستحقيه ، وتحويله الى منطلق لتحقيق سياسة اجتماعية مطلوبة

الفقرة الأولى : الأسباب والأهداف

أولاً: الأسباب الموجبة

ينطلق التوافق المبني على نقاشات عميقة بين المشاركين حول مجموعة الاسباب الموجبة التي وضعت الجميع امام ضرةرات ضاغطة وخيارات اسهلها عسير، حتمت اقتراح اجراءات تتناسب مع الظروف الحالية لادارة الازمة وحتى الوصول الى حد ادنى من التوافق السياسي في المستقبل القريب، من خلال عمل حكومي فعال يضع خارطة طريق للانقاذ المالي والنقدي والمصرفي والتعافي الاقتصادي تمهيا لقيام قتصاد منتج يتم تبنيها ودعمها من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية.

في مستهل هذه الاسباب يبرز الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي وتدهور قيمة العملة الوطنية وتلاشي القدرة الشرائية للمواطنين، وضعف قدرة المؤسسات الحكمية على ايجاد شبكة امان اجتماعي للبنانيين، ومن العوامل الدافعة ايضا فشل الية الدعم الطارئة الت اعتمدت خلال السنة المنصرمة اذ لم تخدم الهدف المنشود منها في حماية الفئات الفقيرة من اللبنانيين اضافة الى مساهمتها في ازدياد مضطرد في حجم التهريب والاحتكار وانقطاع السلع المدعومة عدا عن شمولها ما لا يجب دعمه من سلع ، والتي ادت الى كلفة باهظة ليس بالامكان الاستمرار في تمويلها وتحملها. وقد اتطلع المشاركون على الدراسات الموجودة واقتراحات المشاريع التي وضعتها ةزارتي الاقتصاد والتجارة، والشؤون الاجتماعية كذلك اوراق عمل تقدم بها عدد من المشاركين في جلسات الحوار، كما استأنسوا بأراء وتجارب دول اخرى عملت على اعادة النظر في سياسات الدعم .

لقد حكمت الضرورة والمصلحة الوطنية العليا ان يتوافق المشاركون على التحرك السع لوقف النزيف النقدي الذي يصيب المصرف المركزي الذي يقدر تمويله للدعم ب 5.2 مليار دولار بالاضافة الى تمويل بعض عمليات الخزينة بحوالي 1 مليار دولار سنويا والذي وصل الى حد استخدام الاحتياطي الالزامي الذي لا يجوز مخالفة قانون النقد والتسليف في استعماله وهو في النهاية جزء من ودائع المواطنين في المصارف والتي لا يمكن المس بها. وزاد من الحاح هذه الظروف الاختناق الكبير الذي اصاب دينامية العمل السياسي والمؤسساتي على مستوى الادارة العليا للدولة وتعثر المسار السياسي القادر على انتاج الحلول .

نوع الدعم الحالي	كلفة الدعم بملايين الدولارات عام 2020
فيول – مؤسة كهرباء لبنان	900
بنزين	963
مازوت	1,075
غاز	99
ادوية وادوات طبية	1,105
القمح	135
مواد اساسية	960
نفقات القطاع العام بالدولار	1,000
المجموع	6,237

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة

من هذا المنطلق كان لا بد ان يقترح المشاركون مجموعة اجراءات تشكل الخطوات الاولى في اعادة النظر في سياسة الدعم الحالي كمرحلة انتقالية نحو توجيه سياسة الدعم الحالي وحصره بمستحقيه من المواطنين اللبنانيين المقيمين، والانطلاق من ذلك لاحقا نحو برنامج متكامل يتضمن سياسة اجتماعية قادرة على تغطية الثغرات الاجتماعية التي يخلفها التعثر الاقتصادي بالاضافة الى خطوات عملية لاعادة عجلة النمو الاقتصاد.

ثانياً: الأهداف المطلوبة

1- تهدف الإجراءات المقترحة الى:

- تصويب الدعم بحيث يستهدف اللبنانيين الاكثر حاجة واستحقاقا، لحمايهم من المرحلة القادمة ، من السقوط في العوز والفقر الشديد وتعويضهم عن التدهور السريع بالقدرة الشرائية، عوضا عن حمية اسلوب ونمط العيش السائد منذ زمن وتأثيره على العجز في الميزان التجاري.
- تحسين كفاءة الدعم وتخفيض الهدر الى ادنى مستوى ممكن، ووقف كل اشكال التهريب والاحتكار.
- الحفاظ على الاحتياطي الالزمي في المصرف المركزي.

2 - من المتوقع ان تحقق الإجراءات النتائج والمحصلات التالية:

- نخفيض الدعم الحالي من المصرف المركزي المقدر بحوالي 5,2 مليار دولار سنويا الى حد اقصاه 2 مليار دولار خلال سنة على ان يوزع بشكل شهري بسقف 160 مليون دولار.
- وقف التهريب الذي يستنزف جزءا مهما من الدعم من خلال ضبط الحدود واعتماد ادوت مالية تجعل اسعار السلع غير جاذبة للتهريب.

الفقرة الثانية : التوجهات الإستراتيجية

من هذا المنطلق، يقترح المشاركون العمل على توجهين استراتيجيين:

أولاً: التوجه الإستراتيجي الأول :

الشروع سريعا بتطبيق عدد من الإجراءات الملحة ولمدة 12 شهرا

1 - رفع الدعم تدريجيا عن معظم السلع وصولا الى الغائه ضمن برنامجمتكامل للانقاذ والاصلاح والتعافي وبالتزامن مع تفعيل العمل بمساعدات نقدية مباشرة عبر بطاقة نقدية مع الاخذ بعين الاعتبار زيادة قيمتها بالتوازي مع عملية رفع الدعم، على الشكل التالي:

البنزين : يعاد تدريجيا تسعير البنزين على اساس سعر السوق وعلى مرحلتين، الاولى حسب سعر منصة مصرف لبنان، حتى رفعه نهائيا خلال مدة عام.

الماوزت : يبقى الدعم على المازوت خلال العام الاول م ابقاء المرونة في التسعير منعا للتهريب مع التشديد على مراقبة الكميات المستخدمة وحصرها بحجم السوق المحلي، على ان توضع سريعا خطة لالغاء الدعم بعد استيعابه في البطاقة النقدية المخصصة للاسر.

الغاز : يخفض الدعم تدريجيا على مرحلتين، الاولى حسب سعر منصة مصرف لبنان، حتى رفعه نهائيا خلال عام بعد استعابه بالبطاقة النقدية.

الادوية : يبقى الدعم على لائحة اساسي من ادوية الامراض المزمنة والملحة ضمن سقف محدد للانفاق لا يتعد 600 مليون دولار سنويا، على ان تدرس الالية المفصلة من قبل الوزارات واللجان المختصة والمصرف المركزي.

القمح :يبقى دعم القمح على ما هو عليه وتشدد الرقابة لاستخدامه للخبز العربي (قيمته 135 مليون دولار سنويا)

باقي المواد : الغاء كامل للدعم خلال 3 اشهر.

الكهرباء : تصحح تدريجيا تعرفة الكهرباء والبدء سريعا بالشطور العليا الى ان تصل ميزانية مؤسسة كهرباء لبنان الى توازن مالي اخذة بالاعتبار قوة العدادات والاستهلاك ، وتراعي الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وكذلك الخصوصية الحالية للقطاع الصناعي . على ان يترافق هذا الاجراء مع العمل على ترشيد انتاج الكهرباء وم تأمين حد ادنى من التغذية ووقف الهدر غير التقني وفق برنامج زمني ملزم لوقف الهدر التقني يتم تنفيذه في مدة وجيزة. يوضع في السنة الاولى سقف قيمته 750 مليار ليرة لمساهمة الخزينة لدعم مؤسسة كهرباء لبنان.

العمل على تخفيض نفقات القطاع العام بالدولار الى ما دون 700 مليون دولار خلال العام القادم.

2 - تحويل سياسة الدعم الحالية نحو تقديم مساعدات نقدية مباشرة تماشيا مع اجراءات الرفع التدريجي للدعم:

يشمل الدعم النقدي الاسر اللبنانية المقية فعليا على الاراض اللبنانية، عدا المستثناة وفقا لمعايير اقتصادية واجتماعية تحاكي افضل الممارسات في هذا الحقل ، او الاسر التي لم تبد رغبتها بالاستفادة.

توضع البطاقة النقدية حيز التنفيذ في مدة اقصاها 30 حزيران 2021

يجري الدفع عبر بطاقات مرمزة بشكل شهري على ان يكون الدفع لمرحلة انتقالية بالدولار النقدي حفاظا على القوة الشرائية وبسبب التغيير السريع ف سعر الصرف اكان صعودا ام نزولا مما يسمح ويشجع عرض الدولار النقدي في السوق، وفي الوقت عينه لا يزيد ذلك من الكتلة النقدية. تحدد المرحلة الانتقالية مع المصرف المركزي على ان يصبح الدفع لاحقا بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف في السوق الموازي.

تحدد قيمة المساعداة النقدية بناء على معايير منبثقة من دراسة الحاجة الاساسية للاسر من الغذاء، وغير الغذاء، وتحتسب على اساس 25 دولار في الشهر للبالغين و 15 دولار في الشهر للاطفال القاصرين بسقف لا يتعدى ال 100 دولار للاسرة الواحدة، على ان يتم تعديل قيمة هذه تماشيا مع الرفع الكلي للدعم، وذلك وفقا للحاجات والامكانيات.

على ان تسعى الحكومة اللبنانية الى جذب التمويل للمساعدات النقدية من المؤسسات الدولية والدول المانحة بالتعاون مع مصرف لبنان لتأمين تمويل اضافي.

ثانيا: التوجه الاستراتيجي الثاني :

تنفيذ اجراءات تكميلية سريعة تترافق مع بدء العمل على الرفع التدريجي للدعم:

1. العمل على دمج برامج المساعدات النقدية المباشرة ضمن برنامج حكومي موحد يطلق عليه مثلا "برنامج التكافل الاجتماعي " الذي سيستهدف الاسر الفقيرة من ناحية توحيد معايير الاستفادة، واطلاق السجل الاجتماعي لتوحيد لائحة اسماء المستفيدين، وكذلك الحساب الأئتماني الموحد وطرق ادارة ومتابعة البرامج وطرق تقديم الشكاوى . على ان يشكل مشروع دعم شبكات الامان الاحجتماعي الممول من خلال قرض من البنك الدولي نقطة انطلاق هذا البرنامج.
2. الشروع بتصحيح بدل النق اليومي في مؤسسات الاعمال بما يتناسب مع اجراءات رفع الدعم.
3. الحث على التصحيح التدريجي للحد الادنى للاجور ضمن تفاهمات مرنة بين اصحاب العمل والعمال، مع احتمال ان يكون ارشاديا لفترة انتقالية، اخذا بين الاعتبار حجم التضخم.

4. وضع اجرائات مرحلية لدعم وسائل النقل العمومي من تاكسي وفانات بالتزامن مع الرفع التدريجي للدعم عن البنزين.
5. اقرار استراتيجية الحماية الاجتماعية.
6. الاسراع في اقرار قانون عصري وحديث للمنافسة.
7. تشجيع ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة التي تساهم في خفض البطالة وتامين فرص عمل للمواطنين اللبنانيين وتفعيل الدورة الاقتصادية.
8. العمل على تفعيل الانتاج المحلي لمساهمته في خفض الميزان التجاري وميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات واستبدال الواردات بالانتاج المحلي.
9. اصلاح قطاع الطاقة واعادة هيكلته وتطبيق القوانين المرعية الاجراء.

تشكل الورقة جملة من المقترحات والاجراءات والتوصيات التي تساهم في توجيه الدعم الى مستحقيه، وتؤكد على اهمية التفاهم مع صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية بناء على برنامج حكومي متكامل للانقاذ والاصلاح والتعافي، وتنفيذ الاصلاحات المطلوبة بحيث تصبح استراتيجية الحماية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من البرنامج .

القسم الثاني:المجلس الإقتصادي والإجتماعي بين معوقات متشعبة وحلول مقترحة

نتابع في مسار المنهج الوصفي المعتمد في هذا التقرير الذي يذهب بنا الى مرحلة النتائج وطرح الفرضيات للإجابة على الإشكاليات المطروحة عبر التحليل . ففي هذا القسم الثاني الذي هدفه وضع الحلول للمعوقات المواجهة لتفعيل دور المجلس تم تجزئة الى مبحثين، فالمبحث الأول الى مطلبين يُبرزا المفاهيم الأساسية بتعاريفها وتفاصيلها الأولية من سياسات عامة ومجالس إستشارية ونماذج دولية بغية إستخدامها في معرض الحلول في المبحث الثاني الذي قسم الى مطلبين سنعرض في الأول تفاصيل المعوقات التي يواجهها المجلس وفي المطلب الثاني الحلول المناسبة و الإقتراحات التي تُسهم في تطوير عمله.

المبحث الأول:مفاهيم ونماذج حول السياسات العامة والمجالس الإستشارية

في هذا المبحث الاول الذي تم تجزئته الى مطلبين ، سنعمد في المطلب الأول الى ابراز المفاهيم الاساسية التي تحيط ببحثنا، من اجل تثبيت القواعد التي سنلجأ اليها فيما بعد خلال القسم هذا، والتي سنحصل بها على نتائج من خلال الربط الذي سيتضح لنا بين فقرات القسم. وسندرس في المطلب الثاني من هذا المبحث الدور العملي للمجالس الإستشارية مع الشرح والربط فيما بينها وبين بعض التجارب والنماذج الدولية والعربية كتهيئة للولوج الى اهداف هذه الرسالة التقريرية في المبحث الثاني .

المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة

هذا المطلب مخصص لعرض ألمفهوم الأساسي وبه سنعرّف السياسات العامة من عدة جهات قدمت التعريف المناسب لها وسنتطرق لعدة مسائل تتعلق بخصائص ومراحل السياسات العامة، ثم إبراز دور صانعي السياسات العامة من خلال فقرتين حتى يتضح للقارئ وهو يبحر في قراءة البحث فيما بعد دور المجلس فيها .

الفقرة الأولى: تعريف السياسات العامة

في صدد الدراسة حول السياسات العامة التي تشكل الدور الأساس للحكومات التي يلعب المجلس الإقتصادي والإجتماعي دوراً بارزاً في تقديم المشورة لها، فبالتالي فان للسياسات العامة حيزاً كبيراً في المجلس من حيث تقديم المشورة الحكومية، وعليه إن للمجلس دوراً اساسياً في الجزء التحضيري للسياسات العامة وليس في الجزء التنفيذي لها، أي أن للمجلس دوراً محدد في رسم السياسات العامة وهو تقديم المشورة والرأي من خلال الدراسات التي تتم بمشاركة الإختصاصيين وأصحاب العلاقة عبر اللجان المختصة كما سيظهر معنا في المفاهيم القادمة حول السياسات العامة ودور المجلس الاقتصادي بها .

أولاً: تعريفات علماء غربيون:

فقدعرَّفها جيمس أندرسون وهو صاحب كتاب (صنع السياسات العامة) بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة او مواجهة قضية او موضوع "[11].

أما هارولد لازويل يرى بأنها : "من يحوز على ماذا ؟ وكيف ؟ وذلك من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب و القيم و المزايا (المادية و المعنوية)، وتقاسم

11 – اندرسون ، جايمس ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 1998) صفحة 15

الوظـائف والمكانــة الإجتماعيــة بفعـل ممارسـة القـوة أو النفـوذ، والتـأثير بـين أفـراد المجتمـع مـن قبـل المسـتحوذين علـى مصـادر القوة"[12].أمـا دافيـد آيستون فيرى: "أنها تتجسد في العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها "[13].

ثانياً : تعريفات مفكرين عرب :

سلوى الشعراوي عرَّفت السياسة العامة بأنها "مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما تهم قطاعاً عريضاً من المواطنين "[14] .

في حين ذهب الدكتور فهمي خليفة الفهداوي في تعريفه للسياسة العامة بالقول انها:

"تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة و والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة، من خلال إستجابتها الحيوية فكراً و فعلاً بالشكل الذي يعبِّرعن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الإجتماعية المحيطة بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لاغراض التنفيذ والممارسة الطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها، لما يجسم ويجسد تحقيقاً ملموساً للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع"[15].

الفقرة الثانية : خصائص ومراحل السياسات العامة

اولاً: الجهات المسؤولة عن رسم و صناعة السياسة العامة :

سنبرز في هذ المقطع الجهات المسؤولة عن مرحلة صناعة السياسات العامة، وتسمى مرحلة رسم وتخطيط السياسة العامة وذلك بهدف التوضيح فيما بعد لحجم وصلاحيات المجالس الإستشارية، و دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي تجاه هذه السياسات الحكومية.

ينقسم صانعو السياسة العامة الى قسمين :

الصانعون الرسميون والصانعون غير الرسميون :

---

12 – خليفة الفهداوي، فهمي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، (عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2013). صفحة 36

13 – المرجع السابق صفحة 37

14 – شبكة راية الاعلامية https://www.raya.ps/articles/933789.html (تاريخ التصفح 2 ايار 2021)

15 – خليفة الفهداوي،فهمي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، (عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع ،2013).

1 - أمَّا الصانعون الرسميون "وهم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة مثل رجال المجالس التشريعية (النواب) وأعضاء السلطة التنفيذية (الوزراء) والإداريون والقضاة ضمن طرق محتلفة ودرجات متباينة "[16]. فالذي يملك الصلاحيات التشريعية رسمياً هو مجلس النواب عبر هيئتهِ العامة مجتمعةً في عقدها العاديْ او الإستثنائيْ إذا ما اضطر الأمر، ولكن بما أن الوزراء وهم أعضاء الحكومة لهم إطلاع عن كثب في تفاصيل خاصة في قطاعاتهم ،

فلهم دور رئيسي في صنع السياسات كما في تنفيذها وهذا هو ما يعتبره جيمس اندرسون عصر الهيمنة التنفيذية بدافع حقها في التشيع ابتدائياً قبل الذهاب الى المرحلة التنفيذية.

وكذلك الأجهزة الإدارية، فعلى الرغم من ان مسؤولية الأجهزة الإدارية هي التنفيذ النهائي للسياسة العامة، إلاَّ أنه يتم إعطائَهم دوراً في رسمها حتى يصبح الموظف العام على إطلاع متقن بتفاصيل وأهداف بنود السياسة العامة فيذهب الى تنفيذها بثقة ومعرفة وإلمام بالأهداف والوسائل خشية التلكؤ بالتنفيذ .

وأما القضاء "فإنه لا يوجد دولة في العالم يلعب فيها القضاء دورا في رسم السياسات العامة كما هي الحال في اميركا"[17] التي تعطي القضاء حق النظر في الصيغة النهائية للسياسة العامة، من باب الرقابة القضائية المسبقة.

2 - الصانعون غير الرسميين للسياسة العامة:

وهم الجهات خارج السلك الإداري للدولة، وهي الأحزاب السياسية التي تؤثر في صياغة وصناعة السياسة العامة وفق توجهاتها الايدولوجية وبرامجها، ويمكنها فرض أرائها في المجالس التشريعية والتنفيذية حسب قوة نفوذها عبر ممثليهم .

وكذلك الجماعات الضاغطة مثل النقابات والجماعات المصلحية التي تضغط على الموظفين للعصيان او الإضراب لفرض بند أو إلغاء بند من بنود السياسات العامة وفق رؤيتها التي تعود الى مصلحة العمال والموظفين .

حتى الفرد كمواطن يمكن ان يُشارك بالتصويت كما يحصل في سويسرا وأما في امريكا "في بعض الأقاليم يصوت المواطنون على مقترحات زيادة الضرائب قبل اقرارها "[18] .

ثانياً: خصائص السياسات العامة:

يمكننا اختصار ميزات وخصائص السياسة العامة بالشكل التالي :

---

16 – اندرسون جيمس ، ترجمة عامر الكبيسي ،صنع السياسات العامة ، دار الميسرة للتشر والتوزيع والطباعة صفحة 55

17 – المرجع السابق، صفحة 61

18 – المرجع السابق ، صفحة 67

1 – بما ان السياسة العامة لا تستهدف الأفراد وحسب بل الجماعات ايضا، فهي بالتالي تحقق المصلحة الوطنية العامة وذلك من خلال تحقيقها لمصالح المواطنين إما بشكل مباشر او عبر مصالح المؤسسات التي يستفيد منها المواطن .

2 – إن بنود السياسة العامة مدروسة بشكل دقيق لتحقيق أهداف مدروسة ايضا .

3 – حتى الوصول الى النتائج المطلوبة والمرجوة من السياسات العامة، تذهب السياسات الى إستخدام كافة الموارد المتاحة في البلاد (طبيعية او بشرية او اقتصادية ومالية).

4 – حتى يتم تطبيق السياسة العامة بنجاح يتم توزيع المهام على كافة القطاعات الحكومية وتحديد دور كل واحد منها والعمل على التنسيق فيما بينها لتحقيق التكامل الإستراتيجي.

5 – ان لأهداف السياسات العامة معايير مخصصة لكل هدف وكذلك أدوات مخصصة لتحقيقه.

6 – تعتبر السياسات العامة إلزامية حتى على عدم المشاركين في رسمها وتنفيذها.

7 – لا شيء يضمن الإستفادة الكاملة والصحيحة والسليمة من الإمكانيات الموجودة في البلاد والموارد المتاحة إلَّا بعد إدراجه في أدوات تنفيذ السياسة العامة التي تعتبر معقدة إلاَّ أنها ممنهجة .

8 – ممكن للسياسة العامة ان تكون طارئة لمعالجة ازمة مفاجئة، ويمكن لها ان تكون طبيعية في رسم سياسات تنموية وإدارة رشيدة. إنَّ مسألة صنع القرار مهمة في العلوم السياسية والإدارية والحكومية وكذلك الإجتماعية من عدة جهات إدارية وسياسية رسمية وغير رسمية، "ونتيجة للتقدم الملحوظ الذي أحرزته العلوم السلوكية، التي أثَّرت في حقل العلوم السياسية بجملة من الإختيارات لدراسة القرارات وسلوك الهيئات والمؤسسات الحكومية، وسياستها المختلفة على أساس كونها مجموعة قرارات يساهم في صنعها مجموعة من الجهات الرسمية وغيرالرسمية، ويعد رسم السياسات وإعداد البرامج الحكومية مقروناً بالتطبيق الناجح والإجراءات التنفيذية لكي يواكب العملية المعقدة في الإعداد والصياغة وتحقيق النتائج المرجوَّة التي تحقق تقدم للمجتمع والدولة معا"[19] .

ثالثاً : مراحل إعداد السياسات العامة:

يجب ان تمر السياسة العامة بعدة مراحل متناسقة ومتسلسلة سنعرضها بالشكل التالي:

1 -المرحلة الأولى هي مرحلة تشخيص وتحديد المشكلة سواء كانت عامة او خاصة صغيرة او كبيرة طارئة او طبيعية .

19 – العزاوي ، مهند ، موقع ميديل ايست اون لاين ، https://middle-east-online.com/ 23 – 2 –2019 ، تاريخ التصفح 26 اذار 2021

بعد ان تحاط الحكومة بظروف مشكلة معينة تبدأ بالمبادرة لمعالجتها من خلال رسم السياسة العامة المناسبة عن طريق المؤسسات الرسمية والغير رسمية. فتحديد المشكلة يتطلب تشخيصها، وتشخيصها يتطلب التعرف عليها .

2- المرحلة الثانية هي مرحلة جمع المعلومات عن مشكلة السياسة العامة :

بعد تحديد المشكلة يجب الشروع في جمع كافة المعلومات المتعلقة بها بواسطة اصحاب الإختصاصات واللجان النيابية والوزارية ويمكن ذلك بإستخدام أدوات البحث العلمي من إحصاء وإستبيانات للرأي او حتى الملاحظة .

3- المرحلة الثالثة هي مرحلة صياغة السياسة العامة عبر اقتراحات بديلة: بعد أن تم تحديد المشكلة او المشاكل يذهب هذا الشيء المحدد الى جدول اعمال الحكومة بهدف جمع الإقتراحات التي تعتبر بديلة عن المراسيم والقرارات والتوصيات الحكومية الحالية المعتمدة، وحينها يتم جمع كافة البدائل الممكنة قبل ان يتم اعتماد البديل المناسب .

4- المرحلة الرابعة وهي مرحلة الدراسة و التقييم للبدائل : بعد تحديد مجموعة من البدائل (والبدائل هي الخيارات المطلوبة في بنود السياسة العامة الجديدة بدلاً من القديمة) لوضعها في بنود السياسة العامة العتيدة، يتم عرض هذه البدائل على الأجهزة المختصة والمعنية سواء كانت رسمية او غير رسمية مثل اللجان الوزارية والقطاعات والمجالس الإستشارية، وكثيراً ما تعتمد الدول عرض البدائل في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة محاولة استقطاب رأي الجمهور والجهات المعنية فيها.

5- المرحلة الخامسة هي مرحلة اتخاذ القرار: إن من بين البدائل المتنوعة التي تعرض يتم اختيار اكثرها فائدة واقلها تكلفة واضمنها تنفيذا وتطبيقا عملا بالقول المأثور (كي تطاع اطلب المستطاع)، وكذلك معيار إمكانية السرعة في التنفيذ لتحقيق النتائج المطلوبة في الوقت المناسب قبل فوات الاوان لتتحول هذه البدائل الى بنود وتجتمع في مشروع قانون متكامل تتقدم به الحكومة فيما بعد الى مجلس النواب للتصويت عليه وتصديقه ثم يعود الى الحكومة لتنفيذه باعتبارها هي السلطة التنفيذية .

المطلب الثاني : دور المجالس الإستشارية – نماذج دولية

إن مفهوم المجالس الإستشارية يتلازم مع مفهوم الديمقراطية في الأنظمة الليبرالية التي اعتبر موريس دوفرجيه انها "تعني ان المؤسسات السياسية ترتكز الى المبادئ التالية : سيادة شعبية، إنتخابات، برلمانات، استقلالية القضاء، حريات عامة، تعددية حزبية وبفعل هذه المبادئ ينعم المواطن بهامش كبير من الإستقلالية وبوسائل الضغط الفعالة على الحكام "[20]، وبالتالي فإن أمر مشاركته الفعَّالة والجدية بات ضرورياً، فكانت المجالس الإستشارية لتعزز هذا الدور التشاركي للفرد بالدرجة الأولى وللقطاع الذي ينتمي اليه مهنيا بالدرجة الثانية، فمن خلال الفقرة الأولى سنعرض مفهوم ودور المجالس الإستشارية بشكل عام، وأما في الفقرة الثانية سنعرض بعض النماذج الدولية للمجالس الإقتصادية والإجتماعية .

الفقرة الأولى: الدور التاريخي للمجالس الإستشارية

أولاً: مفهوم الهيئات والمجالس الإستشارية

إن إعتماد عنصر المستشار لدى الوزراء والمدراء العامون في مختلف القطاعات الإدارية و الحكومية سمة طفت على العصر الحديث للإدارة في لبنان، بعد التجارب العالمية في تطوير الإدارة العامة ومرحلة إعتماد الطريق الثالث، لكن إنشاء مجالس إستشارية تابعة للدولة أمر سابق لذلك، وكان بهدف توسيع مشاركة المتخصصين من جميع الفئات في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرار وتنفيذه، وهذا بدوره يعمل على ترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية .

1 ـ تعريف الهيئات الاستشارية.

هي من أهم الأجهزة التي تضخ المعلومات الدقيقة والحساسة للمدراء والوزراء والأجهزة، على المستويات التقنية وكذلك على المستويات التشريعية .

يعرف الأستاذ محمد الصغير بعلي الهيئات الاستشارية بأنها: "هيئات متخصصة تتكون من فنيين ذوي خبرة واسعة، يمثلون أطراف معينة من سلطات ومؤسسات عامة أو خاصـة، أو تنظيمات مهنية أو حرفية، أو نقابات، ضمانا لمبدأ تمثيل المصالح، حيث تكوِّن مجالاً أو فضاءً للحوار والتشاور وتبادل الأفكار ومناقشتها"[21].

---

20 – دوفرجيه ، موريس 1992 : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع) صفحة 36.

21 – بعلي، محمد الصغير، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم، عنابة، 1989، ص 85.

فهي تشبه الهيئات الفنية المتعاونة، إلاَّ أنَّ مُهمة التحضير تزيدها خصوصية ولكن لا يحق لها اتخاذ القرار كما الحال في الهيئات الفنية. فإن تمتع اعضاء الهيئات الإستشارية بالخبرة والتخصصية يضفي الدقة اللازمة للقرارات المعتمدة في السياسات العامة .

طبيعة الإستشارة والآراء التي تقدمها الهيئات الإستشارية .

2 – **انواع الإستشارة:** من أجل حوكمة السياسة العامة يجب تحديد طبيعة الإستشارة وفقا لمدى فعاليتها وهي على نوعين: إختيارية و إجبارية .

أ ـ الإستشارة الإختيارية:

الإستشارة الإختيارية هي إما أنْ يمنح القانون الحكومة لذلك من خلال نص قانوني يُعطي الحكومة الحرية بالأخذ بها أم لا، وإما ان لا تعود الإستشارة لنص قانوني فتكون إبتدائية الطلب من قبل الحكومة.

ب ـ **الإستشارة الإجبارية:**

ففي حال وجود نص قانوني يلزم الحكومة بأخذ الإستشارة من هيئة مختصة ومحددة على الحكومة أنْ تلتزم بتلك الإستشارة وإلاَّ يُعتبر قرارها مشوباً بعيب في هذا البند مما يؤدي الى بطلان القرار .

أهمية المجالس الإستشارية ونشأتها في الأنظمة :

يلعب مبدأ الإستشارة دوراً أساسياً في حوكمة السياسات العامة للحكومات وما نريد تأكيده في هذا البحث ان هذه الحوكمة للسياسات هي المعول عليها بإنطلاق الدول نحو المستقبل العصري المحلي والعالمي، فيُمكن تلخيص أهمية المجالس الإستشارية في النقاط التالية:

مشاركة الأفراد العاملين من خلال طرح مشاكلهم عبر ممثليهم بالهيئات الإستشارية وهذا ما يعزز الديمقراطية التشاركية، فالمواطن الذي يشارك في العملية السياسية وفي تكوين النظام السياسي لا يمكن التصور بأن هذه المشاركة يجب أن تقتصر على ممارسة حق الإقتراع الدوري في الإنتخابات التشريعية فقط، فيكون بذلك ظهور مشاركته السياسية محصورة بلحظة الإدلاء بصوته ليس أكثر. إن مشاركة الخبراء تخفف هدر الوقت المستهلك بالتجارب العديدة، بحيث أنهم متمكنون من تصدير القرار الصائب في الشان المختصين به وهذا ما يعزز حوكمة السياسات العامة للحكومة.

من أجل عدم إستئثار ممثلي الشعب بالسلطة كانت المجالس الإستشارية التي تضمن مشاركة مستمرة للمواطن طوال فترات الحكم، وحتى بعض الأنظمة الغير ليبرالية مثل الإشتراكية إعتمدت هذا المبدأ الإستشاري فجمهورية فايمر الألمانية التي نشات بعد الحرب العالمية الأولى واستمرت ل15 عاماً، أقامت مجلساً إقتصاديا كمجلس ظل للمجلس السياسي.

والأحزاب اليسارية الفرنسية تبنته في النظام السياسي سيما في حكومة هريو عام 1924 التي أنشأت المجلس الوطني الإقتصادي، وكان أعضاؤه العمال والمستخدمين ورجال الأعمال.

ثانيا : دور الهيئة الإستشارية بترشيد الإدارة:

إنَّ زيادة الهيئات الإستشارية في الدول تعبيرا حقيقياً عن الدور الناجح لها والإنتاجية الملحوظة في ترشيد السياسات فكان لها الدور في ترشيد القرارات سيما التي تكفل التنمية الإقتصادية والبيئية المستدامة عبر مفهوم حوكمة السياسات من خلال جمع المعلومات الدقيقة والحقيقية وتحليلها بين المفيد منها والغير مفيد وتحويلها الى معلومة متكاملة، ثم التخطيط الذي يخضع لرسم السيناريوهات المتوقعة من كل فرضية وذلك يتم بدراسات معمقة من قبل الخبراء والمختصين في المجالس الإستشارية ثم تأتي عملية التنظيم للإرتقاء بالكفاية وتحقيق الإنتاجية بشكل فعال.

من هنا تأتي أهمية المجالس الإستشارية عبر حوكمة القرار التنموي وذلك من خلال ترشيد الحكم و ترشيد الإنفاق و ترشيد القرارات عبر معاونة الحكومة في إتخاذ القرار الحكيم القريب من الحقيقة و الواقعية المؤدي الى تطوير الأداء الإداري والتنفيذي عبر إتخاذ قرارات إصلاحية بين الحين والاخر، وذلك بعد تبيان الحقائق المخفية في دوائر القطاعات. فمما سبق يتضح أن "الهيئات الإستشارية تعد من الفواعل الأساسية في رسم وصنع السياسة العامة، من خلال تدخلها غير المباشر في ذلك من خلال ما يقدمه أعضاؤها من مقترحات وتوصيات وتقارير وآراء في ميادين تخصصهم للسلطة التنفيذية"[22].

الفقرة الثانية : نماذج دولية

سنعرض في هذه الفقرة بشكل موجز النماذج الأممية والنماذج المحلية للهيئات الاستشارية العاملة من أجل تحقيق حوكمة السياسات العامة .

أولاً: المجالس الأممية

يأتي على رأس المجالس الأممية مجلس الأمم المتحدة التي تملك مجلساً استشارياً لصياغة سياسات نهضوية وللمساهمة في إستدامة التنمية العالمية، ثم المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لجامعة الدول العربية الذي يلعب دوراً اضافياً في التكامل الإقتصادي العربي كما السعي في نظام إقتصادي مشترك ومعاهدة الدفاع المشترك .

1 ـ المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة :

22 – العربي، بن علي بوعلام، دور الهيئات الاستشارية في حوكمة السياسات العامة في الدول المغاربة، موقع مركز جيل البحث العلمي، https://jilrc.com / تاريخ التصفح 22 اذار 2021

"أُنشئ المجلس الإقتصادي والإجتماعي عملاً بميثاق الأمم المتحدة. وهو الجهاز الرئيسي لتنسيق الأعمال الإقتصادية والإجتماعية، وما يتصل بها من أعمال، للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات.

ويتولى المجلس، بصفته هذه، مسؤولية واسعة النطاق عن نحو 70% من الموارد البشرية والمالية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، ومن بينها 14 وكالة متخصصة، و 9 لجان "فنية"، وخمس لجان إقليمية. وتنتخب الجمعية العامة 54 عضوا في المجلس لفترات متداخلة مدة كل منها ثلاث سنوات. والجمعية العامة هو المنصة المركزية للنظر في التنمية المستدامة ومناقشتها"[23] . و للمجلس لجان فرعية:

أ- **خمسة إقتصادية:** اللجنة الإقتصادية الأفريقية (مقرها أديس أبابا)، واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لآسيا والباسيفيك (مقرها بانكوك)، واللجنة الإقتصادية لأوروبا (مقرها جنيف)، واللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (مقرها سانتياغو-شيلي)، واللجنة الإقتصادية لغرب آسيا (مقرها بيروت).

ب- **تسع لجان وظيفية:** اللجنة الإحصائية، لجنة السكان والتنمية، لجنة حقوق الإنسان، لجنة المرأة، لجنة المخدرات، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، لجنة العلم والتكنولوجيا للتنمية، ولجنة التنمية المستدامة .

ج- **أربع لجان دائمة:** لجنة البرامج والتنسيق، لجنة المستوطنات البشرية، لجنة المنظمات غير الحكومية، مجموعة العمل الحكومية للخبراء بشأن المستويات الدولية للمحاسبة والتبليغ. يسعى المجلس لتحقيق ضمان حقوق الإنسان وحريته عبر تحسين مستوى معيشته دون قيود وشروط وإخضاع وارتهان وذلك عبر التطور الإقتصادي والإجتماعي من خلال معالجة الأزمات الدولية الإجتماعية والإقتصادية والصحية. فيعمل من خلال الدراسات وتقارير ثم إقامة مؤتمرات دولية وإعداد إتفاقيات لطرحها على الجمعية العامة.

2- : مجلس جامعة الدول العربية الإقتصادي والإجتماعي:

"من المعلوم ان نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت مولد جامعة الدول العربية، بين الأقطار العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها – ولو على نحو غير متكامل تماما – في ذلك الحين، وكان عددها سبعة، وتقع جمعها في المشرق العربي. وقد دعت اعتبارات سياسية، في مقدمتها حساسية الموقف في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط (بلاد الشام) وبخاصة بعد الحرب الأولى في فلسطين، الى بدء حوار واسع حول ما سمي (الضمان الجماعي) محوره سوريا. وانتهى الأمر الى

23 – موقع الامم المتحدة الالكتروني، https://www.un.org/ar/about-us/main-bodies تاريخ التصفح 25 ايار 2021 .

عقد (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي)، وهكذا وضعت أُسس التعاون الإقتصادي (ومن بينها إنشاء مجلس إقتصادي بحكم نص المادة الثامنة من تلك المعاهدة) في إطار من متطلبات الأمن القومي العربي"[24].

هدف الجامعة الأساسي هو تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول العربية. وقد وقع لبنان بتاريخ 1950/6/17 على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وأبرمت بموجب القانون الصادر بتاريخ 1952/12/5 .

فكان المجلس الإقتصادي الإجتماعي لجامعة الدول العربية بموجب المادة الثامنة من هذه المعاهدة ليحقق أهداف الجامعة بالتكامل الإقتصادي العربي .

أمَّا تطوير المجلس الإقتصادي والإجتماعي لتفعيل القرارات التي يتخذها وتحسين الأداء الإنتاجي وحتى يؤهل الجامعة لمواجهة التحديات الإقتصادية الحديثة على الساحة الدولية. جاء بها القرار رقم 218 تاريخ 3/28/ 2001 في قمة عمان القاضي بإعادة هيكلة المجلس الإقتصادي والإجتماعي حيث اكتمل قرار إعادة الهيكلة وصدر بعد ثلاث سنوات في قمة تونس رقم 280 تأريخ 2004/5/23 باعادة الهيكلة، ليصبح مجلساً وزارياً، مسؤولاً عن إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي العربي .

ثانيا : واقع الهيئات الإستشارية في بعض الدول:

1- واقع الهيئات الإستشارية في الجزائر:

في الجزائر إهتمام بارز في الهيئات الاستشارية انطلاقا من عام 1993 حيث نظمت هذه الأجهزة من خلال الدستور الجزائري والقوانين والنصوص الرسمية، ومنها ما تم إنشاؤها من خلال مرسوم رئاسي حيث تم إلحاقها برئيس الجمهورية. "توسعت فيها الإستشارة بإنشاء عدة مجالس إستشارية في شتى المجالات، كتغيير جذري وهام في مؤسسات الدولة وتأكيدا على الإنفتاح السياسي"[25] .

فالمجلس الإستشاري يبقى مقيداً بهذه النصوص حيث لا يمكنه تجاوز حدوده المنصوص عنها في القانون بـالنسبـة للإستـشارة السياسية. تأسس المجلس الجزائري عام 1968 وله صلاحيات مهمة مثل تقديم المقترحات والإشراف على مستوى القمة.

التحاور الدائم والمتواصل بين المكونات الإقتصادية والإجتماعية والإهتمام بالتنمية الإقتصادية عبر تقويمها لما لها من منفعة وطنية. فالجزائر من أهم الدول التي اعطت المجالس الإستشارية أهمية

---

24 – الامام ، محمد محمود ، التكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي 12، 1990، بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ، صفحة 21.

25 – دور الهيئات الاستشارية في حوكمة السياسات العامة في الدول المغاربية،موقع مركز جيل البحث العلمي ، تاريخ التصفح 5 –حزيران – 2021

كبرى في أكثر من مجال، وهذا بغية ترشيد العمل الحكومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي، حيث أن تعزيز الحوار والتشاور داخل المجتمع من خلال مشاركة الهيئات الإستشارية يعزز في حوكمة القرار في السياسة العامة وهذا يكفل تحقيق التنمية التي يصبوا إليها كافة أفراد المجتمع.

2- **المجلس الإقتصادي والإجتماعي الفرنسي :**

إن المجلس الإقتصادي الفرنسي أول من اقر ذكره هو الدستور الفرنسي الصادر عام 1946 في المادة 25 منه، من باب الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية، الذي وضع نصب عينيه واجب العمل على تطبيقها، أمَّا بعد مجيء دستور ديغول سنة 1958، تم تعديل إسم المجلس فقط ليصبح: المجلس الإقتصادي والإجتماعي .

ففي هذه الجمهورية الفرنسية الرابعة تم اعتماد تمثيل من نوع آخر وهو القوى الإقتصادية والإجتماعية والقوة النقابية، نظراً لشدة أهميتها في المراحل السياسية القادمة. وكذلك في الجمهورية الخامسة، اعترفت السلطات، بأهمية تحقيق الديمقراطية الإجتماعية، كما حصل في ثلاثينيات القرن ذاته مع الاشتراكيين، وهذه الديمقراطية الإجتماعية لا زالت تميز النظام الفرنسي حتى اليوم.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي في فرنسا هو عبارة عن مجموعة من الخبراء، إذ يشكلون هيئة لكي تمثل أصحاب المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية في البلاد، وقد أُقر ذلك بقانون برلماني وعدد أعضاء المجلس 189، لمدة 5 سنوات.

يقوم المجلس الإقتصادي والإجتماعي في فرنسا بلعب دور المستشار للحكومة الفرنسية، وذلك في سبيل معالجة المشاكل والأزمات المواجهة على المستويين الإجتماعي والإقتصادي. يقوم المجلس بتقديم الرأي الإستشاري عبر السلطات الإستشارية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية خاصة على مستوى التخطيط. إذاً، هذه الهيئة الإستشارية تبدي رأيها في مشاريع القوانين و في المراسيم الحكومية، وكذلك في مشاريع القوانين الخاصة المقدمة إليها.

"تنص المادة 70 على أنه يجوز للحكومة كذلك التشاور مع هذه الهيئة بشأن أي مشكلة ذات طابع إقتصادي أو إجتماعي تهم الجمهورية. يمكن تقديم أي خطة أو أي مشروع قانون يتناول التخطيط الإجتماعي الإقتصادي أو غير ذلك إلى المجلس لنصيحته"[26]. ولا يَعتبر الرأي العام الفرنسي أن المجلس بارعاً في نجاحه، بل على العكس وذلك بسبب الفتور في العلاقة بينه وبين السلطة التشريعة وتعدد الصراعات بين أعضاء المجلس نفسه . "وقد لاحظ هيرمان فينر، وهو يراجع عمله، عن حق: "إن التأثير المباشر للمجلس في تعديل مقترحات الجمعية والحكومة صغير للغاية.

26 – triangle innovation hub. link: https://ar.triangleinnovationhub.com/economic-social-council-france (reading date: 3 – 6-2021)

وتجد نفسها مدانة لإنتاج تقارير قد تؤثر أو لا تؤثر على المستقبل ونادراً ما تؤثر على الحاضر". أعضاء المجلس ليسوا خبراء، كما يأمل البعض أن يكونوا. هم بمثابة أصحاب العمل وكذلك الموظفين. هذا يقلل من نفوذهم"[27].

المبحث الثاني: المعوقات والحلول

كما لكل مؤسسة عامة ظروف إنشاء وبيئة محيطة إجتماعية وسياسية تسهم بتطورها، كذلك فإن لكل مؤسسة أيضاً ظروف إدارية وسياسية قد تسهم برفع حجم المعوقات التي تكبح تقدم وتطور وفعالية دور المؤسسة.

سنعالج في هذا القسم مسألة المعوقات والحلول التي تواجه دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان، من ظروف إدارية وسياسية في مطلبين.

في المطلب الأول سنتطرق لعرض المعوقات التي تواجه تفعيل دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان عبر فقرتين، الأولى نعرض فيها المعوقات الإدارية، والفقرة الثانية نعرض فيها المعوقات السياسية.

وأما في المطلب الثاني سنعالج تلك المعوقات المطروحة بحلول واقعية وضرورية من خلال فقرتين، الفقرة الأولى مخصصة للحلول المقترحة بنقطتين الأولى إدارية والثانية سياسية، بينما في الفقرة الثانية سيتم إبراز الدور العصري للمجلس حيث تم تقسيمها الى نقطتين ايضاً، الأولى تحدثنا بها عن الدور وفق الحوكمة الرشيدة، والثانية ضمن خطط التنمية.

المطلب الاول: أنواع المعوقات

إن إتفاق الطائف أعطى المجلس صفة إستشارية عادية، أي إن رأيه يُطلب من الحكومة (وحتى من المجلس النيابي إذا إراد ذلك) ولكن هذا الرأي ليس ملزماً لكلا السلطتين التشريعية والتنفيذية بالأخذ به، ويحق للمجلس كما يحق للحكومة إذا ما أخذا به ان يأخُذاه كلياً او جزئياً او أن يرفُضاه برمته. ومن المريب في الأمر ان القرارات الإستشارية الصادرة عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي التي يتقدم بها تعلن في الجريدة الرسمية، وعلى الرغم من ايجابية هذه النقطة اي الإعلان لما فيه من شفافية وفسح مجال أمام الرأي العام والنقابات والمؤسسات المعنية عامة كانت او خاصة، للإطلاع على رأي المجلس في قضايا الشان العام المصرَّح له تقديم المشورة فيها، إلاَّ أنها تحمل وجهاً سلبياً في حال تم رفضها من قبل مجلس الوزراء أو مجلس النواب حيث تفتح الأبواب امام تقاذف

27 – المرجع السابق

المكونات السياسية واستغلالها شعبوياً في الرياء السياسي، وهذا الأمر يُعتبر مشوّشاً وغير مطلوب في مطبخ رسم السياسات العامة .

وحول تمثيل القوى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجلس الإقتصادي والإجتماعي، فإنه يجب تأكيد مبدئين أساسيين ألاول وهو أهمية مشاركة جميع القوى الإقتصادية والثقافية الهامة في البلاد، بحيث تلتقي وتتبادل الآراء في همومها وشجونها، وتنتهي الى ايجاد قواسم مشتركة فيما بينها، والثاني هو إعطاء الحق للتنظيمات الممثلة للقوى الهامة بتسمية ممثليها وربما غدا بانتخاب القاعدة لها.

وإنه لمن المستحسن بأن تخصص الحكومة لرجال الفكر والقانون والإختصاص العدد الكافي من المقاعد وللهيئات الممثلة في المجلس اي لكل المصلحة لها أن تختار لتمثيلها الأشخاص الذين يتحلون بالعلم والكفاءة والخبرة المهنية والمواصفات الأخلاقية، إن دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي وفقاً للقانون المنشيء له وكما في قوانين سائر الدول التي تم عرضها في المبحث الأول ، فإنه دور إستشاري يوازي بأهميته دور المجالس التنفيذية والتشريعية لناحية التمهيد لصوابية القرارات التي تصدر عن السلطتين وعليه فإنه يلعب دور المرشد الحقيقي في رسم السياسات العامة وبالتالي يشكل عملية مشاركة حقيقية لكافة شرائح القطاعات في بلدنا الذي يصنف سياسيا من الدول الديمقراطية. والشراكة هي من أهم أعمدة النظام الديمقراطي .

إلاَّ أن في الممارسة ومن خلال مشاركتنا التدريبية ومن خلال التجربة والمقابلات التي أجريناها مع رئيس المجلس والمدير العام تبين لنا ان هناك عدة معوقات تقف في طريق تحقيق اهداف المجلس بدرجة فعَّالة حيناً وتقف في طريق حضوره الأساسي حيناً آخر.

سنقوم بهذا المبحث الذي ينقسم الى فقرتين بالتمييز بين المعوقات الإدارية وبين المعوقات السياسية التي تطغى بإجرائاتها على الكثير من التقييد لمواد وقوانين واحيانا اكثر من ذلك.

الفقرة الأولى: المعوقات الإدارية

بعد التصنيف الإستشاري للمجلس، وآلية الطلب الحكومي للإستشارة ومدى قوة الرأي أمام القرار الحكومي، فهذا التصنيف المحدد وهذه الصلاحيات المحدودة لا تعتبر من المعوقات الأساسية إلاَّ انها تحتاج لإعادة نظر سيما في ظل غياب وزارة التصميم والتخطيط في الحكومات اللبنانية كافة .

وكذلك لا يمكننا ان نحصر المعوقات الإدارية من خلال موظف هنا زائداً او موظف هناك ناقصاً بل لوظيفة شاغرة اولاً و لوظيفة مفقودة وغير موجودة من الأساس في قانون المجلس الذي صدر عام 1995 اي منذ اكثر من 25 عاما، وهذه الفترة التي شهدها العالم هي انتقال للقرن الواحد والعشرين و للألفية الثانية، وهذه المرحلة شهدت تقلبات دراماتكية في بنية وبيئة الأعمال خاصة في مجالات التواصل الإلكتروني والشفافية والحوكمة الرشيدة والإدارة الإلكترونية.

أولاً : معوقات الشغور الوظيفي :

بعد انتهاء ولاية المجلس في تشرين الثاني 2020 دخلت الهيئة العامة للمجلس مرحلة تصريف الأعمال، ولكن لا يمكن اعتبار هذه المرحلة وحدها عائقاً كبيراً إلاَّ أنها تؤثر بشكل عام على بعض الصلاحيات وكذلك تؤثر على توجهات وانطلاقة متجددة لعمل المجلس في الرؤية وتصويب نحو المراحل والسيناريوهات المرتقبة في أزمات البلاد .

يعاني المجلس الإقتصادي والإجتماعي من شغور فاضح في الوظائف العامة فيه، حيث يعمل في المجلس اثنين من الموظفين العموميين في الملاك وهما المدير العام و رئيس مصلحة امانة سر الرئاسة و خمسة في الفاتورة أي بالمحصلة لدينا سبعة موظفين فقط وذلك من اصل 52 وظيفة، اي بنسبة توظيف اقل من 15 في المئة فبالتالي هناك شغور بنسبة تزيد على 85 بالمئة من الوظائف، وهذه نسبة مرتفعة جداً وكافية وحدها لإعاقة عمل ودور المجلس تقنياً وادارياً، إلا أنَّ رغبة الرئيس والمدير العام والموظفين العاملين في إبقاء دور المجلس حياً وناشطاً في مجاله تعالت على هذه الظروف حيث يقومون بلعب اكثر من دور لتغطية الفراغات، هذا ما تم ملاحظته اثناء المشاركة بالأعمال التدريبية في المجلس، ولكن هذه الحالة على الرغم من اهميتها في الإنقاذ وتسيير عجلة العمل إلاَّ انَّ لها تداعيات سلبية لأنها تزيد من هدر الطاقات لدور كل فرد في وظيفته الرسمية ويمكن ان تبطئ او تجمد عملية الإبداع والتطوير والتحسين الوظيفي في المجلس الإقتصادي والإجتماعي .

وقد اطلعنا المدير العام الدكتور محمد سيف الدين من خلال مقابلة[28] اجريناها معهُ في مكتبه في المجلس الإقتصادي والإجتماعي على الثغررات والمعوقات التي يواجهونها بسبب هذا النقص في الموظفين والشغور الوظيفي، وقد تم عرض هذه الوظائف الشاغرة في القسم الأول من هذا التقرير، إلاَّ اننا سنقوم هنا بحصر الإضاءة وتفسير شكل وأهمية اهم المعوقات الحاصلة بسبب هذا الشغور الوظيفي:

1 - في مصلحة امانة سر الرئاسة : الشغور في محررين ومجازين بعدد 11 موظفا اضافة الى حاجبين وسائق، و يوقع هذا الشغور عبئا على رئيس المصلحة و كذلك على المحرر المعين بالفاتورة اللذان وبمساعدة المدير العام يتولون أرشفة كافة التقارير وجداول أعمال جلسات الهيئة العامة وهيئة المكتب واللجان وتنظيم محاضر الجلسات ومتابعتها.

28 – مقابلة مع المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور محمد سيف الدين بتاريخ : 8-7-2021.

2 - في مصلحة الشؤون الإدارية والمالية : الشغور في رئيس مصلحة الشؤون الادارية والمالية ومجاز ومحاسبين و خمسة محررين وموزع مخابرات وثلاثة حجَّاب، الأمر الذي يُضفي أعباءً كبرى على الرئيس والمدير العام والموظفين العاملين وتعرقل سير أمور العمل في المجلس.

3 - الشغور التام في مصلحة الإحصاء والمعلوماتية والنشر وهذه تعتبر من أولويات عمل المجلس وهو الإحصاء لذلك يتم الإستعانة بشركات إحصاء حيناً و والإحصاء المركزي او إحصاء وزارة الشؤون الاجتماعية او المنظمات الدولية او جمعية الصناعين او منظمات المجتمع ألمدني ألمتخصصة (NGOS) حيناً أخر، لذلك يَعتبر المدير العام أن شغور هذه الوظائف يشكل عائقاً كبيراً أمام فعالية دور المجلس.

ثانياً: معوقات بسبب غياب التوصيف الوظيفي :

لا تقف المعوقات الوظيفية على أعتاب الشغور الوظيفي الضخم الحاصل في إدارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي بل تتعداه الى غياب الوظيفة النوعية من الأساس وعدم إدراجها في قانون إنشاء المجلس وذلك يعود لأمرين اساسيين:

1-غياب التوصيف الوظيفي وذلك نتيجةً لعدم إستشارة المجلس ذاته بعد انشاءِه وهذا على خلاف دوره الأساسي الذي أُنشِئ من أجله وهو تقديم المشورة الحكومية مما يثير الشكوك حول مدى جدية عملية الإستشارة في باقي المؤسسات والقطاعات في مسالة التوظيف .

2- عدم اعادة الهيكلة الناتج عن عدم إجراء عمليات اعادة النظر في بنود المراسيم ألمنظمة لعمل المجلس المتعلقة بالهيكلية الإدارية والتوظيف، وذلك بعد مرور أكثر من 25 عاما على إنشائِه سيما ان هذه الفترة الزمنية هي فترة التحولات الجذرية في بنية بيئة الاعمال و ادارة المؤسسات الحكومية، سيما لما شهده العالم من تطورات تكنولوجية وانظمة ادارية حديثة ومعاصرة ما ادى الى تغيرات ادارية متسارعة في القرن الواحد والعشرين التي اثرت بمفاهيم القيادة والإدارة ما افضى الى فقدان وظائف برمتها وتقليص اخرى نظرا لفقدان دورها في هذا العصر مثل كثرة المحررين والمجازين بلا دور، واضح هذا عدا عن العمل البريدي التقليدي في ظل وجود التواصل عبر الحسابات الالكترونية، وفي المقلب الآخر بروز وظائف جديدة عالميا ليست مدرجة في قانون الإنشاء كإنشاء مواقع الكترونية وشبكات التواصل الإجتماعية والإدارية ومراكز رصد ودراسات اهمها: مقررين اللجان و مراكز الرصد والأبحاث المستمرة وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

الفقرة الثانية: المعوقات السياسية.

بما ان المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان شأنه كشأن سائر المؤسسات العامة اللبنانية الخاضعة للنظام السياسي اللبناني المبني على الديمقراطية التوافقية كعنوان عريض في إدارة الشان العام مدعوماً بذريعة دستورية جائت في الفقرة (ز) من الدستور اللبناني التي تنص "ز – الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا وإجتماعيا وإقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام"[29]. وهذه الفقرة وعلى الرغم من طموحاتها الإجابية الاَّ انها سيف ذو حدين لأنها قد تُستغل كمعوق للنمو العام من خلال عرقلة اقرار السياسات الحكومية العامة بحجة عدم التوازن الطائفي والمناطقي لهذا الإنماء وهذا سببه تناسي المسؤولين السياسيين الفقرة (ح) من الدستور ذاته التي تنص على الغاء الطائفية السياسية : "(ح)– الغا الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية "[30].

هذه الطائفية التي ما برحت تؤثر في مدى فعالية دور المؤسسات العامة اللبنانية نظراً للمحاصصات الطائفية و المذهبية من جهة والحزبية من جهة أُخرى، تصطدم بها تسيير عجلة الإستشارة المبنية على أهل الإختصاص والخبرة من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي، حيث يتم إحالتها الى برمجة التوازن الطائفي والمناطقي، وهناك تنتظر مصيرها في الأخذ به من قبل الحكومة ثم إحالته الى مجلس النواب لإقراره في حال كان مشروع قانون، وإمَّا رفضها دون اسباب واضحة.

أولاً: المعوقات السياسية على المستوى الإداري :

من خلال المقابلة التي أجريناها مع المدير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي الدكتور محمد سيف الدين أعرب لنا عن مدى إعاقة إنسيابية القرارات التي يجب ان تصدر عن الهيئة العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي قبل احالته الى الحكومة على الرغم من حاجة البلاد الملحة له يمكن ان نجيزها في امرين :

عدم صلاحية المجلس الإقتصادي والإجتماعي تقديم المشورة ابتداء للحكومة الا بطلب من الحكومة بذلك، أو بأغلبية الثلثين من مجموع أعضائه في حالة المبادرة الذاتية، حتى ولو كان ممثلو القطاعات يرون ضرورة إبداء الرأي السريع والملح إما لقابلية انتاج مشروع بفرصة زمنية ومكانية محددة وإما لتفادي خطر قبل فوات الأوان، ولكن القانون لا يتلقى رأي المجلس الاَّ في

29 – صباغ، سمير، الدستور اللبناني من التعديل الى التبديل، الطبعة الاولى 2000، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشلر والتوزيع، صفحة 319.

30 – المرجع السابق، صفحة 320.

حال الطلب اليه من قبل رئاسة مجلس الوزراء أو يحتاج لجمع ثلثي ألأعضاء في حالة المبادرة الإبتدائية وهذا يعتبر عملاً شاقاً يصعب انجازه دائماً.

عملية التصويت داخل الهيئة العامة بأكثرية الثلثين في حالة المبادرة الذاتية أيضاً ما يعيق فعالية ودور المجلس فكلما ازداد عدد المطلوب موافقتهم على أي مشروع رأي تقلصت معه فرص نجاحه في التصوت عليه داخل الهيئة العامة للمجلس، وذلك نظراً لتعدد وتنوع مشارب أعضاء ألهيئة مكوناتهم القطاعية والتخصصية وكذلك لتوجهاتهم السياسية و الطائفية والمناطقية .

ثانياً : معوقات الباعث السياسي:

إن جهود اللجان في الدراسات المكثفة لإصدار الرأي والمشورة قد يتم إهماله من قبل الحكومة ليس لضعف او عدم الصوابية ولا لعيب قانوني مشوب في الدراسة، بل إن الباعث السياسي المبني على التوازات المناطقية والطائفية هي التي تحكم على المشورة ان كانت سيؤخذ بها ام سترفض اما برمتها واما يجزئيتها، هذا ما يؤثر سلباً بآمال وتطلعات اللجان المختصة واعضائها المفكرين والمختصين الذين سيتراجعون شيئا فشيئا عن الإقدام في بذل الجهود في الدراسات والمشاركة الفعالة في جلسات اللجان (سيما أنهم متطوعون لهذا العمل) لابداء الراي وتكوينه نظرا لعدم شعورهم بالامل في استقبال المشورة في رحائب موضوعية ويمكن ان تسمى وطنية من قبل الحكومة، فان الباعث السياسي الطائفي و الإستثمار الإنتخابي هو الذي سيلعب الدور الأكبر بتلقف الرأي لدى الحكومة والمجلس النيابي، فان إنشاء معمل للصناعة الزراعية بات لا يحتاج لأرض وإمكانيات مادية وعينية في محافظة او قضاء معين وحسب، بل الى نشر معامل مماثلة في كافة الأقضية والمحافظات حفاظاً على التوازن و التوافق بين المكونات السياسية - الفاقدة للثقة فيما بينها – فحتى لو لم يكن هناك جدوى من المصانع المماثلة أو عدم توفر قدرة للدولة على نشر المصانع المماثلة، فيكون القرار بتوقيف المصنع المطلوب بإلحاح وبالتالي رفض المشورة التي قدَّمها المجلس وهذا له تاثير سلبي على فعالية الدور المناط بالمجلس على اكثر من صعيد :

إحباط عزيمة المشاركين تتطوعا في اللجان المختصة في المجلس الإقتصادي والإجتماعي مما سينكعس سلبا على الرغبة بالمتابعة في مجالات أُخرى، وبالتالي تحلل اللجان والهيئة العامة شيئا فشيئا لعدم الشعور بجدوى العطاء الفكري والبذل في تقديم المشورة.

الخشية الكبرى من تغيير مزاج الأعضاء المختصين في اللجان للجنوح في آرائهم بشكل توافقي على قاعدة إن اردت ان تطاع فاطلب المستطاع، فإما ان ينقلب ممثلي الشرائح العمالية والمهنية والأكاديمية وغيرها الى ممثلي للقوى السياسية فتاتي مشورتهم إرضائية، وإما ان يتقاعصوا عن تقديم الرأي الأنسب وذلك بغية الأخذ به من قبل الحكومة، فهكذا لا يتم إعاقة دور المجلس وحسب

بل سينتفي دوره والحاجة اليه نهائا كمؤسسة تسهم بالمشاركة الحقيقية لأفراد المجتمع في رسم السياسات الحكومية .

المطلب الثاني : تفعيل دور المجلس من الحلول الضرورية الى المقترحات الحديثة

لقد بيننا في المطلب الأول من هذا المبحث مجموعة من المشاكل التي يعاني منها المجلس الإقتصادي والإجتماعي والتي تعيق فعالية دور المجلس في تحقيق المشاركة الحقيقية المرجوة لشرائح المجتمع المهني والحرفي والتربوي والصناعي والتجاري والإقتصادي والزراعي، لكن بغية تحقيق الهدف الرسالي من هذا التقرير الأكاديمي سنسعى في هذا المطلب للإضاءة على الحلول المعالجة لهذه المعوقات والتي يمكنها ان تزيد من فعالية الدور المنوط بالمجلس كسائر المجالس في الدول العربية والأجنبية .

وسنعالج المسألة في هذا المطلب بفقرتين، الأولى اقتراحات الحلول الإدارية والسياسية التي يراها المدير العام مناسبة وضرورية للمعالجة والخطوات التي يقوم بها لتحقيقها من خلال نقطتين، واما في الفقرة الثانية سنقدم رؤية عصرية من قبلنا لإنصهار أدوات المجلس بالحداثة الإدارية و وضمان إستمراريته بين مصاف المجالس في الدول الحديثة.

الفقرة الأولى : الحلول المقترحة لتفعيل دور المجلس

إن فعالية الهيئات الإستشارية مرهون بمدى توفر الإستقلالية اللازمة لهذه الهيئات حتى تعمل داخل إطار مفعم بالحرية ومتشبع بمفاهيمها، دون أي نوع من التبعية التي تجعلها مقيدة، وكذلك تفعيل الدور الإستشاري للأجهزة الإستشارية من خلال معرفة مدى تأثير الآراء الصادرة عنها لدى السلطة التنفيذية، وهذا من خلال إطلاع الجهاز الإستشاري عن نتيجة ومصير الرأي الصادر عنه و نشر تقارير وآراء وأعمال هذه الأجهزة ضمن الجريدة الرسمية وإطلاع الجمهور عليها، والأهم تدعيم قنوات التواصل الحقيقية بين الهيئات الإستشارية ومختلف سلطات الدولة، فبدون تلك القنوات والطرق للتواصل وتبادل الآراء والرؤى التي تضمن حوكمة السياسة العامة، لا يكون جدوى من وجود الهيئات الاستشارية.

أولاً : الحلول الإدارية

سنذهب بهذه الفقرة الى تحديد الحلول الإدارية التي يجب معالجتها بشكل سريع من باب إزالة المعوقات أمام نشاط وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

1- تأتي على رأس الحلول الأساسية وهي نقل المجلس الإقتصادي والإجتماعي من حالة تصريف أعمال الذي وضع به بعد إنتهاء ولايته في تشرين 2020 وعليه لا بد من إعادة تعيين هيئة عامة

جديدة تنتخب هيئة مكتب ورئيس ونائب رئيس وتنبثق عنها اللجان، وهذا امر ملح لنقل المجلس بزخم الى مرحلة إعادة الصلاحيات التامة والاجرائات المعتادة .

2- على الحكومة أيضا وبعد مرور 26 عاما على تأسيس المجلس الاإقتصادي والإجتماعي الذهاب جدياً الى ملئ الشغور في 45 وظيفة من 52 وتعين خمسة اخرين بالملاك بدل الفاتورة ليكتمل عدد الموظفين مضاف اليهم المعينين الإثنين (المدير العام و رئيس مصلحة أمانة سر الرئاسة) ليصبحوا 52 موظفا يملؤون 52 وظيفة رسمية في المجلس الإقتصادي والإجتماعي اللبناني .

3- إعادة هيكلة التنظيم و تجديد التوصيف الوظيفي : إن من ضروريات العصر الحديث في إدارة المؤسسات عامة كانت او خاصة هو الإدارة الاستراتيجية، التي "تهدف الى خلق درجة التطابق وبكفاءة عالية بين عنصرين اساسيين وهما : خلق درجة التطابق بين أهداف المنظمة وبين غاية المنظمة، فلا يعقل ابداً ان تعمل اي منظمة مع وجود تناقض بين الأهداف والغايات التي تعمل على تحقيقها، وكذلك خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة والبيئة التي فيها تلك المنظمة"[31] .

وعليه فبات من الملح هنا إعطاء المجال للمجلس الإقتصادي والإجتماعي بإعادة النظر في التوصيف الوظيفي لخدمة الأهداف الإستراتيجة في السياسات العامة الحكومية، فالمدير كالجنرال في القيادة و"الجنرال هو الشخص الذي يتصرف بصورة حازمة حيث أن الوصف الوظيفي لدوره هو إختيار الطريق الأنسب الواعد بتحقيق ميزة تنافسية من نوع ما"[32] . وبالتالي فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ قرارات صحيحة في عملية توظيف الكم والنوع المناسب من الإمكانات للربط بين الهدف وإمكانيات الموظفين والعمل على تطويرها وتنميتها إداريا.

" يمثل البشر اليوم مورداً أساسياً بالنسبة للمنظمة مثلما هو شأن المباني والأموال وبالتالي فهم يمثلون إستثمارا، ولكي تتمكن المنظمة من توظيف وإستغلال وتنمية هذا الإستثمار فعليها إدارته وفي معنى آخر يتطلب ذلك المورد تخطيطاً وتنظيماً وتوجيهاً وتقيماً مثلما يتطلب ذلك إستخدام العوامل المادية الأُخرى للإنتاج ومن هنا فإن الإدارة عبارة عن عملية تنفيذ الأنشطة مع الأفراد ومن خلالهم بكفاءة من أجل بلوغ الأهداف الضرورية "[33].

من خلال المقابلة التي اجريناها مع المدير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي الدكتور محمد سيف الدين، حيث عرض لنا فيها جملة من الإقتراحات الإدارية المتعلقة بهيكلة التنظيم الإداري و الرؤية المستقبلية في التوصيف الوظيفي وقد اعتبر أن المجلس الذي يعمل في العقد الثالث بعد

---

31 – بن حبتور، عبد العزيز صالح، الادارة الاستراتيجية ادارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الاولى 2004، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، صفحة 32.

32 – المرجع السابق، صفحة 39.

33 – بوقصاص، عبد الحميد تسيير الموارد البشرية، موقع مركز جيل البحث العلمي، تاريخ التصفح 12 حزيران 2021

الألفية الثانية لا تزال وظائفة ترعى الشؤون البيروقراطية ولا تتماشى الرؤية العصرية المواكبة عالميا للإدارة والقيادة في المؤسسات.

حيث أن المجلس يحتاج وبشكل دائم ومستمر الى مركزاً للرصد والأبحاث والدراسات التي يمكن لها ان ترصد كل ما هو منتج فكري ومهني وتكنولوجي في سبيل معالجة القضايا العالمية من قضايا البيئة والتنمية المستدامة وكل ما يتوخاه العالم في مراحل التغير المناخي و وتغير الأنظمة الإقتصادية، وذلك لإدخال التعديلات بعد إجراء الإسقاطات على الوقائع اللبنانية والقطاعات ومن ثم حوكمة الإستشارات بشكل رشيد يمكِّنَها إستراتيجيا من المحافظة على لبنان في مصاف الدول المستمرة على المدى البعيد، لذلك وبعد التوصيف الوظيفي المعمق تقدم المدير العام بجملة من الإقتراحات الى لجنة الإدارة والعدل النيابية تلخص بالتالي[34]:

- التخفيض من كثافة الوظائف البيروقراطية مثل الحاجب والمحرر والمجاز.
- الإسراع في تعيين رئيس مصلحة الإحصاء والمعلوماتية والنشر وإكمال تعيين موظفيها.
- إنشاء وظيفة امين سر لكل لجنة وذلك بهدف تفعيل عمل وإستقلالية اللجان.
- إنشاء وظائف جديدة مثل مصلحة الرصد والدراسات ومن ثم تعين رئيس مصلحة من الفئة الثانية وعدة موظفين في الفئتين الثالثة والرابعة لهذه المصلحة بالذات.

ثانياً: الحلول السياسية

كذلك في الحلول السياسية وبعد المطلب بتشكيل حكومة لإعادة تعين الهيئة العامة التي باتت في حالة تصريف الأعمال كما ذكرنا، كذلك هناك بعض الحلول التي تقع على العاتق السياسي بالمضمون ولكنها ادارية بالشكل، سنعرض بنقطتين من هذه الفقرة هذه الحلول السياسية بالإستعانة من نص المقابلة مع المدير العام التي عرض لنا من خلالها التوصيات التي قدمها للجنة الإدارة والعدل النيابية والتي تحتاج لعشرة نواب فقط لتقدم للهيئة العامة للمجلس في أول جلسة تشريعية:

أ- الحلول السياسية في الإدارة :

ومن خلال مشروع تعديل القانون المقدم من المدير العام للجنة الإدارة والعدل النيابية نستلخص التالي :

- إقتراح مشروع تعديل قانون هدفه تعديل في النظام الداخلي عبر إعادة هيكلة النظام الداخلي ليتناسب مع متطلبات مؤسسة عامة بتوجهات عصرية في الإقتصاد و الإجتماع .
- تعديل في الزامية تقديم المشورة دون الزامية الأخذ بها بإستثناء الموازنة و الشؤون المالية والعسكرية والدفاع والقضاء .

34 – البيان المقدم للجنة الادارة و والعدل النيابية من قبل المديرية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف مشروع تعديل قانون المجلس.

- تغير الجهة المخاطبة من المجلس الى رئاسة الحكومة وليس العكس في الإبتداء بإبداء الرأي
- آلية التصويت في الهيئة العامة بالنصف زائداً واحداً بدل الثلثين وذلك لضمان صدور الرأي الإستشاري بأقل معوقات.
- في حال طلب الإستشارة يكون من اي من الرئاسات الثلاثة وليس حصرا برئاسة مجلس الوزراء رغم تبعيته لها .

وذلك اضافة فيما بعد تحقيق تعديل القانون الذهاب الى الحكومة لإقرار مراسيم تعديل في الغاء بعض الوظائف التقليدية وغير الضرورية مثل حاجب و محرر لكل مصلحة واقرار اخر مثل أُمناء سر اللجان و إنشاء مصلحة الرصد والأبحاث و الدراسات وإنشاء مركز الإحصاء والداتا الكبرى .

ب- حلول الباعث السياسي :

إنه ليس من السهل عزل المجلس الإقتصادي والإجتماعي عن البيئة السياسية التي يعمل من خلالها وفي محيطِها، ولكن لا بد لنا في هذه الرسالة من إقتراح الحلول لإزالة العوائق التي تحد من فعالية الدور الإستشاري الناضج للمجلس الإقتصادي والإجتماعي .

المعالجة تبدأ من خلال إلغاء الطائفية السياسية وجعل لبنان دولة مدنية يتساوى بها المواطنون ولا يتميز مواطن عن آخر في الحقوق والواجبات حتى تتحقق المواطنة الفعلية التي بدورها تضع جميع افراد وفئات ومناطق ومحافظات المجتمع أمام القانون والعدالة والمساواة، وهو ما يزيل حساسيات مذهبية ومناطقية لا طالما أعاقات الكثير من إقرار إنشاء مشاريع إنمائية تفيد المجتمع اللبناني برمته وليس منطقة دون أُخرى. إنَّ إلغاء الطائفية السياسية يعني " إلغاء منهجية إستغلال العصبيات الطائفية لأغراض سياسية والحؤول تالياً دون إقحام الطوائف في الصراع السياسي وعدم الإستغلال السياسي للدين من أجل تحقيق مصالح شخصية او فئوية "[35].

ولكن رغم أنَّ هذا النظام الطائفي قديم قِدم اللبنانيين وهو ما ولَّد الحروب وأعاق التنمية و الحداثة ولا يمكن ان نتوقع تغييره رغم المطالب المتكررة من العديد من القوى السياسية وكذلك ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، ورغم كل ذلك لا يمكن ان نعتبر ان القانون الذي يحمي النظام الطائفي وحده المسؤول ولكن في الحقيقة أنَّ النظام الطائفي قدَّم برنامجاً لزعماء الطوائف ولم يقدم حلاً لأبناء الطوائف، ولذا يجب إلغاؤه بالعاجل القريب، ولو كنا عاجزين عن الغاء النظام الطائفي برمته و هو نظام الزعامة الطائفية التي تستغل النفوذ الطائفي لمآرب سياسية حزبية حينا ومناطقية وعائلية أحيانا، وكذلك حتى تصل الى المنافع الشخصية كتجيير المصالح العامة الى شركات

35 – نعمان عصام، الحياة النيابية ، المجلد 7 ، جزيران 1993 ، ص 114 مجلة دراسات فصلية تصدر عن مديرية الدراسات لمجلس النواب .

خاصة، فاذا أقدمنا على الغاء الزعامة الطائفية تمهيداً لإلغاء الطائفية السياسية فإن أزمة النظام السياسي الطائفي قد تاخذ شكلاً مخفضاً نوعاً ما وقابلاً لإلغائه كنظام كلي فيما بعد. ولكن هذه العملية تحتاج الى خطوة جدية في مجلس النواب اهمها:

- إنشاء قانوناً انتخابياً بجعل لبنان دائرة إنتخابية واحدة مع النسبية .
- إلغاء طائفية التمثيل الوزاري الأمر الذي "يساهم في تحرير الإدارة ايضا من الطائفية والمحسوبية وما ينتج عنه من معوقات تعوق تطوير وتحديث الإدارة العامة في لبنان. باعتبار ان الوزير هو رأس الهرم الإداري في وزارته، ولم يعد الوزير مضطرا الى تسخير الوزارة لا سيما اذا كانت خدماتية الى أبناء طائفته او منطقته او لأسباب إنتخابية بحتة"[36].
- عدم السماح لشركات تعود ملكيتها لنواب ووزراء الدخول في تلزيمات مشاريع ومناقصات كي لا تتعثر الآراء المقدمة من المجلس بعد دراسات معمقة بالمحاصصة في التلزيمات .
- تغيير آلية تعيين أعضاء الهيئة العامة في المجلس الإقتصادي والإجتماعي فبدل ان يتم تعينهم في جلسة لمجلس الوزراء خلال الإقتراحات الثلاثة لكل مقعد فليصار الى إنتخابهم مباشرة من قبل الهيئات التي يمثلون فعندها يكون دور مجلس الوزراء إعلان نتائج الفائزين في الهيئة العامة بمرسوم بدلاً من مرسوم التعيين الإختياري .

الفقرة الثانية: الدور العصري المنشود للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

تعددت في العصر الحديث مطالب جديدة تهدف الى استدامة موارد الأرض وديمومة نموها وتنميتها للأجيال القادمة، ولهذا الغرض تم إنشاء مفهوم الحوكمة الرشيدة او الإدارة الرشيدة التي تعزز الشفافية بين الدول والقطاعات داخل الدولة والحكومة والمواطنين. لذلك إنَّ مشورة المجلس الإقتصادي والإجتماعي بهذا المجال اصبحت أمراً ضروريا لترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الربط بين الدراسات والداتا الكبرى التي تطالب المديرية العامة بإنشائها كمصلحة ضمن مصالح المديرية العامة، وذلك بهدف تقديم آراء تنموية مستدامة في عملية رسم السياسات العامة للحكومة .

فإن انصهار المجلس بالحداثة الإدارية على المستوى الإستشاري يدفع قدماً بالحكومات نحو العصرنة في الإدارة اذا ما أخذت الحكومات بأراء المجلس بشكل جاد .

في هذا السياق اجرينا مقابلة مع رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان السيد شارل عربيد الذي أعرب فيها عن الرغبة في إنفتاح المجلس على القضايا الحديثة والتي اعتبرها مؤثرة في صناعة الرأي الإستشاري للمجلس كالسياسات الإجتماعية التي اعتبرها عربيد غائبة كليا عن

36 – عبيد حسين ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان – اشكاليات التحديث وتحديات العبور للجمهورية الثالثة، الطبعة الاولى 2019 ، دار المنهل ، صفحة 509.

السياسات الحكومية وبالأخص وزارة الشؤون الاجتماعية التي تحولت الى وزارة تعنى بقضايا ذوي الإحتياجات الخاصة و المعوقين وبعض المساهمات لمساعدة الأسر الأكثر فقراً في حالة الهبات والمنح التي ترد للوزارة، وهذا مبرره لتاريخ الأزمات اللبنانية المتكررة سيما أثناء الحرب الاهلية التي ومخلفاتها، إضافة الى مخلفات الإعتداءات والحروب الإسرائيلية ولكن من غير المبرر للوزارة عدم رسم سياسات إجتماعية تنشئ شبكة أمان اجتماعي تحافظ على القيم الأسرية من التفكك الأسري بسبب ضعف رب الأسرة عن تأمين الإحتياجات لأفراد اسرته نتيجة البطالة او تدني رواتب العمال. وما أكده عربيد ان الإستقرار الإجتماعي هو نتيجة للإستقرار الإقتصادي بالحد الأدنى فضلاً عن النمو الإقتصادي، وأن الإستقرار والنمو الإقتصادي يحتاج بالدرجة الأولى الى إستقرار سياسي وبما إن الإستقرار السياسي قد يكون بعيداً في هذه الحقبة فإن المجلس الإقتصادي والإجتماعي سيفعل دوره الإجتماعي لتفعيل السياسات الإجتماعية في الحكومة بحسب رأي عربيد .

ومن العوامل المهمة المؤثرة أيضا هو العامل البيئي والسياسات البيئية لذلك سيتم تعديل في إسم المجلس ليصبح المجلس الإقتصادي والإجتماعي البيئي وسيتم إضافة ممثلين بيئيين في الهيئة العامة من خلال مشروع القانون الذي قدمه المجلس للجنة العدل النيابية، وذلك تماهياً مع المسيرة الدولية في إنقاذ المناخ العالمي والذي من المقرر ان ينعقد مؤتمراً في تشرين الثاني المقبل لأجله في اسكتلندا برعاية الأمم المتحدة سيشارك به لبنان وذلك للوقوف على أهم مخاطر التغيير المناخي سيما بعد تعهد الدول الكبرى بخفض إنبعاث الغازات الدفيئة وزيادة التعامل مع مصادر الطاقة المتجددة في مؤتمر باريس 2008، ويُعتبر المؤتمر المقبل هو المراجعة الأولى لمؤتمر باريس .

إضافة الى ذلك وفي سياق تفعيل دور المجلس سيتم اشراك شريحة أكبر من الشباب وممثلي المجتمع المدني في الهيئة العامة في مشروع القانون ذاته وكذلك مشاركة الإنتشار اللبناني الخارجي حتى في عمليات المناقشات و التصويت داخل الهيئة العامة دون الحاجة الى حضورهم الشخصي الى الوطن والمشاركة بالجلسات بل تتوجه الرغبة الى تشريع المشاركة والتصويت الإلكتروني. إن اهم ما يميز المجلس الإقتصادي والإجتماعي كمجلس إستشاري هو تحقيق فعلي لمشاركة الفئات كافة في الآراء الإستشارية لذلك سيسمح لمن يرغب من العمال ضمن قطاعاتهم بالإمضاء على عريضة الرأي حتى تصل الى خمسة الاف صوت لتصبح نافذة في الهيئة العامة وذلك عبر المشاركة الإلكترونية أيضا .

وعلى الصعيد الخارجي قال الرئيس عربيد بأن المجلس يتعاون مع مجالس الدول الشقيقة و وزاراتها المعنية لتكوين الرأي الإستشاري الأكثر صوابا، وفي زيارته الأخيرة لجمهورية مصر العربية تابع الرئيس عربيد تفاصيل التجربة المصرية في مسالة رفع الدعم و إقرار البطاقة

التمويلية، واعتبر ان لتونس أهم تجربة في السياسات الإجتماعية عبر وزارة الشؤون الإجتماعية وسيتم دراستها عن كثب للإستفادة من هذه التجربة. وأما في عن سؤال حول الهبات والمساعدات قال عربيد : " إن المجلس ليس مسؤولاً عن العمل بإستقبال الهبات له بل الحكومة، ولكنه قد يلعب دوراً مساعداً في شرح حال اي ازمة واحتياجاتها للآخرين وتكون من بعدها العلاقة مع الحكومة مباشرة "[37].

أولاً: تقديم الإستشارة وفق الحوكمة الرشيدة :

اذا اردنا ان نتحدث عن الترشيد في الإنفاق فهو الحديث عن الترشيد في الإدارة، مثلاً الدول العربية خاصة الغنية بالموارد المائية مثلا تعاني من مشاكل الترشيد المائي "ما تزال الأقسام المتخصصة بالإرشاد المائي للمزارعين شبه غائبة في العديد من البلدان العربية وبالتالي يبقى المزارع من دون الترشيد الكافي والفعال لأفضل الأساليب لتحسين طرق الري داخل المزرعة وإتباع المقننات المائية وإدخال وسائل ري حديثة. كما يقود غياب الأقسام المخصصة بالإرشاد المائي الى غياب المواصفات القياسية اللازمة لإستيراد و تسويق او تصنيع أجهزة ومعدات الري في العديد من البلدان العربية مما يؤدي الى إستيراد اجهزة ري حديثة او قطع غيار بتكاليف باهظة من دون ضمان الحصول على الأدا المطلوب وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة التكاليف لأجهزة الري وإنخفاض الأداء المطلوب منها"[38]. وهذا ما يوجب تحقيق الإدارة الرشيدة او الحوكمة الرشيدة .

1- الحوكمة الرشيدة : إن تداخل الصلاحيات وغياب المساءلة والرقابة، والفشل على المستوى الإنتاجي، أدى الى الغموض في أسباب الأزمات والوهن الإقتصادي وإنتشار الفساد. بينما مفهوم الحوكمة يهدف إلى قوننة العمل في السلطة التنفيذية عبر معايير واضحة تحقق الإنضباط الوظيفي في القطاعات عبر النص المحدد للمهام والواجبات لكل من يعمل في الإدارة العامة الموكلة تنفيذ السياسات.

ومن خلال الشفافية والتصريح يمكن تحقيق الحوكمة عبر إبراز الأرقام المالية وغير او المعلومات المادية للعلن في اي وقت احتاجته الرقابة وحتى الراي العام. اذاً لكي تستطيع الحكومة مجابهة التحديات في ظل الفوضى الإدارية يجب على المجلس الإقتصادي والإجتماعي تقديم الإستشارات الرشيدة المتواصلة بهذا الصدد لضمان مدى حوكمة التنفيذ وبهذه الطريقة نقول اننا نستطيع أن ننهض بالإصلاح الإداري ونضمن تحقيق اهداف التنمية .

---

37 – مقابلة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد: بتاريخ 15 – 9 – 2021.

38 – الاشرم ، محمود، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ، الطبعة الاولى 2001 ، مركز دراسات الوحدة العربية، صفحة 152.

فمن اجل تعزيز دور الهيئة الإستشارية و هي المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان ولزيادة فعاليته وإعطائه دوراً مرناً في تقديم المشورة الفعالة في رسم السياسات العامة المرتكزة على حاجات القطاعات وخطط إدارة الأزمات حتى تتعداها الى المشورة في رسم سياسات تنموية مستدامة عبر الحوكمة بمسارات محلية من جهة وعالمية من جهة اخرى، معززة بتقديم إستشارات ذات دراسات متكاملة عبر مركز الرصد والأبحاث التي تم إقتراح انشاؤه كضرورة لهذا الغرض في المطلب السابق من هذه الرسالة، متغلغلة بصلاحيات إستشارية في مجال التنمية الإدارية والتوصيف الوظيفي لدى كافة القطاعات الرسمية في الدولة، وهذا ما يكفل الارتقاء المسبق للمجلس الإقتصادي والإجتماعي الى ما فوق الأزمات بعمليات إستباقية عبر الحوكمة الرشيدة واستشارات إستباقية تتعلق بالتنمية المستدامة بشكليها الإداري والطبيعي والذي يكفل ضمان إستمرارية المجلس وبالتالي بقاء الكيان اللبناني كدولة في مصاف الدول الموجودة في القرن الحالي وما بعده من خلال الإحاطة والتناغم مع المعطيات والمستجدات العالمية والتوصيف والمراقبة التنفيذية محليا وفق شروط رشيدة تضمن تحقيق إستراتيجيات قطاعية جزئية و الممهدة والمتناغمة بدورها مع تحقيق إستراتيجية تنموية وإستمرارية للبلد كمؤسسة كلية .

2-الحكومة الإلكترونية: "ومن العوامل الإيجابية للحكومة الإلكترونية أنها تعمل على تخفيف نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة عند المسؤولين والعاملين لأنها تعني أولاً وقبل كل شيء على تدفق المعلومات، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإتصال، وتوفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور لتحفيزها ومحاصرة الفساد، فبمعنى آخر الحكومة الإلكترونية تعني الإنفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكلية وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شأنه تعزيز المسائلة والمصداقية وتأييد السياسات الاقتصادية السليمة"[39].

وأما توجهات العمل داخل المجلس بالإدارة الإلكترونية فهي مسالة بغاية الأهمية إذا ما اردنا النهوض الفعلي بالدور الإستشاري للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، وهذا تطابقا مع إدارة المؤسسات الحكومية وقيادة المؤسسات في القرن الواحد والعشرين بشكل عام، وكذلك تعزيزا للشفافية بالدرجة الأولى وإعطاء كل ذي حقٍ حقه ما يخلق تحفيزاً معنوياً قوياً لأصاحب الأنشطة البارزة فكرياً في لجان المجلس، ثم خلق نظام تنسيقي شفَّاف و فعَّال بين مختلف وحدات اللجان والهيئة العامة مع العمال في الصانع والمعامل و الفنادق وأصحاب المهن الحرة وكلهم غير موجودين في الهيئة العامة إلاَّ عبر ممثليهم، وذلك بواسطة سهولة الوصول الى المعلومات

39 – القطاونة، محمد، حكومة الإكترونية ام حكومة ذكية، موقع عمون نيوز ،15 – 4 –2018 تاريخ التصفح: 20 حزيران 2021.

والإتصال، يقول الدكتور محمد جبور "من مظاهر تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن، وضمان التعاون بينهما، إعطاء هذا الأخير الفرصة، للتعرف عن كثب، على حقيقة ما يجري داخلها، ومعاينة أدائها، بتعبير آخر: الوصول الى المعلومات والمستندات، ذات الصلة بها"[40].

فالتواصل معهم وإشراكهم بالرأي والمشورة والإستماع اليهم لإجراء مقاربات حول مواقف ممثليهم في اللجان يُعتبر أمراً فعَّالاً جداً وداعماً ومقوماً ومقوياً الى جهود وصوابية آراء ممثليهم في الهيئة العامة والجان، سيما أنَّ المشاركة والديمقراطية يجب أن تتطور وتتفاعل في تقدم العصر، مثل إبراز الدور الديمقراطي للإتصال، "وقد بنى كوران نموذجه الخاص على قاعدة ثلاث وظائف ديمقراطية للنظام الإتصالي: تأمين حوار عام، وكالة للتمثيل، وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع"[41].

ومن هنا نستطيع تحقيق الرقابة المباشرة والشفافة .

ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء منصة او موقعاً إلكترونياً يعرض من خلاله كل القرارات التي تؤخذ وتعطي مهلة للمراجعة من قبل جميع شرائح العمال و المهنيين واستقبال ارآئهم وتعليقاتهم الملحقة، وكذلك الإصغاء الى مطالب وهواجس مسبقة لعرضها على جدول أعمال اللجان، ومن ثم عرض النتائج مجدداً على المنصة او الموقع.

هذا بالنسبة للعمل بالإدارة الإلكترونية داخل المجلس ولكن الأمر الضروري بات هنا تقديم مشورة للحكومة للعمل بالحكومة الإلكترونية وإتباع الأليات المتبعة في كل الحكومات الإلكترونية من التواصل والشفافية والتنسيق مع مختلف شرائح الشعب، وهذا ما يعزز الشفافية ويحد من دور الإعلام المسيس الذي بات وحده يخاطب ويلقن المواطنين حسب التوجه السياسي لدى الوسيلة الإعلامية، فهذا العصر هو عصر الشفافية وتصبح هي السلطة الرابعة لأنها تشرك مباشرة المواطنين بفحوى لقاءات مجلس الوزراء وقراراته، وكذلك توفير الجهود المكلفة للمواطنين لإنجاز معاملاتهم الشخصية.

ثانياً: الإستشارة ضمن خطط التنمية والتنمية المستدامة :

"إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير"[42].

1- التنمية المستدامة : فقد عقد مؤتمر "قمة الارض " في - ريو دي جينيرو - عام 1992 بسبب ادراك قادة العالم الخطر الناجم عن توقعات توقف التنمية بعد 2030 بسبب الهدر في الموارد

40 – محمود، جبور، الحق في الوصول الى المعلومات ، موقع الجامعة اللبنانية، مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية ، 1 احزيرا ن 2017 ، تاريخ التصفح تموز 2021 ، رابط المقال
http://www.legallaw.ul.edu.lb/ViewResearchPage.aspx?id=49

41 – العبدالله، مي، الاتصال والديمقراطية، الطبعة الاولى 2005، دار النهضة العربية، صفحة 62.

42 – العقيد الياس ابو جودة، موقع الجيش اللبناني، https://www.lebarmy.gov.lb منشور عدد 78 تشرين الاول 2011 ، تاريخ التصفح 15 – 7 –2021.

والإختلال المناخي وغياب الغابات وانقراض الغابات و المياه الجوفية فكان مؤتمر للتنمية المستدامة. فإن التنمية المستدامة هي التي تضمن إستمرارها من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة النظيفة فإن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، وإن أمراض الإنسان في الآونة الأخيرة أصبحت تأتي من تلوث البيئة. فمثلاً زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب الآمنة، والتخلص السليم من النفايات بشكل تكنولوجي متطور وإعادة تدويره الذي يعود بالمنفعة الإقتصادية. كل ذلك يتطلب توجيه الإنفاق نحو مشاريعها التكنولوجية الأمر الذي يتطلب سياسات عامة تلحظ هذه النقاط التنموية المستدامة وياتي دور المجلس بتقديم الإستشارات المركزة هذه النقاط.

2- التنمية الإدارية: لا شك ان لبنان قام بجهود لكن بشكل محدود لإعادة بناء الإدارة اللبنانية بعد الحرب الأهلية ولكنها اظهرت ضعفاً في برنامج إعادة البناء نظراً للتسليم في نظرية إستيعاب الميليشيات كيفما اتفق في الأجهزة الإدارية وما تبعه ذلك من غياب المعالجات عبر التنمية الإدارية.

"فلا عجب اذا ان يكون ذلك ادى الى تضارب في صنع السياسات وتنفيذها والى ضعف في المساءلة وفي القطاع العام ككل ....يجب الإقرار بأن الإدارة العامة بوضعها الحالي لا تتناسب مع طبيعة الوظائف الموكلة اليها ....فهي لا تستطيع ان تكون اداة فعالة لتنفيذ سياسات الدولة"[43].

لذلك فإن من الممكن للتنمية الإدارية ان تلعب الدور الإنقاذي للإدارة العامة، لتفادي إنحلالها اكثر سيما في قضية التغلب على الضعف الحاصل في صنع السياسات .

تُعرَّف التنمية الإدارية بأنها "هي العملية التي تسعي إلى الإرتقاء و النهوض بمستوى العمل الإداري، و ذلك من خلال الإعتماد على الآليات الحديثة التي يعتمد عليها في ضبط العمل، و تنظيمه و تكثيف الجهود من أجل التصدي للمشكلات، و العقبات، و في مفهوم آخر يقصد بالتنمية الإدارية أنها عبارة عن نمط يهدف إلى حسن استثمار الوسائل الإدارية بفاعلية شديدة، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، و تحاول التنمية الإدارية مكافحة الأزمات التي من الممكن أن تعترض المنشآت كالأزمات المالية و غيرها، و تسعى نحو إرساء قواعد الإصلاح الإداري، و محاربة الفساد و تعتبر عملية التنمية الإدارية جزء هام، وأساسي من التنمية الشاملة حيث أن الاستراتيجية التي تقوم التنمية الإدارية بتطبيقها تعتبر جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات التي تتبناها التنمية الشاملة بكل ما تقوم عليه من جوانب ، وأبعاد"[44].

إن الإستعداد الفوري لمواجهة المتغيرات، وضمان المساواة بين المواطنين ومشاركتهم بعدالة وشفافية كل ذلك مسبوق بالتخطيط الجيد والرقابة اللاحقة، نستطيع ان نضمن تحقيق أهداف التنمية

---

43 – بربر، كامل، استراتيجية الاصلاح في الادارة العامة، 2012، دار المنهل اللبناني، صفحة 276، 277.

44 – هاجر، مفهوم التنمية الادارية واهميتها ، موقع المرسال 30 – 11–2016 تاريخ التصفح 20 حزيران 2021.

الإدارية القاضية في تحقيق الإصلاح وتقويم الإنحراف الإداري وتفعيل الوحدات الإدارية وتقييم الأداء.

حتى نحقق أفضل إستغلال الموارد المتاحة، بواسط التناسق والتكامل بين التخصصات وتوفير كل الأدوات والمعدات المطلوبة من هنا يتوجب ادخال صلاحية الراي الإستشاري عبر التغلغل على مستوى التنمية الإدارية واستراتجيات تطوير الموارد البشرية في الوظيفة العامة .

وذلك يتطلب إضافة اعضاء مختصين في هذه المجالات في الهيئة العامة للمجلس وتشكيل لجنة مخصصة لهم. وذلك لما للتنمية الإدارية والموارد البشرية الدور التكتيكي في تحقيق الأهداف الإستراتجية للسياسات العامة الحكومية من خلال التناغم بين الأهداف التكتيكية والأدوار الجزئية والأداء الوظيفي للموظف العام من جهة وبين الأهداف الإستراتيجية للحكومة ككل التي تضمن تحقيقها بشكل إنسيابي اكثر من جهة ثانية، وهذا ما يكفل ايضاً إستدامة البرامج و المشاريع التي تستهدف النمو التصاعدي المستدام، فاذا ما رحلت اي حكومة بإنتهاء ولايتها او إستقالتها تبقى الخطط المرسومة و التصاميم المبرمجة والتنفيذ مع الموظف ذاته بالمهارة ذاتها و يمكن إبقائها على نفس الطاولة الوزارية حتى تستكملها الحكومة الجديدة من حيث انتهت بها الحكومة السابقة .

واما في مجال تطوير الموارد البشرية فللمجلس الإقتصادي والإجتماعي دوراً مهماً في تقديم المشورة الدائمة سيما في التوصيف الوظيفي الذي يجب ان يخدم تحقيق أهداف استراتيجية بحيث يتم وضع الموظف المناسب في المكان المناسب فإن إستشارة المجلس الإقتصادي والإجتماعي بهذا الخصوص تنحصر في تحديد المعايير الوظيفية وتقديم آراء لإجراء التنمية الإدارة من دورات وتدريبات لرفع مستويات الموظف المختص في المجال المختص لتحقيق الهدف المحدد الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة وفق السياسات العامة التي تم الإستشارة بها من قبل الحكومة محافظة على موارد البلاد وغاباته ونظافة مياهه واحراشه وسلامة مناخه وهوائه ومحافظة على الموارد الطبيعية من خلال ترشيد الإستهلاك والصرف بغية ضمان استمرارها و استدامتها للأجيال القادمة.

وهكذا يتم تحقيق الحوكمة الرشيدة استراتجياً بأدق تفاصيلها .

الخاتمة:

بعدما قمنا بتقديم اقتراحات عصرية بمساعدة المديرية العامة للمجلس كي يعمل بشكل متشابه مع المجالس الأممية و الدولية وذلك للمحافظة ليس على ديموميته فحسب بل على ديمومة الدولة اللبنانية بشعبها وحكومتها ومقوماتها و قطاعتها ومؤسساتها وعدم وصولها لإعلانها دولة فاشلة، لأن بقاء الدول يشبه بقاء الشركات الكبرى المرهونة بالجودة والمنافسة والمثال الأقوى حاليا ما اعلنته شركة نوكيا للهواتف التي اعتبرت نفسها فشلت بعد صعودها الى القمة في مرحلة التسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين وذلك بسبب اكتفائها وعدم مواكبتها للعصر التكنولوجي الذي عرف الهواتف الذكية ما ادى الى نزول سعر السهم في الشركة لاربعة دولارات .

ملخص القول هو انه من الصحيح ان دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي هو دور إستشاري وليس دور تنفيذي، إلاَّ ان الإستشارة يجب ان لا تقف على حدود معينة في تسيير عمل القطاعات الحكومية بل يجب ان تقفز في هذه القطاعات الى المراحل المواكبة للعالمية متغلغلة بمشورتها في شؤون الموارد البشرية و التنمية الإدارية والحوكمة الرشيدة التي تخدم هذه الصحوة المسبقة للقطاعات وتحافظ على استمرارية الدولة .

وهذا ما يذهب بنا الى التساؤل على الدور التخطيطي للمجلس بالنسبة للسياسات العامة الحكومية فهل تنتفي الحاجة الى إعادة انشاء وزارة التصميم والتخطيط في لبنان ؟

الإجابة طبعاً لا يمكن اختزال الدور التخطيطي بالمجلس الاقتصادي والإجتماعي مهما توسعت الصلاحيات الإستشارية وذلك لان ليس للمجلس دور تنفيذي للسياسات العامة بينما لوزارة التصميم والتخطيط هذا الدوراي التنفيذ، كذلك للوزارة صلاحية التصويت في جلسة مجلس الوزراء وصلاحية اقرار العديد من المهام التنفيذية التي يمكنها ان تتحول الى مراسيم وربما قوانين اذا ما أُحيلت الى مجلس النواب لدراستها كمشروع قانون .

هنا نتسائل عن جدوى بقاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي في حال تم إعادة انشاء وزارة التخطيط، فبحسب رأي رئيس المجلس شارل عربيد عندها ستبرز اكثر حاجة الحكومة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي يحقق دور الشراكة الحقيقية بين المهن والقطاعات كافة في رسم السياسات العامة للحكومة، فمن الضروريات الملحة عندها المحافظة على وجود المجلس الإستشاري بمهامه الواسعة المذكورة آنفاً.

ولكن ما يمكن توقعه هو التعديل عندها في أمر من اثنين :إمَّا انتقال تبعيته من رئاسة مجلس الوزراء ليصبح تابعا الى وزارة التخطيط وهذا أمر مستبعد بإعتبار لا سابقة له وهذا ما لا يليق بمكانة المجلس الإقتصادي والإجتماعي المحلية والدولية بان يكون تابعاً لوزارة بدل ان يكون تابعاً

لرئاسة مجلس الوزراء مباشرة، فأمَّا الأمر الثاني هو إبقائه على تبعيته لمجلس الوزراء ولكن مع إحالة كافة المشورات المتعلقة في التخطيط والتصميم الى وزارة التخطيط عبر رئيس مجلس الوزراء وإعتبارها ملزمة للوزارة بعد الأخذ بها من قبل مجلس الوزراء.

وفي الختام نأمل ان نكون قد أجبنا على الإشكاليات المطروحة من ناحية الصلاحيات والهيكيلية التنظيمية والإدارية للمجلس و من ناحية النظام السياسي الذي يعمل في بيئته المجلس الإقتصادي والإجتماعي في بلدنا وطننا النهائي لبنان.

قائمة المصادر والمراجع

جرائد رسمية:

- الجريدة الرسمية العدد 40 عام 2000
- الجريدة الرسمية العدد 41 عام 2000

المراجع:

- اندرسون، جيمس 1999 : صنع السياسات العامة , ترجمة عامر الكبيسي (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة) .
- العبدالله، مي، 2005 الاتصال والديمقراطية ,(بيروت : دار النهضة العربية)
- الأشرم، محمود، 2001 اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم , (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)
- الامام، محمد محمود، 1998 التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق ,سلسلة كتب المستقبل العربي 12 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)
- بن حبتور، عبد العزيز صالح , 2004 الادارة الاستراتيجية ادارة جديدة في عالم متغير، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة)
- بربر، كامل، 2012 استراتيجية الاصلاح في الادارة العامة ,(بيروت: دار المنهل اللبناني)
- بعلي، محمد الصغير ، 1989, القانون الإداري –التنظيم الإداري، النشاط الإداري–،(دار العلوم، عنابة)
- دوفرجيه، موريس 1992 : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري , الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع) .
- صباغ، سمير 2000 الدستور اللبناني من التعديل الى التبديل (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)
- عبيد، حسين 2019 القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان – اشكاليات التحديث وتحديات العبور للجمهورية الثالثة (بيروت : دار المنهل اللبناني)

أوراق رسمية:

- قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2000 / 389 الصادر في 1 – 12 – 1995
- مرسوم رقم 2000 / 3759 النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مرسوم رقم 2000 / 3760 تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مرسوم رقم 2000 / 3761 نظام العاملين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مرسوم رقم 2000 / 3762 النظام المالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ورقة تصور وزارة الاقتصاد والتجارة لاستبدال برنامج الدعم بالعملات الاجنبية الحالي ببرنامج تعويضات نقدية بتغطية واسعة للمواطنين اللبنانيين المقيمين .
- الورقة التشاركية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي : مدخل لاعادة توجيه الدعم : الورقة التشاركية – نيسان 2021
- طلب مشروع تعديل قانون المقدم للجنة الادارة والعدل النيابية من قبل المديرية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف مشروع تعديل قانون المجلس .

مقابلات :

- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد.
- المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الدكتور محمد سيف الدين .

المواقع الالكترونية :

- موقع الجيش اللبناني https://www.lebarmy.gov.lb/
- موقع مركز جيل البحث العلمي , https://jilrc.com/ تاريخ التصفح 22 –اذار و 5 – حزيران –2021
- موقع صحيفة الاخبار , https://www.al-akhbar.com / تاريخ التصفح 15 –اذار – 2021

- موقع الجامعة اللبنانية مركز الابحث والدراسات في المعلوماتية القانونية، http://www.legallaw.ul.edu.lb/ ، تاريخ التصفح 8 -6 -2021 و http://77.42.251.205/Law.aspx?lawId=189824 تاريخ التصفح 15 – 8 -2021
- موقع المرسال 30 – 11-2016 https://www.almrsal.com/post/416147 تاريخ التصفح 20 حزيران 2021
- موقع عمون نيوز ,15 – 4 -2018 https://www.ammonnews.net/article/367116 تاريخ التصفح : 20 حزيران 2021
- موقع البيان الاماراتي 28-1-2021 5 https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-01-28-1.4077466 تاريخ التصفح 15 -8 -2021
- موقع الامم المتحدة الالكتروني , https://www.un.org/ar/about-us/main-bodies تاريخ التصفح 25 ايار 2021
- شبكة راية الاعلامية , https://www.raya.ps/articles/933789.htm تاريخ التصفح 2 ايار 2021
- موقع ميدل ايست اون لاين , https://middle-east-online.com/ تاريخ التصفح 26 اذار 2021
- موقع المعرفة ، https://www.marefa.org/ ، تاريخ التصفح 26 اذار 2021

المواقع الاجنبية :

- sitte name : triangle innovation hub . link: :
https://ar.triangleinnovationhub.com/economic-social-council-france

(reading date : 13 - 6 - 2021)

الفهرس

الإهداء.....أ
الشكر.....ب
المقدمة:.....1
أهمية وسبب اختيار الموضوع:.....4
الإشكالية: 4
المنهجية المعتمدة : 4
خطة التقرير :.....5
الصعوبات التي واجهت مرحلة اعداد التقرير:.....5
القسم الأول : توصيف واقع حال المجلس من خلال المرحلة التدريبية.....6
المبحث الأول: واقع حال المجلس الإقتصادي والإجتماعي.....7
المطلب الأول: نشأة وواقع المجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان.....7
الفقرة الأولى: ماهيَّة وغاية وتاريخ قانون المجلس الإقتصادي والإجتماعي:.....7
الفقرة الثانية: فحوى وتوجُّهات مواد قانون الإنشاء:.....8
أولاً: قرار الإنشاء والتمثيل والتسمية:.....8
ثانياً: حول تشكيل الهيئة العامة 10
ثالثاً:حول تشكيل هيئة مكتب المجلس.....10
رابعاً: حول النظام الداخلي.....11
المطلب الثاني: التوصيف وواقع حال المجلس 12
الفقرة الأولى : موقعية مبنى المجلس: 12
الفقرة الثانية: العمل في المجلس : 13
أولاً:في أللجان.....15
ثانياً: في الجهاز الإداري: 17
ثالثاً: في الموازنة والنفقات :.....19
المبحث الثاني: المشاركة بنشاط جلسات ترشيد الدعم 20
المطلب الأول : الجلسات الحوارية.....20
الفقرة الأولى :خلية البحث والحوار.....25
الفقرة الثانية: نقاشات في المواد المحددة.....30
أولاً: في المحروقات : 30
ثانياً: في الدواء 31
ثالثاً: في القمح 31
رابعاً: في الكهرباء 31
خامساً: في المواد الغذائية 34

المطلب الثاني : إصدار "الورقة التشاركية" 34
الفقرة الأولى : الأسباب والأهداف 35
أولاً: الأسباب الموجبة 35
ثانياً: الأهداف المطلوبة 36
الفقرة الثانية : التوجهات الإستراتيجية 37
أولاً: التوجه الإستراتيجي الأول : 37
ثانيا: التوجه الاستراتيجي الثاني : 38
القسم الثاني:المجلس الإقتصادي والإجتماعي بين معوقات متشعبة وحلول مقترحة 40
المبحث الأول:مفاهيم ونماذج حول السياسات العامة والمجالس الإستشارية 41
المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة 41
الفقرة الأولى: تعريف السياسات العامة 41
أولاً: تعريفات علماء غربيون: 41
ثانياً : تعريفات مفكرين عرب : 42
الفقرة الثانية : خصائص ومراحل السياسات العامة 42
اولاً: الجهات المسؤولة عن رسم و صناعة السياسة العامة : 42
ثانياً: خصائص السياسات العامة: 43
ثالثاً : مراحل إعداد السياسات العامة: 44
المطلب الثاني : دور المجالس الإستشارية - نماذج دولية 46
الفقرة الأولى: الدور التاريخي للمجالس الإستشارية 46
أولاً: مفهوم الهيئات والمجالس الإستشارية 46
ثانيا : دور الهيئة الإستشارية بترشيد الإدارة: 48
الفقرة الثانية : نماذج دولية 48
أولاً: المجالس الأممية 48
ثانيا : واقع الهيئات الإستشارية في بعض الدول: 50
المبحث الثاني: المعوقات والحلول 52
المطلب الاول: أنواع المعوقات 52
الفقرة الأولى: المعوقات الإدارية 53
أولاً : معوقات الشغور الوظيفي : 54
ثانياً: معوقات بسبب غياب التوصيف الوظيفي : 55
الفقرة الثانية: المعوقات السياسية. 56
أولاً: المعوقات السياسية على المستوى الإداري : 56
ثانياً : معوقات الباعث السياسي: 57
المطلب الثاني : تفعيل دور المجلس من الحلول الضرورية الى المقترحات الحديثة 58
الفقرة الأولى : الحلول المقترحة لتفعيل دور المجلس 58

أولاً : الحلول الإدارية 58
ثانياً: الحلول السياسية.....60
الفقرة الثانية: الدور العصري المنشود للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في لبنان.....62
أولاً: تقديم الإستشارة وفق الحوكمة الرشيدة :.....64
ثانياً: الإستشارة ضمن خطط التنمية والتنمية المستدامة : 66
الخاتمة:.....69
قائمة المصادر والمراجع.....71